الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية -دراسة حالة عينة من البنوك التجارية بولاية ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

-بلور حورية

-صيفون هاشم

إشراف الأستاذ(ة):

بعلي حسني

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
اوصالح عبد الحليم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بعلي حسني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بودياب مراد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

الشكر والعرفان

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

الصلات والسلام على حبيبنا ونبينا خاتم الأنبياء والرسل محمد خير خلق الله،

اشكر الله جل جلاله ،خالق السماوات والأرض على توفيقه لي في الدراسة ،

كما أتقدم بالشكر الى الأستاذ المشرف بعلي حسني لمساعدتنا على إنجاز هذا البحث وعلى التوجيهات والمجهودات القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ بو لدياب مراد والأستاذة قاجة امينة على نصائحهم وتوجيهاتهم

كما أتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساعدني على إنجاز البحث من قريب ومن بعيد

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

اهدي ثمرة جهدي الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما ،وإلى إخوتي واخواتي كل بأسمه،الى كل الاحباب والزملاء في العمل، الى أولاد اختي أدم وأدهم شمعة بيتنا .

الى كل من لم يذكرهم قلمي ولم ينسهم قلبي .

بلور حورية

الإهداء

بسم الله الذي هدانا بهديه وبشرنا بدينه وجعلنا من أحسن قومه وسقانا بوعاء علمه

أحمد ربي حمدا كثيرا على فضله وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى أمي الغالية أطال الله في عمرها

الى روح أبي العزيز طيب الله ثراه

الى اخوتي وأبنائهم وفقهم الله في حياتهم، الى اخواتي وأبنائهم حفظهم الله

الى أفراد عائلتي الصغيرة زوجتي وبناتي جنان وتسنيم

الى كل من تذكره قلبي ولم يكتبه قلمي الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضعة.

صيفون هاشم

ملخص

تهدف هده الدراسة إلى محاولة إبراز دور التدقيق الداخلي في البنوك من خلال الكشف عن المخاطر التي تتعرض لها والمساهمة في إدارتها، ودلك حفاظا على استقرار مركزها المالـــي وضمـــان استمرارية نشاطاتها، فالتدقيق الداخلي دور فعال في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات التي تتعرض لها البنوك نتيجة مواكبتها لتطورات العصر.

ولتجسيد هده الاهداف تم اعداد استبانة لتحديد دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في بنوك ولاية ميلة من وجهة نظر فئات الدراسة المستهدفة وخلصت الدراسة الى ان المدقق الداخلي يساهم في تسير المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات من خلال التعرف عليها واتخاد مجموعة من اجراءات لتجنب مثل هده الانحرافات مستقبلا.

الكلمات المفتاحية :التدقيق الداخلي، المدقق البنكي،ادارة المخاطر، المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.

Abstract :

This study aims to confirm the role of internal auditing in banks by revealing the risks they are exposed to and contributing to their management. That is in order to preserve the stability of their financial position and ensure the continuity of their activities ,internal audit has an effective role in reducing the operational risks of information technology that banks are exposed to as a result of keeping pace with the development of the times.

Keywords : internal audit_ Bank audit- Risk management- the operational risks of information technology

فهرس المحتويات

البيان	الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان		
الإهداء		
الملخص		III
فهرس المحتويات		III
قائمة الجداول		IX
قائمة الاشكال		XI
المقدمة		أ
الفصل الأول	**الإطار النظري للتدقيق الداخلي**	
تمهيد		**1**
المبحث الأول	**ماهية ا لتدقيق الداخلي**	**2**
المطلب الأول	**مفهوم التدقيق**	**2**
	أولا: تعريف التدقيق وتطوره التاريخي	**2**
	ثانيا: أنواع وأهداف التدقيق	**4**
المطلب الثاني	**مفهوم التدقيق الداخلي**	**10**
	أولا: نشأة التدقيق الداخلي	**10**
	ثانيا : تعريف التدقيق الداخلي	**11**
المطلب الثالث	**أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه**	**12**
	أولا: أهمية التدقيق الداخلي	**12**
	ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي	**13**
المطلب الرابع :	**أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره**	**14**
	أولا: أنواع التدقيق الداخلي	**14**
	ثانيا: معايير التدقيق الداخلي	**15**
المبحث الثاني	**سمات المدقق الداخلي**	**18**
المطلب الأول	**تعريف المدقق الداخلي وصفاته**	**18**
	أولا: تعريف المدقق الداخلي	**18**
	ثانيا: صفات المدقق الداخلي	**18**
المطلب الثاني	**حقوق وواجبات المدقق الداخلي**	**20**

	أولا: حقوق المدقق الداخلي	20
	ثانيا : واجبات المدقق الداخلي	20
المطلب الثالث:	مراحل أداء المدقق الداخلي وعلاقته مع المدقق الخارجي	21
	أولا: مراحل أداء المدقق الداخلي:	21
	ثانيا: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	22
المبحث الثالث	التدقيق الداخلي في البنوك	22
المطلب الاول	مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك	22
المطلب الثاني	أهداف وأسس التدقيق الداخلي في البنوك	24
	أولا: أهداف التدقيق الداخلي في البنوك	24
	ثانيا :أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك	24
المطلب الثالث	إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك	25
خلاصة الفصل		27
الفصل الثاني	دو التدقيق الداخلي في الحد المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	
تمهيد		29
المبحث الأول	ماهية إدارة المخاطر البنكية	30
المطلب الأول	ماهية المخاطر البنكية	30
	اولا : مفهوم المخاطر البنكية	30
	ثانيا: العوامل المؤثرة في المخاطر	31
	ثالثا :أنواع المخاطر البنكية	32
	رابعا :مصادر المخاطر البنكية	38
المطلب الثاني	مفهوم ومبادئ ادارة المخاطر البنكية	40
	أولا : مفهوم إدارة المخاطر	40
	ثانيا:مبادئ إدارة المخاطر البنكية	42
المطلب الثالث	أهداف وأهمية ادارة المخاطر البنكية.	43
	اولا:أهداف إدارة المخاطر البنكية	43
	ثانيا: أهمية إدارة المخاطر البنكية	44
المطلب الرابع	مر احل وأسالب إدارة المخاطر البنكية	45
	أولا :مراحل إدارة المخاطر البنكية	45

	ثانيا :اساليب إدارة المخاطر البنكية	46
المبحث الثاني	إدارة المخاطر التشغيلية	48
المطلب الاول	مفهوم المخاطر التشغيلية	48
المطلب الثاني	أسباب ظهور المخاطر التشغيلية وأنواعها	49
	أولا :أسباب ظهور المخاطر التشغيلية	49
	ثانيا :أنواع المخاطر التشغيلية	50
المطلب الثالث	مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر التشغيلية	52
	أولا :مفهوم إدارة المخاطر التشغيلية	53
	ثانيا :مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية	53
المطلب الرابع	مراحل إدارة المخاطر التشغيلية	54
المبحث الثالث	المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلوماتومساهمة التدقيق الداخلي في الحد	55
المطلب الأول	مفهوم ومراحل العمل بتكنولوجيا المعلومات في البنوك	55
	أولا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات	55
	ثانيا : مراحل العمل بتكنولوجيا المعلومات في البنوك	56
	ثالثا–مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البنوك	57
	رابعا: مخاطر استخدام لتكنولوجيا المعلومات	58
المطلب الثاني	المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	59
	اولا :تعريف المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	59
	ثانيا: مصادر المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	59
المطلب الثالث	علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر التشغيلية	61
	أولا: علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال مراحل العمل	61
	ثانيا : علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال مهام المدقق الداخلي	62
	ثالثا :علاقة التدقيق الداخلي بالمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	63
المطلب الرابع	مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية	64
	أولا: مساهمة التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر التشغيلية	64
	ثانيا :مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر التشغيلية	66

	ثالثا :مساهمة التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر التشغيلية	67
خلاصة الفصل		69
	دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية بولاية ميلة	
تمهيد		72
المبحث الأول	الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة	73
المطلب الاول	منهجية الدارسة	73
	أولا: منهج الدراسة:	73
	ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:	73
	ثالثا : مجالات الدراسة	73
المطلب الثاني:	أدوات جمع البيانات واختبار مقاييس الدراسة	74
	أولا : الأدوات المستخدمة في الدراسة	74
	ثانيا: اختبار مقياس الدراسة:	74
المطلب الثالث	الأساليب الإحصائية المستخدمة	75
المطلب الرابع	صدق وثبات الاستبانة	75
المبحث الثاني	التحليل الإحصائي لأداة الدراسة واختبار الفرضيات	76
المطلب الاول	عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمتغيرات الديمغرافية	76
	أولا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	76
	ثانيا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	77
	ثالثا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي	78
	رابعا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة:	78
	خامسا-توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة:	79
	سادسا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير اسم البنك	80
	سابعا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مجال الدورات	81
المطلب الثاني	تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة وتحليل العلاقات الارتباطية	82
	أولا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بإجابات أفراد المجتمع الخاصة بمحور التعرف على أنواع المخاطر التشغيليةلتكنولوجيا المعلومات بمدينة	83

	ميلة	
	ثانيا: تحليل عبارات المحور الثاني تسير المخاطر في البنك	85
	ثالثا: تحليل عبارات المحور الثالث/ إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	87
المطلب الثالث	تحليل واختبار الفرضيات	89
	أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:	89
	ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية	90
	ثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	91
خلاصة الفصل		93
خاتمة		95
قائمة المراجع		99
الملاحق		106

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1-1	مراحل تطور أهداف وإجراءات التدقيق	7
الجدول 3-1	الاحصائيات الخاصة بالاستبانة	73
الجدول 3-2	المتوسطات المرجحة لمقياس ليكارت الثلاثي	74
الجدول 3-3	معامل آلفا كرونباخ لأداة الدراسة	76
الجدول 3-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	76
الجدول 3-5	توزيع عينة الدراسةحسب متغير العمر	77
الجدول 3-6	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي	78
الجدول 3-7	توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي	79
الجدول 3-8	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	79
الجدول3-9	توزيع عينة الدراسة حسب متغير اسم البنك	80
الجدول 3-10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مجال الدورات	**81**
الجدول 3-11	اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حولالتعرف على أنواع المخاطر التشغيلية	83
الجدول 3-12	اتجاهات إجابات أفراد العينة للمحور الأول تسير المخاطر في البنك	85
الجدول 3-13	اتجاهات إجابات أفراد العينة للمحور الثالث – إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	86
الجدول 3-14	اختبار T-test لمحور دور التدقيق في التعرف على المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	89
الجدول 3-15	اختبار T-test لمحور دور التدقيق في تسيير المخاطر التشغيلية	90
الجدول 3-16	اختبار IT-test لمحور دور التدقيق في تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	91

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1-1	**عناصر التدقيق الكاملة**	**5**
الشكل 1-2	**أنواع المخاطر البنكية**	**37**
الشكل 2-2	**مصادر مخاطر العمل البنكي**	**38**
الشكل 2-3	**البنك كمصدر للمخاطر**	**39**
الشكل 2-4	**مراحل إدارة المخاطر البنكية**	**46**
الشكل 2-5	**أساليب إدارة المخاطر البنكي**	**47**
الشكل 2-6	**أنواع المخاطر التشغيلية**	**52**
الشكل 2-7	**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر**	**69**
الشكل 3-1	**توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس**	**77**
الشكل3-2	**توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر**	**77**
الشكل 3-3	**توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي**	**78**
الشكل 3-4	**توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة**	**79**
الشكل 3-5	**توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة**	**80**
الشكل 3-6	**توزيع عينة الدراسة حسب متغير اسم البنك**	**81**
الشكل 3-7	**توزيع عينة الدراسة حسب متغير مجال الدورات**	82

مقدمة عامة

لقد تطورت الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها البنوك عبر التاريخ سواء على مستوى الافراد (عملاء البنك)، أو على مستوى الاقتصاد الوطني، وكذلك أدى التقدم العلمي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم البنوك وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع، مما أدى علـــى تباعد المسافة بيـــن الإدارة العليا وبين كافة العاملين، وإن التوسع والتشابك في الخدمات والتطور الكبير فـي استخدام الوسائـل الإلكترونية كبديل للسجلات اليدوية للسيطرة على العمليات المصرفية، أدى دلك إلى حـدوث مخاطـر كبيرة تتعرض لها البنوك مثل ضعف الأنظمة الإلكترونية وانتشار عمليات الاحتيال والقرصنة المصرفية وما يرافقها من خسائر كبيرة قد تهدد وجود الكثير من المصارف.

ولذلك كان على أصاحب الاختصاص والجهات الرقابية الداخلية والخارجية القيام بدورها للمحافظة على استقرار القطاع المصرفي ،ومن أهم هده الجهات هي التدقيق الداخلي الذي يعتبر أحد الوظائف القيادة بالبنك من خلال تقييمه الدائم والموضوعي والمحايد لمختلف الأنشطة، ودوره الاستشاري في تحسين العمليات، ويساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطـــر وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة، فالبنوك الرائدة هي تلك التي تستطيع التحكم في المخاطر التي تواجهها وتسيرها بفعالية كبيرة، حتى تتمكن من تعظيم أرباحها وبأقل تكلفة وخطر ممكنين.

وإن تعدد المخاطر البنكية، قد تنشأ بسبب عوامل داخلية مرتبطة بإدارة البنك بحد ذاته، أو بسبب عوامل خارجية ناتجة عن التغيرات الاقتصادية الأخرى، من أبرز هده المخاطر، المخاطر التشغيلية التـــي ترتبط بتعدد وتعقد العمليات البنكية، فهي تعتبر إحدى أهم المخاطر التي تعيق السير الحسن لنشاط البنك، كما تعتبر المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات من المواضيع الحديثة والتي لها أهمية كبيرة لأن الخسائر الناتجة عنها ذات تأثير سلبي على البنك سواء كانت تلك الخسائر مباشرة أو غير مباشرة، ولـــذا وجب على البنك محاولة استيعابها والتحكم فيها لأنها تعد مخاطر طبيعية ملازمة ومرتبطة بالعمل البنك .

1. إشكالية الدراسة

بناءا على ما سبق وبالنظر إلى مكانة وأهمية التدقيق الداخلي في البنوك، وضـــرورة ضبـــط المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك والخسائر الناجمة عنها، تطرح إشكالية الدراسة من خلال **التساؤل الرئيسي** التالي:

"إلى أي مدى يمكن للتدقيق الداخلي الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية؟"

وتندرج تحت هده الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية تطرح نفسها والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة وهي:

التساؤلات الفرعية:

- هل تساهم معايير الأداء المتعلقة بالتدقيق في الحد من المخاطر التشغيلية؟
- ما هو مفهوم تكنولوجيا المعلومات؟
- ماهي المخاطر التشغيلية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات؟
- هل توجد علاقة بين التدقيق الداخلي والمخاطر التشغيلية؟
- كيف يمكن الحد من المخاطر التشغيلية بواسطة التدقيق الداخلي؟

2. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة ننطلق من الفرضيات التالية:

_ يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية .

_ هناك أثر ذو دالة إحصائية بين التدقيق الداخلي والتعرف على المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ببنوك ولاية ميلة عند مستوى دلالة 0.05 .

_ توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وتسيير المخاطر التشغيلية لتكنولوجـــــيا المعلومات ببنوك ولاية ميلة عند مستوى دلالة 0.05

_ توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وتجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ببنوك ولاية ميلة عند مستوى دلالة 0.05

3. **اسباب اختيار الدراسة:**

إن أهم أساب اختيارنا الموضوع الدراسة تتمثل فيما يلي:

- الأهمية البالغة التي تحظى بها وظيفة التدقيق الداخلي.
- محاولة معرفة دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية بصفة عامة والتشغيلية بصفة خاصة.
- تزايد أهمية موضوع إدارة المخاطر في البنوك خاصة في ظل الأزمات التي يعرفها الاقتصاد المالي العالمي خاصة التشغيلية منها.
- حيوية الموضوع بخد ذاته باعتباره من مواضيع الساعة .
- طبيعة التخصص الذي يتلاءم مع الموضوع.
- الميول الشخصي للبحث الدي يتلاءم مع طبيعة المهنة الممارسة.

4. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الفعال الذي تقوم به البنوك على المستوى الاقتصاد الوطني والمتمثل في تعبئة المدخرات وتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، وما يترتب عن هده الأعمال من مخاطر كثيرة، وكذلك المكانة التي تحتلها إدارة المخاطر البنكية في الاقتصاد مع تطور الصناعة المصرفية وتوسع حجم المخاطـــر وتنوعها، ومن أهم المخاطر التي تؤثر في أداء البنوك وما تتعرض له من مخاطر التشغيلية نظر لاعتمادها على التكنولوجيا وأنظمة الكمبيوتر للقيام ببعض أعمالها الذي يستدعي مراقبتها وتدقيقها من طرف قسم التدقيق الداخلي ومحاولة الحد من أثارها والمحافظة على سمعة أداء البنك.

5. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هدا البحث الى بلوغ الاهداف التالية:

- إبراز المفاهيم الأساسية للتدقيق الداخلي.
- التعرف على ماهية المخاطر البنكية وطرق إدارتها.
- التعرف على أهم المخاطر التشغيلية في البنوك.
- التعرف على ماهية تكنولوجيا المعلومات في البنوك والمخاطر الناجمة عنها.
- معرفة مدى ارتباط التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر ومدى تشابك العلاقة بينهما.
- إبراز دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية.

6. **منهج الدراسة:** من أجل دراسة الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليل على النحو التالي:

المنهج الوصفي: هو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للتدقيق الداخلي، إدارة المخاطر البنكية، المخاطر التشغيلية وطرق إدارتها، ودور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك.

المنهج التحليلي:تم الاعتماد علية في الدراسة، حيث تم إعداد استبيان يوضح كيفية الحد مـــن المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات بواسطة التدقيق الداخلي، كما تم تحليل إجابات المستوجبين من موظفي البنوك باستخدام برنامج تحليل البيانات (spss) ودلك لمعرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية دورها في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.

7. صعوبات الدراسة:

- عدم جدية موظفي البنوك في الإجابة على اسئلة الاستبيان، سواء بسبب غياب الرغبة لديهم أو ضيق الوقت، وفي حالات اخرى عدم فهم الأسئلة.
- محاولة حجب المعلومات حول المخاطر التشغيلية من طرف موظفي البنك.
- نقص ثقافة إدارة المخاطر لدى موظفي البنوك محل الدراسة.
- اعتبار مهمة المدقق الداخلي مهمة سرية وبالتالي نقص المعلومات حول التدقيق الداخلي في البنوك.
- عدم احترام آجال الرد على الاستبيان وعدم الجدية في الإجابة.
- صعوبة استخدام النظام الإحصائي SPSS) المتعلق بحساب إحصائيات الاستبيان.

8. الدراسات السابقة :

تمثل الدراسات السابقة نقطة انطلاق لأي بحث، فهي تساعد الباحث من خلال النتائج التي توصلت لها الى الخروج بأفكار وإشكاليات جديدة يجدر التطرق اليها ومعالجتها ولخدم اهداف دراستنا تم انتقاء اهمها وأقربها لموضوع الدراسة وتتمثل في :

- ماهر موسى درغام دور، التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية –دراسة تطبيقية على المصارف العامة قطاع غزة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل،كلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة، 2016 حيث توصلت الدراسة الى ضرورة توظيف العدد الكافي من المدققين الداخلين والتدريب المستمر لهم، وضرورة زيادة اهتمام السلطات بالمخاطر التشغيلية وإصدار تعليمات حول إدارة المخاطر.
- أميرة تاج الدين، دور الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة وكالة رقم258 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك بعين فكرون،مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية تأمينات وتسير المخاطر،جامعة أم البواقي ،2016/2015،حيث خلصت الدراسة الى أن المخاطر التشغيلية بالبنوك،تتطلب ضرورة وجود إجراءات رقابية صارمة مصممة وفق المعايير المعمول بها على الصعيد الدولي من اجل التسيير الفعال لهده المخاطر.
- محمد أنس محمد زهير سعيد نفاخ،دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف السورية، مدكرة ماجيستير في مراجعة الحسابات ،جامعة دمشق كلية الاقتصاد 2018،حيث خلصت الدراسة ان التدقيق الداخلي يقوم بدوره في ادرة المخاطر من خلال تحديد المخاطر وخصوصا غير عادية منها.

9. هيكل الدراسة:

من أجل تقديم هدا البحث في صورة ملائمة قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة وجاءت فصول هده الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: خصص لتقديم الإطار النظري للتدقيق الداخلي.

الفصل الثاني: تناول المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ودور التدقيق الداخلي في الحد منها.

الفصل الثالث: تم التطرق فيه لدراسة استقصائية للموضوع.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد :

إن توسع حجم البنوك وتشعب وظائفها وهذا نتيجة للتغيرات الحاصلة على مستوى الأنشطة الاقتصادية وتطورات العلمية والنمو السريع في المجال الاقتصادي وضخامة الوسائل البشرية والمادية والمالية المستعملة في التسيير، كان لابد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي الذي يعتبر من الوظائف المهمة والأساسية في تسير البنوك فهو يعتبر بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي يتحمل مسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابية على حماية الأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية .

وسيتم التعرض من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري لتدقيق الداخلي الذي تم تقسيمه إلى ثلاث:

المبحث الأول:ماهية التدقيق الداخلي .

المبحث الثاني:سمات المدقق الداخلي .

المبحث الثالث:التدقيق الداخلي في البنوك.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من بين الوظائف المهمة من أجل الحفاظ على أصول وحماية ممتلكات المؤسسات الى ان دور التدقيق كان مهمشا ولم يحظى بالاهتمام اللازم في قديم أما في الراهن فقد أصبح التدقيق الداخلي بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية .

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

أولا: تعريف التدقيق وتطوره التاريخي

أ. تعريف التدقيق

1. المعنى اللغوي:

التدقيق بالمعنى اللفظي AUDIT مشتقة من الكلمة اللاتينية AUDIRE ومعناها(يستمع)لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق، حيث يشير التاريخ إلى أن قدماء المصريين والغريق والرومان كانوا يسجلون العمليات النقدية ثم يدققونها للتأكد من صحتها، وكانت تعقد جلسات استماع عامة تتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المدققون تقاريرهم، مع الشارة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية وبسيطة.[1]

2. المعنى الاصطلاحي:

يعرف التدقيق حسب جمعية المحاسبين الأمريكية AAA[2] بأنه" :عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق".

كما عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين IFAC التدقيق المحاسبي على أنه [3]" : إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية والأحداث ، وتقييمها بصورة موضوعية ، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين ، وإيصال النتائج إلى المستفيدين".

---

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2009 ، ص24.

[2] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي**، المكتب الجامعي الحديث ، جامعة الإسكندرية، 2007 ، ص29

[3] الهادي تميمي، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، ط 1،عمان، 2006 ، ص.ص: 20.21

أما منظمة العمل الفرنسية IOT فعرفت التدقيق بأنه" [1]: مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا إلى معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم."

من جهته لارتينز ألفين يعرفه بأنه [2]" :جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك"؛ ووفقا للتعاريف السابقة فان التدقيق يحتوي على عدة عناصر أهمها[3]:

- **التدقيق عملية منظمة ومنهجية** :يتم تنفيذ عملية التدقيق من خلال مجموعة من الخطوات المنطقية المتتابعة، تبدأ بقبول التكليف واستكشاف بيئة التدقيق، وتنتهي بتقييم النتائج وإعداد تقرير المدقق، حيث يحكمها إطار نظري ثابت .

- **جمع وتقييم الأدلة** : هي جوهر عملية التدقيق، للتأكد من موضوعية الأدلة، من خلالها يستطيع المدقق اختبار مدى الالتزام بدون تحيز مع أو ضد الجهة التي يقوم بتدقيقها.

-**التوافق بين النتائج والمعايير المقررة** : والمقصود بالمعايير المقررة سلفاً هي المعايير التي يجب أن توفر ليتمكن المدقق من تقييم المعلومات، فعادة ما يكون التدقيق لمعلومات تقاس كمياً مثل القوائم المالية، فيكون الغرض من التدقيق هو تحديد مدى الاتفاق بين القوائم المالية ومعايير المحاسبة والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

- **توصيل النتائج لمستخدميها** : المحصلة النهائية لعمل المدقق أن يقوم بإعداد تقرير يبين فيه رأيه حول عدالة القوائم المالية، وتوصيل نتائجه إلى مستخدمي القوائم المالية، حيث يعتبر هذا التقرير أداة مساعدة في توجيه القرارات لأطراف عدة.

ب. **تطور التاريخي للتدقيق** :المتتبع لتاريخ تطور مهنة تدقيق الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة ملاك المؤسسة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة.

فنتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وتعدد مجالاته وتنوع الأشكال القانونية للمؤسسات فإن هدف التدقيق أضحى أعم وأوسع، مما استدعى معه التطوير في إجراءاتها ووسائل إيصال نتائجها إلى المستفيدين بينما هدف التدقيق في مراحل تطوره الأولية كان وقائي بحت وينحصر في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب. خلال النصف الأول من القرن الحالي تحول هدف التدقيق إلى تقرير ما إذا كانت القوائم المالية

[1] محمد بوتين، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ، ص .10

[2] ارتيز الفين، **المراجعة مدخل متكامل، ترجمة :محمد عبد القادر الديسي**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002 ، ص21 .

3 سايح نوال ،**مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر** ،اطروحة دكتوراه ،تخصص مالية ومحاسبة وتدقيق ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، 2015-2016ص04.

تعبر بصورة صادقة وعادلة عن نتائج العمليات في الفترة التي أعدت عنها، وعن المركز المالي في نهاية الفترة[1].

يرجع أصل التدقيق إلى العصور الوسطى وفي المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود، ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي، حيث إنه أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر، فكان قدامى المصريون يقومون بتعيين شخصين لتسجيل الأموال الواردة ويقوم شخص آخر بعملية التدقيق لما قام به هؤلاء الأشخاص من تسجيل، في حين قدامى اليونان كانوا يعينون موظف للتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الانتهاء من عملية التسجيل، كذلك الرومان قاموا بوضع نظام يفصل بين الشخص المسؤول عن المصروفات والشخص المسؤول عن المقبوضات[2] .

يلاحظ مما سبق أن مهنة تدقيق الحسابات قديمة منذ عصر الفراعنة واليونان والرومان كذلك في العصور اللاحقة هناك دور للتدقيق عندما عين سيدنا يوسف عليه السلام أمينا على خزائن مصر..

ثانيا : أنواع وأهداف التدقيق

أ. **أنواع التدقيق**

يمكن تقسيم التدقيق استنادا الى عدة أقسام، وكل قسم يتضمن أنواعا مختلفة وكل نوع من هذه الأنواع ينظر للموضوع من زاوية مختلفة كالتالي[3]:

- **من حيث النطاق** : التدقيق الجزئي والتدقيق الكامل.
- **من حيث مدى الفحص** : التدقيق التفصيلي والتدقيق الاختباري .
- **من حيث التوقيت** :التدقيق النهائي والتدقيق المستمر.
- **من حيث درجة الإلزام** :التدقيق الإلزامي والتدقيق الاختباري.
- **من حيث القائم بعملية التدقيق** :التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي.

وفيما يلي شرح للعناصر السابقة وذلك على النحو التالي:

1. من حيث النطاق:

التدقيق الجزئي: وهو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المحددة أو البنود دون غيرها، كتدقيق النقدية أو الديون أو الحقوق أو المخزون دون غيرها، ويراعي أن الجهة التي تعين

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ، 2000 م 1420 هـ، ص ص 05،06

[2] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر"الناحية النظرية"**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006 م 1426 هـ، ص13

[3] سايح نوال ، مرجع سابق ص08

هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في مجال أو نطاق التدقيق المكلف به فقط، ولذلك يتطلب الأمر وجود اتفاق كتابي يبين حدود التدقيق والهدف منه.

التدقيق الكامل :وهو التدقيق الذي يخول للمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي سوف يؤديه، بمعنى أن يكون تدقيقا شاملا للعناصر والنواحي التالية:[1]

- جميع العمليات المالية الصغيرة والكبيرة على حد سواء.
- جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها.
- جميع التسويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة.
- جميع المستندات والأوراق والملفات والسجلات والدفاتر.

ويلجأ المدقق إلى إتباع التدقيق الكامل في الغالب عندما تكون نتيجة تقييمه لنظام الرقابة غير مرضية

الشكل رقم 1 _1: عناصر التدقيق الكاملة

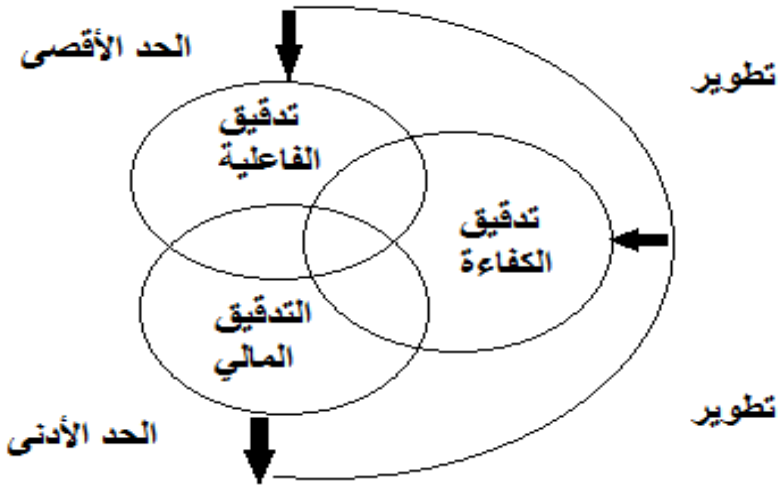

المصدر: محمد سرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق، المكتب الجامعي الحديث ، جامعة الإسكندرية، 2007 ، ص150

2. من حيث مدى الفحص

التدقيق التفصيلي: وهو التدقيق الذي كان سائدا في بداية عهد المهنة، وفيه يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام ، وأنها صحيحة كما أنها خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، ولذلك يتناسب هذا التدقيق مـــع المنشآت الصغيرة ولا يناسب المنشآت الكبيرة ، لأنه سيؤدي إلى زيادة أعباء التدقيق فضلا عن تعارضه مع عاملي الوقت والتكلفة الذي يحرص المدقق على مراعاتهما.

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص.40

التدقيق الاختباري: وهو التدقيق الذي يعتمد على مدى اقتناع المدقق بصحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ويتم هذا التدقيق بإتباع المدقق أسلوب التقدير الشخصي(العينات الحكمية) ، أو أسلوب الإحصاء (العينات الإحصائية) ، اعتمادا على الخبرة ومدى إلمام المدقق بالمفاهيم الإحصائية مثل المجتمع والعينة والوسط الحسابي والتشتت والتوزيع الطبيعي وكذلك طرق اختيار العينات الإحصائية وغيرها.

وفي هذه الحالة لابد من التفرقة بين التدقيق الكامل والتدقيق التفصيلي من جهة والتدقيق الجزئي والتدقيق الاختباري من جهة أخرى وذلك لتجنب الخلط بين هذه الأنواع.*

3. من حيث التوقيت

تنقسم الى[1]:

التدقيق المستمر: يقوم المدقق في هذا النوع من التدقيق بالفحص وإجراء الاختبـــارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا، ويستجيب إلى الإمكانات المتاحة.

التدقيق النهائي :يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، حيث يعين المدقق في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويـات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركـــز المالي ، ويكون عادة في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل.

4. من حيث درجة الإلزام

التدقيق الإلزامي :وهو التدقيق الذي يلزم القانون القيام به، ويتم تعيين المدقق من خلال الجمعية العامة هي التي تقدر أتعابه.

التدقيق الاختياري :وهو التدقيق الذي يتـم دون إلزام قانوني، وبطلب من أصحـــاب الشركة أو مجلس الإدارة .

5. من حيث القائم بعملية التدقيق

التدقيق الداخلي :تقوم به هيئة داخلية أو مدققون تابعون للشركة، من أجل حماية أموال الشركة وتحقيق أهدافها.

التدقيق الخارجي :يقوم به جهة مستقلة عن الشركة، ولا تخضع لأشراف الإدارة .

[1] محمد بوتين، مرج سابق، ص ص،24 ،26 .

ب. أهداف وأهمية التدقيق

1. أهداف التدقيق

تطورت أهداف وإجراءات التدقيق مع مرور الزمن شأنها في ذلك شأن كافة المجالات العلمية والمهنية، وقد صاحبها كذلك تطور في مستوى التحقق والفحص والاعتماد على نظام الرقابة الداخلي.الجدول الموالي يبين أهم مراحل التطور التي مر بها التدقيق من حيث الأهداف والإجراءات.

جدول رقم1_01 : مراحل تطور أهداف وإجراءات التدقيق

الفترة	ما ميز الفترة	الهدف من التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1055م	المحاسبة مقتصرة على الوحدات الحكومية والمشروعات العائلية	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850-1500	ظهور ما يعرف بانفصال الملكية	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1905-1850	ظهور شركات المساهمة والانفصال التام بين الملاك والإدارة	-اكتشاف التلاعب والاختلاس -اكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الاختبارات لكن الأساس هو التدقيق المفصل	عدم الاعتراف بها
1940-1905	- بداية استخدام أسلوب العينات الإحصائية	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي؛ -اكتشاف التلاعب والأخطاء	بالتفصيل وتدقيق اختباري	اعتراف سطحي
1960-1940	ظهور الشركات الكبرى	- - تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي؛	تدقيق إختباري	بداية في الاهتمام

1960حتى الآن	انهيار العديد من الشركات الكبرى، –انتشار مفهوم العولمة والحاجة إلى مكاتب تدقيق كبيرة. تزايد استخدام أنظمة الحاسب الآلي	–مراقبة الخطط –تقييم نتائج الأعمال –تحقيق الرفاهية الاجتماعية .	فحص اختباري	أهمية جوهرية

المصدر :مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2014 م 1435 –هـ، ص20

انطلاقا من التطور التاريخي لنشاط التدقيق والتعريفات المقدمة له يظهر جليا تطور أهداف هذا الأخير من فترة زمنية إلى أخرى، حيث انتقلت الأهداف من مجرد اكتشاف التلاعب والاختلاس، إلى تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي، نتيجة للتطور الذي عرفته الشركة من جهة، ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى، ويمكن إيجاز أهداف نشاط التدقيق الميدانية في النقاط التالية[1]:

الوجود والتحقق :يسعى المدقق إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم والعناصر الواردة في الميزانية والقوائم المالية الختامية موجودة فعلا.

الملكية والمديونية :وهي تكملة للبند السابق، من خلال التأكد من أن كل الأصول هي ملك للشركة والخصوم التزام عليها، فالتدقيق بذلك يعمل على تأكيد صدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها.

الشمولية أو الكمال : بما أن الشمول من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات، بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبي توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت، من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات التي تمد بصلة إلى الحدث، وبغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للشركة.

التقييم والتخصيص :يهدف التدقيق من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المتعارف عليها، كطرق اهتلاك الاستثمارات أو تقييم المخزونات ، ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ما يساهم في تقليص فرص ارتكاب الغش والأخطاء، والالتزام بالمبادئ المحاسبية، وثبات الطرق المحاسبية بين الدورات.

[1] .محمد بوتين، مرجع سابق ، ص ص 19،16

العرض والإفصاح :يسعى مستعملو المعلومة المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية معبرة عن الوضعية الحقيقية للشركة، من خلال إفصاح هذه الأخيرة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في المعلومات، فالمدقق يقوم بفحص هذه الأخيرة ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة، ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل الشركة.

إبداء رأي فني :يسعى المدقق إلى إبداء رأي فني ومحايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، لذلك ينبغي على هذا الأخير التحقق من العناصر التالية:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول.
- مراقبة عناصر الخصوم.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات.

وفي الوقت الحالي أصبح التدقيق يهدف إلى أهداف أرقى من ذلك حيث أصبح يركز على:

- مراقبة الخطط والسياسات والإجراءات ومتابعة درجة التقيد بها، والبحث عن أسباب الانحرافات.
- تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل الشركات ومقارنتها مع ما تم تخطيطه.
- المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الدارة لعطائها مصداقية أكثر، وهو ما يساعد على إعطائها ثقة أكبر لمستخدميها.

2. أهمية التدقيق

إن أهمية التدقيق تتجلى في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصالح مع الشركة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ القرارات ورسم خطط مستقبلية ومن المستفيدين من التدقيق نجد:

- **إدارة الشركة** : تعتمد إدارة الشركة على تقارير المدقق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، كما أن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من المصداقية ويزيد من نسبة الاعتماد عليها وثقة المستخدمين فيها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.
- **الملاك والمساهمين** : بعد ظهور شركات المساهمة وانفصال الإدارة عن الملاك زادت أهمية التدقيق أكثر، لذلك كانت هناك رغبة مشتركة في الحصول على تأكيدات من طرف محايد بمصداقية القوائم المالية وهو المدقق.

- **الدائنين والموردين** : يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق المصادق عليه للتأكد من صحة وسلامة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى الشركة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى الشركة.
- **البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى** [1]: تعتمد البنوك على هذه القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، عند قيامها بدراسة الوضعية المالية والمركز المالي الحقيقي للشركة، عنـــد طلب هذا الأخيرة لمجموعة من التسهيلات الائتمانية منها.
- **المستثمرون** :يعتمد المستثمرون على القوائم المدققة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتوجيـــــــه مدخراتهم إلى ما يحقق لهم أكبر عائد ممكن، ولكي تكون هذه القرارات والتوجيهات سليمة، يجب أن تكون هذه القوائم على الأقل تعكس معلومات يمكن الوثوق بها، وهذا انطلاقا من تقرير المدقق الذي يؤكد ذلك.
- **الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة** [2]:تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والـــرقابة وفرض الضرائب، وتحديد الأسعار، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات.

المطلب الثاني : مفهوم التدقيق الداخلي

أولا: نشأة التدقيق الداخلي

يرجع ظهور التدقيق الداخلي كفكرة إلى الثلاثينات ،وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية،ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها هي رغبة الشركات الأمريكية في تخفيض ثقل التدقيق الخارجي خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل الشركات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها لتدقيق خارجي حتى يتم المصادقة عليها، وبقي دور التدقيق الداخلي مهمشا بحيث أنه لم تحض بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر، إلـــى أن انتظم المدققون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941وكونـــوا ما يسمـــــى بمعهد المدققين الداخليـــن الأمريكييـــن (I.I.A) Institut of Internal Auditors الذي عمل مند إنشائه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها [3] وتم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المدقق الداخلي .

ومن أهم إنجازات المعهد هو قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي حيث تم لجان في عام1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني، وفي عام1979 قدمت اللجـــان تقرير بنتائج دراستها وتم المصادقة عليها .

---

[1] .محمد بوتين، مرجع سابق، ص.15

[2] المرجع نفسه ،ص16

[3] لطفي شعبان ،**المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسير المؤسسة، دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك**، مذكرة ماجيستير ،جامعة الجزائر ،2004،ص69.

أما في الوقت الحاضر أصبح التدقيق الداخلي بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الاعتماد عليـــها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها الحديث، حيث ابتدأ بنطاق ومجال ضيق يقتصر على تدقيق القــيود والسجلات المالية ثم اتجه بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة للظروف الاقتصادية.

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه [1] ، فلم ينص عليها المشرع الجزائر إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 مـــن القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01 / 88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنه يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها[2] .

ثانيا : تعريف التدقيق الداخلي

تعددت التعريفات التي تناولت التدقيق الداخلي وتدرجت حسب التطور التاريخي الذي لحق بهذه الوظيفة ومن بين أهم التعريفات :

التعريف المقدم من قبل المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلـيين[3]" : IFACI التدقيق الداخلي هـــو نشاط مستقل وهادف، يوفر للشركة ضمانا بخصوص درجة التحكم في عملياتها، ويقدم نصائح لتحسينه، كما يساهم في خلق القيمة ، فهو يساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال عمل منهجي لتقييم عمليات إدارة المخاطر، الرقابة و الحوكمة و تقديم اقتراحات لتدعيم فعالية الإجراءات المتخذة.

كما عرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنه ":فعالية تقييميه مقامة في المؤسسة لغرض خدمتها، ومن ضمن وظائفها اختبار تقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما[4] ." يلاحظ من هذا التعريف أنه ركز على النواحي المالية والمحاسبية والضبط الداخلي كما لم يشر الى أن التدقيق هو وظيفة وإنما اقتصر على مصطلح فعالية تقييمية، وهذا ما تجاوزه معهد المدققين الداخليين فـي تعريفه الخاص الذي لاقى اعترافا أكبر من قبل الممتهنين والمستفيدين من مهنة التدقيق الداخلي على أنه نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها وقدرتها على مواجهة المخاطر وتحقيق أهدافها.

التعريف الصادر عن جمعية المدققين الداخليين**(IIA : Institute of Internal Auditors)** في نهاية " : 2010 نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لإثراء وتطوير عمليات الإدارة وذلك

---

[1] أمينة مالك،" **التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية**"، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر ،2014/2013 ص ص 29، 30 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 03،القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12جانفي1988.

[3] بديسي فهيمة، **التدقيق الداخلي ودوره في انجاح مسار تطبيق الحوكمة، ملتقى وطني حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ظل المستجدات العالمية**، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة ،الجزائر ،12/11أكتوبر2010ص03

4 يوسف سعيد يوسف المدلل، **"دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة،2007 ، ص33 :

بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها والإجراءات المؤسسية.[1]

ومن خلال لمس التطور الحاصل في الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي وفقا للمفهوم القديم كانت تشمل الفحص(Review) والتقييم(Evaluation) ، أما بموجب المفهوم الحديث فإن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين هما:

- **خدمة التأكيد الموضوعي** :هي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لكفاية وفاعلية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية، ومثال ذلك العمليات المالية وأمن نظام للمعلومات.
- **الخدمات الاستشارية** :وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المؤسسة أو خارجها، والهدف منها هو إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها.[2]

مما سبق يمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة تعبر عن نشاط داخلي مستقل لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة، والعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.

المطلب الثالث : أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه

أولا: أهمية التدقيق الداخلي

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في الوقت الحالي لدى الشركات في كل الدول النامية والمتقدمة كونه أصبح بمثابة نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في الشركة بهدف تطويرها ورفع إنتاجيتها، إضافة إلى أنه يعتبر زمام أمان في يد الإدارة حيث يتم وصفها بعيون الإدارة أو آذانها، وعلى العموم فإن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في تقديم الخدمات التالية:[3]

أ. **خدمات وقائية** : حيث يقدم التأكيدات على وجود الكافية لأصول الشركة .

ب. **خدمات تقييمية:** حيث يقوم المراجع الداخلي بقياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءاته ومدى الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة .

ج. **وقاية السياسات الإدارية** :من الانحراف عن التطبيق الفعلي .

د. **خدمات إنشائية** :خلال اقتراح التحسينات اللازمة على نظام الرقابة الداخلية وكذا تحسين الإجراءات والسياسات الإدارية .

---

[1] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان، 2009 ، ص106

[2] إيهاب ديب مصطفى رضوان،" **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**"، مذكرة ماجستير ، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012 ، ص 11، 12 .

[3] خالد راغب الخطيب،**التامين من الناحية المحاسبية والتدقيقية** ،دار الكنوز ،عمان ،2000ص162 .

ومن بين العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالتدقيق الداخلي نذكر:[1]

- كبر حجم الشركات وتعدد عملياتها.
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمشروع.
- حاجة إدارة المشروع إلى بيانات دورية دقيقة لرسم السياسات والخطط واتخاذ القرارات .
- حاجة إدارة المشروع إلى صيانة أموالها من الأخطاء والغش والسرقة.
- تطور إجراءات التدقيق من تفصيلية كاملة إلى اختيارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية .
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات الدقيقة والموثوقة.

ثانيا :أهداف التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم أهداف التدقيق إلى أهداف أساسية وأهداف ثانوية، وفيما يلي عرض لهذه الأهداف[2] :

الأهداف الأساسية:

وهي تحقق ضمان تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، وأهمها:

- التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الالتزام بها.
- المحافظة على أموال وموارد المنشأة وحمايتها من الاختلاس وسوء الاستعمال.
- الالتزام بتزويد الهيئات الإدارية المختلفة ببيانات محاسبية دقيقة وصادقة.
- الالتزام بتزويد الهيئات الإدارية بالمفارقات والتحليلات والدراسات ، البيانات والتقارير المالية والإحصائية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.

الأهداف الثانوية:

يقوم التدقيق الداخلي بتقديم خدمات شتى للإدارة أهمها:

- تنفيذ برامج التدريب التي تنظمها الإدارة للعاملين الجدد والقدامى.
- بذل جهد العاملين على حسن أداء واجباتهم بدقة وعناية دون تأخير.
- منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.
- القيام بدراسات وبحوث بناء على طلب الإدارة.

1يوسف محمود جربوع ،**مراجعة الحسابات** ،الطبعة الأولى .، مؤسسة الوراق ،عمان ،ص128

[2] مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، 2010 ، ص ص29-31 .

المطلب الرابع : أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره

أولا:أنواع التدقيق الداخلي:

إن مجال تدخل وتطبيق التدقيق الداخلي واسع جدا، بحيث يذهب إلى رقابة وجود الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة إلى غاية تدقيق وفحص والتأكد من احترام القوانين، التنظيمات والإجراءات.لهذا الغرض ينقسم نشاطا لتدقيق الداخلي في أية مؤسسة إلى عدة فروع متداخلة، تختلف باختلاف وجهات النظر المتبعة في التقسيم وهي كما يلي:

تقسيم النشاط حسب الهدف : يمكن تقسيم نشاط التدقيق الداخلي من هذا المنطلق إلى:

1. **تدقيق الانتظام:**وهو بسيط وتقليدي ،ينفذها المدقق الداخلي في كل مهمة يقوما، ويهدف من ورائها لتحقق من صحة وحسن تطبيق القوانين، اللوائح، الإجراءات، الهياكل التنظيمية وأنظمة المعلومات وغيرها من قبـــل الأشخاص والأقسام المعينة.
2. **تدقيق المطابقة:** في هذا النوع من التدقيق، يتأكد المدقق الداخلي من مدى توافق وتماشي وتطابق الأداء الفعلي للأعمال التي قامت المستويات الإدارية المختلفة مع ما رسمته الإدارة العليا من سياسات، وما سطرته من خطط، وما اتخذته من قرارات.
3. **تدقيق الفعالية:** لقد تطورت أهداف التدقيق الداخلي نتيجة لتوسع نطاقها، حيث لم يعد عمل المدقق مقتصرا على إجراء مقارنة بين ما هو متوفر من قواعد وسياسات وإجراءات وما تم تنفيذه في الواقع، بل امتد ليشمل فحص وتقييم الطرق والإجراءات والأنظمة والسياسات ومراقبة نوعية وملائمة الإجراءات الموضوعة وغيرها، يجمع المدقق الداخلي عند تنفيذه لهذا النوع من التدقيق بين مفهومين:الفعالية والفاعلية في آن واحد، ولاختلاف هذين المصطلحين، يفضل جاك رونـــر الحديث هنا عن تدقيق الأداء عوضا عن تدقيق الفعالية[1].

ب. **تقسيم النشاط حسب طبعيه العمليات:** يمكن تقسيم نشاط التدقيق الداخلي من وجهة النظر هذه إلى:

1. **التدقيق المالي:** يعرف التدقيق المالي على أنه :"الفحص الكامل والمنظم الذي يقوم به المدقق الداخلي للقوائم الماليـــة والسجلات المحاسبية وجميع العمليات المتعلقة بتلك السجلات،لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية للشركة والمنظمة"[2]حيث يهدف التدقيق المالي الداخلي لفحص البيانات المالية لتحديد ما إذا كان يتم عرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير المحددة والمبادئ المحاسبية المقبولة.

---

[1] لقايد حفيظة، **مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير الكفاءة والتأهيل دراسة ميدانية بمؤسسة تربية الدواجن بمستغانم**، مذكرة ماستر. جامعة مستغانم 2015ص17 .

[2] حناش حبيبة ،**واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبي والمالي وأثره في التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية بقطب المحروقات بسكيكدة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر3 2016-2017 ، ص78 .

2. **التدقيق التشغيلي:** ويسمى كذلك بالتدقيق العملياتي، وهو يهتم بالجانب التسييري لنشاط المؤسسة، وقد عرف المعهد الفدرالي المالي الكندي التدقيق التشغيلي كما يلي: "إن الهدف الأساسي لمراجعة العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة والتخفيف من مسؤولياتها عن طريق تزويدها بتحاليل موضوعية، وتقييم النشاطات وتقديم تعاليق واقتراحات حولها"[1].كما يقصد به "التدقيق الشامل للوظائف المختلفة داخل المؤسسة ،لتأكد من كفاءة وفعالية وملائمة هذه الوظائف ، من خلا تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الاساليب الاخرى المتبعة، للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال هذه الوظائف "[2]ويتم تنفيذ التدقيق التشغيلي عادة بإتباع الخطوات التالية[3] :
   - تحديد الهدف من عملية التدقيق
   - جمع المعلومات
   - العمل الميداني
   - إعداد تقرير التدقيق
3. **تدقيق الإدارة** : يعتبر هذا النوع من التدقيق أحد المفاهيم المستحدثة في مجال التدقيق الداخلي ويبين بوضوح التطـــور الذي عرفته هذه الوظيفة، وحتى نوضح أكثر، فإن تدقيق الإدارة لا يعني على الإطلاق تدقيق الإدارة العامة والحكم على سياستها وإستراتيجيا ا، لأن تلك ليست من أهداف المدقق الداخلي، ولا من مسؤولياته.

   وهو المفهوم الغالب والسائد ، حيث يتعرف المدقق الداخلي على السياسة التي سينتهجها مسؤول القطـاع الخاضع للتدقيق، كأن يطرح أسئلة على مسؤول قسم المبيعات بالمؤسسة، حول سياسة البيع المتبعة، أو يسأل مسؤول قسم الموارد البشرية عن سياسته الوظيفية أو التكوينية وغيرها، وهذا يعني بوضوح الاستفسار من ذلك المسؤول عن تصوره للمهمة التي أسندت إليه.[4]

ثانيا: معايير التدقيق الداخلي:

لقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA)المعايير بأنها :المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقا لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA).[5]

---

[1] محمد بوتين ،.مرجع سابق ص16

[2] إيهاب نظمي ابراهيم ،**التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطوير** ،ط1 ،مكتبة المجتمع العربي ،عمان،2009 ص16

[3] أحمد أنور، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية**، الدار الجامعية، بيروت، ،1993ص248

[4] Jacques Renard, théorie et pratique de l'audite interne, Eds d'organisation, 3éme édition.p43-44

[5] يوسف سعيد يوسف المدلل ،مرجع سابق، ص 58

وضع معهد المدققين الداخليين الامريكي معايير تنظيم عمل المدقق الداخلي وتضمن الاستفادة من عمل التدقيق الداخلي في خدمة المنشاة ،وتعزيز ثقة المدقق الخارجي بتقرير المدقق الداخلي عن الاعمال التي يقوم بها، وقسم المعهد المعايير الى قسمين معايير عامة ومعايير الاداء .[1] وكل انواع من المعايير يتكون من معايير تطبيق لحالات محددة حيث يرمز بالحرف Aالى خدمات التأكيد والحرف Cالى الخدمات الاستشارية.

أ. **معايير الصفات** : وهي عبارة عن مجموعة(سلسلة الألف1000) مكونة من اربعة معايير رئيسية صادرة عن معهد التدقيق الداخليين والتي تناولت سمات وخصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها[2]، وتشمل المعايير التالية:

- **1000معيار الغرض والسلطة والمسؤولية** :ينص هذا المعيار على تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية المتعلقة بأنشطة التدقيق الداخلي في قانون يتماشى مع المعايير ويوافق عليه المجلس بشكل رسمي .
- **1100 معيار الاستقلال والموضوعية**:ينص هذا المعيار على استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي في جميع مراحل التدقيق، ويتفرع منه ثلاثة معايير فرعية: معيار يتعلق بالاستقلال التنظيمي للتدقيـــق الداخلي (1110)من خلال موقعه في أعلى الهرم الوظيفي وعدم تدخل أي جهة لتحديد نطـــــاق أداء عمله وتوصيل نتائجه، ومعيار يتعلق بالموضوعية والشخصية،1120) ينص على أن المدققين الداخليين يجب أن يتميزوا بالنزاهة والتجرد وتجنب أي تعارض في المصالح، ومعيار يتعلق بمعالجة الضعف في الاستقلالية والموضوعية (1130) والكشف عنه للجهات ذات الاختصاص.[3]
- **1300معيار تأكيد الجودة وبرامج التحسين**:ينص هذا المعيار على أنه يجب عل المدقق الداخلي ان يطور ويحتفظ بـبرنامج ضبط وتطوير جودة التدقيق الداخلي اـــــلذي يجب أن يغطي جميع جوانب التدقيق الداخلي وأن يتابع باستمرارية مدى فعالية هذا البرنامج.[4]

ب. **معايير الأداء :** وهي (سلسلة الألفين 2000)وتشتمل على المعايير التي تصف طبيعة التدقيق الداخلي وتوفر معايير يمكن من خلالها الحكم على جودة اداء التدقيق الداخلي وهذه المعايير هي :

- **2000معيار إدارة أنشطة التدقيق الداخلي** :والذي يستوجب على المدير التنفيذي لوحدة التدقيق إدارة القسم بما يضمن المساهمة بإضافة قيمة للمؤسسة، ويشتمل على: معيار التخطيط (2010) وهو إقامة خطة مبنية إعداد أولويات لمواجهة المخاطر وتنسقها مع الأهداف، معيار الاتصال والموافقة

---

[1] جمعة احمد حلمي،مرجع سابق ص96

[2]نور الدين مزياني ، "**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية**"، مجلة علمية محكمة ، قسم 1 العلومالقانونية والاقتصادية العدد 13/ديسمبر/ ،2012 ،المجلد 7 ص 31

[3] كمال محمد السعيد كمال النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**"، مذكرة ماجستير ،كلية التجارة ، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ،2009ص: 57-58

[4]Lionnel Collins et Gérard Valin, Audit et cotrol interne- aspet financiers, Opérationnel et stratégiques, 4 éme édition, Dalloz, paris, 1996, p 81

(2020) الذي يتمثل في ربط الاتصال مع مختلف لإدارات، ومعيار إدارة الموارد (2030) يقوم هذا المعيار على التأكد من توافر الموارد الكافية لإنجاز خطة التدقيق الداخلي، في حين معيار السياسات والإجراءات (2040) يتمثل فـــي وضع السياسات والإجراءات التي تكفل قيامه بإنجاز الخطة الموضوعة، معيار التنسيق (2050) بالإضافة إلى معيار التقرير إلى مجلس الإدارة (2060).[1]

- **2100معيار طبيعة عمل التدقيق الداخلي** :ينص على أن التدقيق الداخلي يجب أن يقوم بالتقويم والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة والتحكم المؤسسي.
- **2200معيار تخطيط المهمة** :ينص هذا المعيار على إعداد وتوثيق خطة تتضمن نطاق وأهداف وتوقيت عملية التدقيق والمواد اللازمة للقيام به.
- **2300معيار تنفيذ المهمة** :ينص هذا المعيار أنه يجب على المدققين الداخليين تحديد وتحليل وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.
- **2400معيار توصيل النتائج** :إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبين.
- **2500معيار متابعة النتائج** :بعد إصدار تقرير المراجعة يجب على مسؤول التدقيق الداخلي متابعة ما تم فيه، وذلك للتأكد من أنه تم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع نتائج التدقيق.[2]

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل ، مرجع سابق ص47 .

[2] إيهاب ديب مصطفى ، مرجع سابق ص ص17،18 .

المبحث الثاني :سمات المدقق الداخلي

تعتبر مهنة المدقق الداخلي وظيفة حساسة وذات أهمية بالغة داخل المنظمة، لهدا وجب توفير له الجو المناسب للعمل ومنحه الاستقلالية التامة من أجل القيام بعمله، مع توفير جميع الوسائل المادية والمالية اللازمة لعمل المدقق الداخلي.

المطلب الأول: تعريف المدقق الداخلي وصفاته

أولا: تعريف المدقق الداخلي:

تعددت تعاريف المدقق الداخلي ومن أهمها:

يعرف المدقق الداخلي بأنه: "الشخص الذي يعمل ضمن قسم التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية ويقوم بعمليات التدقيق الداخلي، وذلك لمراجعة كافة النشاطات داخل المؤسسات سواء المالية منها أو غير غير المالية لتحديد مواطن الضعف في الأداء، والعمل على معالجتها وإزالتها وتحديد مواطن القوة لتدعيمها ويتحمل المدقق الداخلي كافة المسؤوليات الملقاة على عاتقه.[1]

كما يعرف المدققين الداخليين وبأنهم "الأفراد الذين يقومون بنشاطات قسم التدقيق ويمكن أن ينتمي المدققين الداخليين إلى دائرة تدقيق داخلي أو قسم مشابه[2]"

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن: هو شخص من داخل المؤسسة يقوم بعملية التدقيق ويتمتع باستقلالية في اتخاد قراراته .

ثانيا: صفات المدقق الداخلي

من أهم الوظائف هي وظيفة المُراجع الداخلي، لأنَّ نتيجة عمله هو الذي يحكم مدى نجاح عملية المراجعة أو عدم نجاحه، فلذلك يجب أن يتم اختيارهم بدقة عالية ومن اهم صفات المراجعين الداخليين:[3]

- الالتزام بقواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق الداخلي في المصارف
- سعة الصدر واللباقة وحسن التصرف
- مواصلة البحث والدراسة ومتابعة تطورات المهنة مع التجديد والابتكار
- التواضع وحسن التفاهم والتعاون مع الآخرين

---

[1] زهرة حسن عليوي، **فاطمة صالح مهدي، تكامل دور التدقيق الداخلي والخارجي لإنجاح أسلوب التقدير الذاتي في الهيئة العامة للضرائب**، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ،17العدد 62،2011 العراق، ص300.

[2] محمد السرايا،مرجع سابق،ص94.

[3] القبطان، محمود السيد، **قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها**، دار النصر للطباعة وللنشر، القاهرة،2006ص181

- سلامة الحكم على الموضوعات اعتمادا على رأيه دون التأثر بآراء الآخرين
- الالتزام بالموضوعية والواقعية وعدم المبالغة
- أن يتوخى في عمله بذل العناية المهنية الواجبة.

1. **صفات المدقق الشخصية:**

لقد حدد معهد المدققين الداخليين المواصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي حيث وضع المعهد أربع قواعد عامة يندرج في إطارها مجموعة من الجزئيات وهي كما يلي[1] :

أ. **النزاهة:**يجب أن يتحلى المدققين الداخليين بالنزاهة في أداء عملهم مما يؤسس للثقة في أعمالهم والاعتماد عليها ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية:

- التمسك بالأمانة والموضوعية والاجتهاد ، والحرص على أداء واجباتهم ومسئولياتهم.
- الالتزام بالقانون والكشف عن كل ما يخالف القانون ويسيء للمهنة.
- عدم ممارسة أفعال تسيء للمهنة أو المنشأة التي يعمل بها.
- الاحترام والمساهمة في تحقيق الأهداف الشرعية المنشأة التي يعمل بها.

ب. **الكفاءة:**يجب على المدققين الداخليين أن يطبقوا المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة أثناء تقديمهم للخدمات وهذا يتطلب منهم ما يلي:

- الانشغال فقط بتقديم الخدمات التي يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لأدائها.
- أن يؤدي المدقق الداخلي خدمات التدقيق بموجب معايير التدقيق الداخلي الدولية للممارسة المهنية.
- تحسين مهاراتهم وبراعتهم بشكل مستمر وتحسين جودة ونوعية خدماتهم.

ج. **الموضوعية:**يجب على المدققين الداخليين التحلي بأعلى درجات الموضوعية في جمع وتقييم الأدلة وتوصيل المعلومات والتقارير حول عملهم وألا يخضعوا لتأثير مصالحهم الشخصية وتأثير الأطراف المختلفة عند بناء تقديراتهم وتكوين رأيهم المهني.

د. **السرية:**يجب على المدققين الداخليين احترام قيمة وملكية المعلومات العائدة للمنشأة التي يعملون بها، وعدم الكشف عن المعلومات التي تتسم بالسرية إلا من خلال سلطة مختصة بأمر قانوني أو واجب تقتضيه الأعراف المهنية، وهذا يقتضي منه الحذر في استخدام وحماية المعلومات التي اكتسبها أثناء تأدية واجبه، وكذلك عدم استخدام هذه المعلومات للحصول على مكاسب شخصية.

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير جامعةغزة،2011،فلسطين،ص25 .

المطلب الثاني: حقوق وواجبات المدقق الداخلي

أولا: حقوق المدقق الداخلي

من أهم حقوق المدقق الداخلي نذكر مايلي[1] :

- حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها.
- حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها.
- تحقيق موجودات الشركة والتزاماتها.
- حق دعوة الهيئة العامة.
- حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية والغير عادية.
- مناقشة الاقتراح المقدم بعزله.
- حق الامتناع عند إبداء رأيه في القوائم المالية.

ثانيا: واجبات المدقق الداخلي

تشمل واجبات المدقق الداخلي ما يلي:

- ضرورة التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذ عملية التدقيق، حيث أن مخالفة المدقق الداخلي لهذه المعايير تعرضه للمساءلة القانونية أو المساءلة المهنية من قبل أعضاء المهنة.
- تقديم تقرير مكتوب يبين فيه رأيه حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة تحت التدقيق الداخلي.
- ضرورة حضور الاجتماع السنوي للجمعية العمومية والرد على أي استفسار للمساهمين حول ما ورد في تقريره.
- ضرورة الالتزام بقواعد قانون الشرف المهني وآدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله.[2]

---

[1] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي، دار المستقبل للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، الأردن ،2009ص ص126،127

2 زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2009ص138.

المطلب الثالث: مراحل أداء المدقق الداخلي وعلاقته مع المدقق الخارجي

أولا: مراحل أداء المدقق الداخلي:

يتبع المدقق الداخلي أثناء تأدية مهامه عدة مراحل نذكر منها:

1. **التحقيق** :ويهدف إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة الحسابية والمستندات وسلامة التوجيه المحاسبي ، ويستلزم التحقيق التفرقة بين الحقائق والآراء حيث أن قوة أي استنتاج تتوقف على مدى اعتماده على الحقائق ، وطبقا لذلك فإن التحقيق يختص أساسا بالعمليات والحسابات ويعتبر عاملا مشتركا بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ، وان كان تفضيليا وبصفة مستمرة على مدار السنة في أداء التدقيق الداخلي.
2. **التحليل** : ويقصد به الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية ، وإجراءات الرقابة الداخلية والحسابات والمستندات والسجلات والدفاتر والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص ، ويتطلب التحليل من المدقق إجراء المقارنات والربط بين المعلومات وذلك بهدف اكتشاف العمليات الشاذة ودراستها.
3. **الالتزام** :يهتم بمدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة وأداء العمليات وفقا للطرق والنظم والقرارات الإدارية بهدف تحقيق الانضباط بالمؤسسة ، فقد يتم التوصل إلى نتائج مرضية ومع ذلك يهم الإدارة معرفة ما إذا كانت هذه النتائج قد تحققت خلال الممارسة المصرح بها وبما يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها ، وتبعا لذلك قد ترى الإدارة تزويد هيئة التدقيق الداخلي بأفراد ذوي خبرة في مجالات معرفة أخرى بخلاف محاسبة التدقيق.
4. **التقييم** : وهي عملية تعتمد على التقدير الشخصي عن مدى كفاية وفعالية واقتصادية السياسات و الإجراءات التي تسير عليها المؤسسة وما لديها من تسهيلات وأفراد ، يقصد بترشيد الأداء وتطويره ويقتضي التقييم تجميع البيانات والمعلومات وتقتضي الحقائق والاستعانة بآراء المسؤولين واقتراحاتهم مع تقييم هذه الآراء والاقتراحات.
5. **التقرير** :عند إصدار التقرير يمزج العناصر السابقة مع بعضها ويبرز التقرير الذي يقدمه المدقق الداخلي المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما نتوصل إليه من نتائج وتوصيات ، ويفضل عرض الصورة الأولية للتقرير على المسؤول عن النشاط محل الفحص لتجنب أي تشويه للحقائق أو سوء التقرير عن بعض الأمور ، وتتبلور قيمة المدقق الداخلي في قدرته على العرض الواعي لنتائج ما قام به من فحص وتدقيق. [1]

[1] صالح ميود خلاط وآخرون، **بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق**، المنشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، طرابلس، 2007، ص385.

ثانيا: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

هناك علاقة قوية بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين المستقلين عن البنك ، وتجدر الإشارة إلى أن عمل المدققين الداخليين قد يكون متمما وليس بديلا لعمل المدققين الخارجيين عند أداء عملية مراجعة القوائم المالية ، كما أن أحد مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي تتمثل في التنسيق بين عمل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين.[1]

كما يستخدم التدقيق الداخلي كوسيلة رقابية داخلية هدفها قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى، وهو الهدف الذي يختلف عن هدف المدقق الخارجي والذي يتمثل في التحقق من عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للنتائج التي أنجزتها الوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة، بالإضافة إلى التأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن التقارير المالية معدة على أساس ثابت ومتماثل وكما هو معلوم فإن المدقق الخارجي يعتمد عند بدء عمله على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك بهدف تكوين رأي فني محايد عن مدى كفاءة النظام ومعرفة درجة الاعتماد عليه في تحديد نطاق التدقيق والاختبارات اللازمة ، وبما أن دائرة التدقيق الداخلي تقوم بأعمال تعد جزءا من نظام الرقابة الداخلية ، فإن ذلك يتطلب من المدقق الخارجي أن يتفهم طبيعة العمل في دائرة التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث :التدقيق الداخلي في البنوك

نظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل البنكي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في البنوك حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة البنك لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل. وسنقف من خلال هذا المبحث على مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك وأهدافه وإجراءاته.

المطلب الاول :مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك

يعرف التدقيق الداخلي بأنة[2]"وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم. وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك ".

ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسئولياتها المختلفة، بحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط، الإجراءات

[1] شعباني لطفي، مرجع سابق ،ص127

2 خالد امين عبد الله، **المراجعة والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى**، دار وائل للنشر، الأردن1998، ص 255

القوانين واللوائح التي يعمل البنك من خلالها، وفي هذا السياق ولكي يتحقق المدقق الداخلي من هذا الوضع فإنه يقوم بما يلي[1]:

- مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط المرسومة والتعليمات والإجراءات والقوانين الفرعية.
- مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك، أو مراجعة تنفيذ العمليات بكفاءة معقولة.
- التحقق من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد مـــــن وملاءمتها للأغراض التي ستستخدم فيها وذلك عن طريق الربط والمقارنة للوصول إلى استنتاجات معينة تساعد في توجيه أعمال البنك.

وبغرض الحديث عن التدقيق الداخلي في البنوك فلا بد من التعرض لدور مجلس الإدارة والإدارة العليا ،إن المسئولية الرئيسية لإدارة العمل البنكي في أي بنك تقع على عاتق مجلس إدارته وادارته العليا المعنية من قبل مجلس الإدارة وذلك من خلال ما يلي:[2]

- التأكد من أن الأشخاص الذين يعهد إليهم بإدارة أعمال البنك مؤهلين مهنيا ولديهم الخبرة الكافية وخاصة وخاصة أولئك الذين يتسلمون المناصب الرئيسية في البنك.
- التأكد من وجود أنظمة رقابة داخلية كافية وأنها تعمل بفعالية.
- التأكد من أن عمليات البنك تدار بشكل مناسب وبتعقل وحذر معقول بما فيه أخذ المخصصات الكافية للخسائر المحتملة.
- المراقبة المستمرة لقدرة البنك على الوفاء وتوفير السيولة الملائمة.
- العمل على حماية مصالح المودعين والدائنين للبنك وكذلك المساهمين.
- إقرار الميزانية العمومية والحسابات الختامية التي يتطلبها القانون والتشريعات والتعليمات السارية المفعولة، والتي تعكس الوضع المالي الحقيقي لعملياته البنكية وفقا للقواعد والأصول المتعارف عليها في إعـــــــداد الميزانيات والحسابات الختامية للبنوك، وتزويد مدققي حسابات البنك القانونيين(خبراء المحاسبة) بما يمكنهم من إعطاء رأي فني محايد بالحسابات الختامية، كذلك تزويد البنك المركزي والسلطات الرقابية لأخرى لتمكينها من تقييم أعمال البنك ووضعه المالي.

وبالتالي نخلص أن المهام الرئيسية لدائرة التدقيق في المصرف، تتمثل في التحقق من سير العمل في أقسام وفروع المصرف، بالشكل المطلوب مع التركيز على دائرة منح الائتمان لأنه ركيزة عمل المصرف.[1]

---

1 سمية خلاف، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، دراسة حالة وكالة BADER-324 ام البواقي**، مذكرة ماستر كلية علوم اقتصادية، شعبة تسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة أم البواقي، سنة، 2014ص56

[2]سمية خلاف، مرجع سابق ص 57

المطلب الثاني :أهداف وأسس التدقيق الداخلي في البنوك

سنتناول في هذا المطلب كل من أهداف التدقيق الداخلي متطلباته ودوره في البنوك.

أولا– أهداف التدقيق الداخلي في البنوك :

إن الهدف الرئيسي من تدقيق عمليات المصرف، هو تقديم رأي مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات المحلية المناسبة، التي وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للمصرف، والتي تم إعدادها بشكل دوري، وغالبا ما يطلب من المدقق الداخلي للمصرف ،ان يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العلياالمشرفة على المصرف وإلى السلطات النظامية الأخرى، وفيما يلي أهم اهداف التدقيق الداخلي في المصارف :[2]

تيسير تحقيق أهداف العمل في المصرف.

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات .
- حماية أصول المصرف.
- تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر.
- تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق .
- استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف.
- زيادة الموثوقية بالقوائم المالية .

عملية التدقيق الداخلي في المصارف لها أهداف يجب بلوغها ولذلك نجد أنها ذو قيمة ولكن بتفاوت في تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر، من أجل حماية أصول المصرف والتقليل من خلال تحديد الاسباب المؤدية إليه والتحكم فيه.

ثانيا –أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:[3]

---

1 محمد باسو ،**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**،ورقلة ،مذكرة ماستر ،كلية علوم اقتصادية ،شعبة علوم التجارية ،تخصص دراسات المحاسبية والجبائية المعمقة ،سنة 2013ص4.

[2]احمد حلمي جمعة، **التدقيق الحسابات ،دار الصفاء**، عمان 2010ص ص8،9

[3]بغدود راضية وصبايحي نوال، "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**،" مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول "إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول االعالم 2007 ص ص 6،7 .

أ. **الأسس الإدارية:** تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء البنكي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للبنك؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاءه قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

ب. **الاسس المالية والمحاسبية:** ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال البنوك، وأهمها:

- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء البنك وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه.
- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ البنك بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائها الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.
- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

المطلب الثالث :إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

لاشك أن التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي ، في السنوات الأخيرة، ادت إلى ظهور عوامل جديدة، تؤثر على القطاع المصرفي، فقد بين التدقيق أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية (تحديد وتخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للبنوك دورها كما ينبغي، وبالرغم من تعدد أنواع الرقابة المطبقة في

البنوك:[1]مثل لجنة مراقبة البنوك مدراء الحسابات ،المراجعة الداخلية، لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية، بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم وعلى ضوء ،ما تقدم ،فإن دراسة نظام الرقابة الداخلية يعتبر خطوة أساسية، ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك فيما يلي :[2]

- **تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية** :غالبا ما تحدد الاهداف العامة من قبل الادارة العامة للبنك.
- **استعمال دليل الاجراءات** :يعتبر دليل الاجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها.
- **الفصل بين الوظائف**: ام من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة .
- **الموضوعية في الحسابات:** الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية ،لذلك فإن البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المحاسبية والمالية .
- **مراجعة داخلية فعالة** :تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك.

- **كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء**: تعرف مراقبة الاداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة.

[1]ايهاب ديب مصطفى رضوان ،مرجع سابق ص26 -
2الاتحاد الدولي للمحاسبين ،إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعملية التأكيد الاخرى والخدمات ، الطبعة ج 1، 2010ص14

خلاصة الفصل :

يعد التدقيق بمثابة الفحص الانتقادي المنظم للوقوف على صحة وسلامة أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة، ولإبداء الراي حول عدالة وموثوقية القوائم المالية والمحاسبية، ولقد أصبح التدقيق بمثابة الدراع الأيمن للإدارة العليا لتزويدها بكافة البيانات المالية والمحاسبية في الوقت المناسب ،وكضمان وصمام أمان لأصولها وحماية حقوق الأطراف الأخرى، ولأجل الوصول الى دلك ينبغي توظيف مدققين دوي خبرة جيدو وعالية لأجل الالمام بوظيفة التدقيق في شكل الفحص والتقويم للقوائم المالية وكافـــة الأنظمة الرقابية للوصول الى اعداد تقرير نهائي يبلغ للإدارة العليا ليكون قاعدة بيانات لأتخاد القرارات حيث ان جودة التدقيق الداخلي من جودة المعلومات التي يحتويها التقرير المعبر عن مدى الالتزام بتطبيق كافة السياسات المتبعة والمبادئ المتعارف عليها.

الفصل الثاني:
دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات

تمهيد :

تنشط البنوك في بيئة متقلبة حيث يمتاز عالم الأعمال الراهن بتغيرات مستمرة وسريعة وهو ما زاد من تعقيد البيئة ، التي تنشط فيها البنوك وهذا ما يهدد استقرارها ويجعلها أكثر عرضة لمختلف المخاطر التي تؤثر سلبا على استمرارها وتحقيق أهدافها .

وهذا ما أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تتطور لتشمل جميع الجوانب مما رفع من أهمية ومساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء المالي والإداري من خلال دعم المؤسسات المصرفية وتصميم وتطوير نظام فعال لرقابة الداخلية، وجود إدارة مخاطر داخل المصارف.

فلتدقيق أهمية خاصة فيما يتعلق بالبنوك كون مستوى المركز المالي يمس سلبا او إيجابا شريحة واسعة من فئات المجتمع من مستثمرين ودائنين ومودعين وعملاء، كما يؤثر على مالية الدولة بشكل عام كون ان البنك يمثل ركيزة لتنمية باعتباره أحد أهم مصادر التمويل للمشاريع التنموية، وجاءت أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في خلق الثقة على دور البنوك.

ولقد أصبح التدقيق الداخلي مصدرا استشاريا وتوجيها يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر، والتقليل من المخاطر على حدود مقبولة وهذا ما سنتعرض إليه في هدا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية .

المبحث الثاني :إدارة المخاطر التشغيلية .

المبحث الثالث :المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ومساهمة التدقيق الداخلي في الحد منها .

المبحث الأول :ماهية إدارة المخاطر البنكية

تواجه البنوك عدة مخاطر قد تكون ناجمة عن أنشطة البنك في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها ،لذلك يجب التعامل مع تلك المخاطر بآلية مناسبة، ولتحقيق ذلك على البنك أن تبين إجراءات شامـــــلة لإدارة المخاطر وإعداد تقارير عنها بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ذات الصلة.

المطلب الأول :ماهية المخاطر البنكية

اولا : مفهوم المخاطر البنكية

أ. مفهوم الخطر

لغة :إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني »Rescas« أي Risqueوالذي يـــدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع .[1]

اصطلاحا:يعرف الخطر على أنه الخسائر المادية المحتملة والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعد لوقوع الخسارة[2].

ب. المخاطر المصرفية

لقد تعددت تعاريف المخاطر المصرفية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال المصرفي واختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر المصرفية وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

تعرف المخاطر بأنها :"احتمالية تعرض البنوك إلى خسائر غير متوقعة ،وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار" [3]

وعرفها معهد المدققين الداخلين الأمريكيي نبأنها: «مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق اهدافها ويمكن أن يكون الأثر إيجابيا أو سلبيا ،فإن كان الأثر سلبيا يطلق عليه خطر تهديد وإذا كان إيجابيا يطلق عليه فرص "[4].

كما عرفت المخاطر من قبل لجنة التنظيم المصرفي بأنها: «احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال او خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة أنشطة من جهة وتحد من قدرة المصرف على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى ".

---

[1] عبد لي لطيفة ، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتهSCISسعيدة** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات ،جامعة تلمسان،2011/2012، ص02

[2] اسامة عزمي سلام ،شقيري نور موسى ،**ادارة الخطر والتامين** ، دار الحامد 2007 ص 22 .

[3] سمية خلاف ،مرجع سابق ص 18

[4]،طارق عبد العال حماد ،**إدارة مخاطر (أفراد ،إ دارات ،شركات ،بنوك)**،كلية التجارة ،جامعة عين الشمس ،اسكندرية 2007ص15.

تعرف المخاطر بأنها: «إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوبة في تحقيقها عماهو متوقع "[1]

ثانيا: هناك العديد من العوامل التي تركت آثارا مهمة في مخاطر الأعمال البنكية نذكر منها:[2]

أ. التغيرات التنظيمية والإشرافية :

قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل البنوك وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له أثار ايجابية على المخاطر، ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالبنوك وكيفية قياسها والإشراف عليها.

ب. عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وابتداع البنوك لأدوات تغطية مستقلة خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات إلى وجود مخاطر لم تكن موجودة سابقا مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

ج. المنافسة:

تجبر المنافسة البنوك على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار وهذا ما أثر سلبا خاصة مع توسع البنوك في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء حيث أدى ذلك إلى ازدياد المخاطر، ومثال ذلك مخاطر الائتمان.

د. التطورات التكنولوجية

التي تعتبر من العوامل الايجابية على مخاطر العمل البنكي نتيجة زيادة قدرة البنوك على تحديد مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أيضا أثارا سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الالكترونية.

[1] تومي إبراهيم: "**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2007/2008ص 56 .

[2] شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر** ،مذكرة ماجستير في المحاسبة ،جامعة دمشق،2012 ص ص 21 ، 22.

ثالثا :أنواع المخاطر البنكية

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية إلى نوعين رئيسين هما، المخاطر المالية ومخاطر العمليات(التشغيل) وهي كما يلي:

أ. **المخاطر المالية**

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك .وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك وفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة.

من أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

1. **المخاطر الائتمانية(خطر القرض)**

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بأصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.[1]

2. **خطر عدم السيولة**

تنشأ هذه المخاطر عن عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وهي تقلل من مقدرة البنك على الإيفاء بالالتزامات التي حانت آجالها .وربما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض(مخاطر تمويل السيولة)، أو تعذر بيع الأصول(مخاطر تسييل الأصول.) وأحد أوجه إدارة الأصول والخصوم في الأعمال البنكية هو تخفيض مخاطر السيولة .وبينما يمكن السيطرة على مخاطر تمويل السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة والبحث عن مصادر تمويل جديدة لتمويل عجز السيولة، يمكن معالجة مخاطر تسييل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على المنتجات ذات السيولة المنخفضة.[2]

---

[1] رزيق كمال ،كورتل فريد، **تسير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية –حالة البنوك الجزائرية**، مداخلة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادراة المخاطر واقتصاد المعرفة ،الاردن ،16-17افريل ص03 .

[2] طارق عبد الله خان،حبيب أحمد ،تعريب :عثمان بابكر أحمد ،رضا سعد الله :**إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية والإسلامية** ،ورقة مناسبات رقم-5- جدة المملكة العربية السعودية ،2003،ص32 .

لا يشترط أن يكون البنك في حالة انعدام تام للسيولة لأن نقص السيولة يكفي لعدم تلبية طلبات السحب كلها عند تحقق هذا الخطر فإن البنك معرض للإفلاس رغم يسره أي رغم توفره على أصول قابلة للتسييل.

3. خطر عدم الملاءة

تعرف الملاءة البنكية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة التزاماته واستعمالاته فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته على(موارده)التزاماته، كما تعرف عدم ملاءة البنك باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل للقيمة السوقية لالتزاماته ، وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين.

ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه :تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية إلى درجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر لا على سيولة ولا أصول أخرى يواجه بها خصومه.

وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة، والاختلاف يظهر في كون عدم الملاءة يستلزم عدم السيولة، أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك .وبصفة عامة فإن عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع، يجعل البنك في حالة عدم الملاءة .ويعتبر خطر عدم الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك خطر القرض الذي ينجم عن فشل البنك في استرداد أمواله، وخطر عدم السيولة الذي يؤثر على رأس مال البنك واحتياطاته.[1]

4. خطر معدل الفائدة :

يمكن تعريف خطر معدل الفائدة هي المخاطر التي يتحملها البنك بسبب قديمه قرضا بسعر الفائدة السائد ،لأنه معطى لتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ، ثم اضطراره خلال اجل القرض الى غاية تمويله بسعر فائدة اعلى ،فادا كان سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على عرض القرض ثابتا ، ويرتفع بسعر إعادة التمويل فإن المردود الصافي الذي يحققه البنك سوف ينخفض ، وهكذا يتعرض البنك إلى درجة من التقلبات في ارباحه بسبب تقلبات معدلات الفائدة.

[1] زبير عياش ،**تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة ام البواقي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ،جامعة ام البواقي ،الجزائر 2012/2011 ص ص 85،86

5. <u>خطر السوق:</u>

يعرف على أنه تلك الخسائر الناجمة عن الحركات المعاكسة في أسعار، ومعدلات السوق المالي (أسعارا لأصول ومعدلات الفائدة)وينقسم خطر السوق إلى ثلاثة أنواع من المخاطر هي:

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف أجنبي .
- مخاطر تقلبات أسعار ا لوراق المالية.

في الواقع أن خطر السوق أوسع من خطر الصرف وخطر معدل الفائدة، كما أنه خطـــــر تواجهه البنوك الكبرى التي تحقق رقم أعمال معتبر من وراء ممارس ته أعمال السوق أو التي تخصص جزءا كبيرا في عدة مجالات.[1]

البنوك التجارية من أهم المتدخلين في سوق الصرف فطبيعة عمل البنك تقتضي منه أن يلعب دور المقايض والمبدل للعملات الأجنبية لتلبية طلبات زبائنه فيما يخص عمليات الصرف وكذلك مختلف العمليات الأخرى التي تتم على العملة الصعبة.[2]

ومخاطر سعر الصرف هي: «المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف. وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر التي تؤثر على البنك وعلى المستثمرين على حد سواء» ويمكن التميز فيها بين :

- **<u>المخاطر المتعلقة بالبنك</u>:** في مجال التعامل بالنقد الأجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك أو البنكي بالدرجة الأولى ومسؤولية التعامل مع بعض المخاطر ومحاولة تجنبها أو التقليل من حدوثها ومنها ما يلي:

✓ مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة : خطر وقوع الدولة في مشاكل مع الخارج.

✓ مخاطر السعر: التغير المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

✓ مخاطر السيولة: وهنا الخطورة تكمن في صعوبة التسويق للسيولة أو صعوبة بيعها من أجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي إقراض هده العملات في السوق إدا توفرت.

✓ خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك وتطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية.

- **<u>مخاطر سعر الصرف الأجنبي المرتبطة بالعميل</u>:** هو خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض مما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله. وهنا نجد أن العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر ومحاولة تجنبها او التقليل من حدتها ونذكر منها:

---

[1] زبير عياش، **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لماجستير في العلوم الاقتصادية ، أم البواقي، 2007 ، . ص . 72 .

[2] بوعشة مبارك، **إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 27،جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر،جوان 2007ص ص 230، 231 .

- ✓ **مخاطر الصرف:**وذلك من خلال التقلبات في سعر الصرف، فالمبادلات المصدرة والمستوردة قد يتأخر تسليمها لفترة من الوقت والتغيرات الطفيفة التي تحدث في سعر الصرف قد تعرض المصدرين والمستوردين لخسائر بعيدة على أنشطتهم.[1]
- ✓ **خطر سعر الفائدة:**وهو احتمال تقلب أسعار الفائدة بالزيادة أو النقصان وهو الخطر الذي قد يؤدي إلى تحطيم الحالة المالية للبنك وارهاق توازن استغلاله.
- ✓ **خطر المحفظة المالية.**

أ. **المخاطر غير المالية :**

هي مخاطر لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية وتقديم الخدمات البنكية ولكنها تؤثر بصفة غير مباشرة على وضعية البنك المالية وهي تنقسم إلى :

1. **المخاطر التشغيلية** :وهي تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية ،فهده المخاطر تنتج نتيجة عدم الدقة في تنفيذ العمليات، او نتيجة عوامل داخلية أخرى تؤدي إلى خسائر ومن أمثلتها فشل في إدارة السيولة، فشل الأجهزة مثل أعمال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي، فشل العمالة لنقص التأهيل والكفاءة(سنعود إليها في المباحث اللاحقة).[2]
2. **الخطر النظامي:** هو ظاهرة عدم ملاءة عامة يتعدى حدود الدولة الواحدة وقد يؤدي إلى أزمة مالية، ينتج خطر النظام بسبب إفلاس سلسلة من البنوك نتيجة لإفلاس بنك واحد، أو أكثر، وقد يحدث نتيجة انهيار السوق المالي.
3. **المخاطر الإستراتيجية:** هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك، والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل.[3]
4. **الخطر التنظيمي:** ينتج هذا الخطر نتيجة عدم تطبيق الإجراءات والتنظيمات الموضوعة من قبل البنك، أو تنافي هذه التنظيمات مع القوانين المعمول بها.

[1] سمية خلاف –مرجع سابق ص 22

[2] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ص 280

[3] بوعشة مبارك ،مرجع سابق ص228.

. **الخطر القانوني:** تنشأ المخاطر القانونية نتيجة الإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة، أو عند عدم تحديد الحقوق والالتزامات القانونية لأطراف العمليات.[1]

5. **خطر العمليات الالكترونية:** ينتج هذا الخطر عن كل العمليات الالكترونية التي يقوم بها البنك، كما أن الزبون أيضا معرض لهذا النوع من المخاطر.

6. مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك، وهذا الخطر يؤثر على عدد العملاء لدى البنك، ويخفض نشاطه إلى أقصى حد مما يقلل الأرباح.[2]

[1] نبيل حشاد :"**دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية** "الطبعة الأولى ،لبنان ،2005ص 349 .

[2] سامر جلدة :"البنوك التجارية والتسويق المصرفي "دار اسامة للنشر ،عمان ،الطبعة الاولى2009ص243 .

الشكل رقم(2-1) أنواع المخاطر البنكية

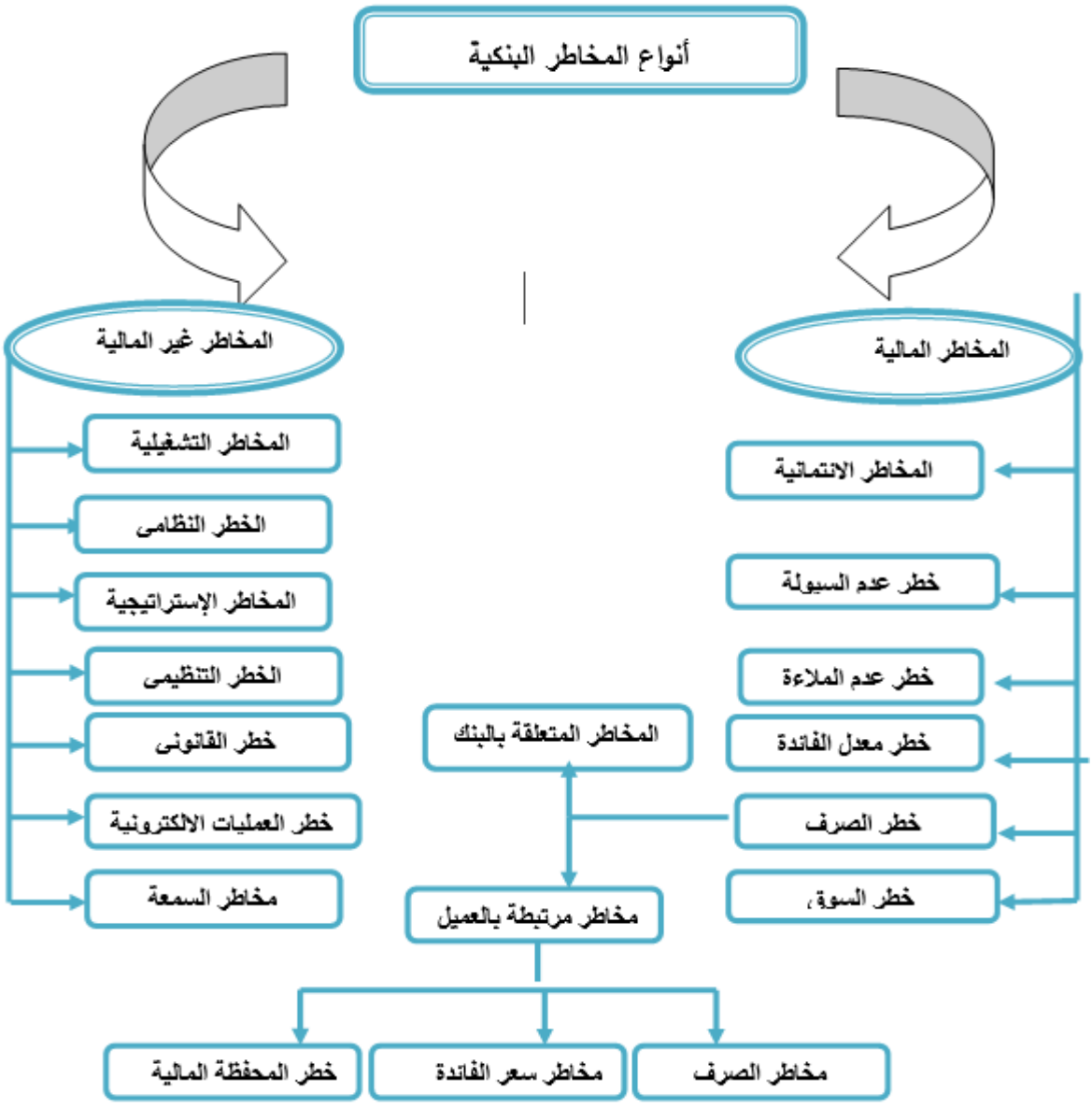

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق

رابعا :مصادر المخاطر البنكية

تتمثل مصادر المخاطر البنكية فيما يلي[1]:

أ. البيئة الداخلية للمؤسسة

وتتمثل في مختلف المكونات والعناصر التي بإمكانها التأثير سلبا عليها، سواء تعلق الأمر بالجانب الإداري ، التكنولوجي، الموارد المالية والبشرية، التموين، التسويق، الإنتاج، أو بعبارة أخرى يمكن تجميعها فيما يسمى سلسلة القيمة وما تتضمنه من نشاطات أساسية ونشاطات مساعدة، وبالتالي فإن هذه العناصر في حالة كونها ضعيفة مقارنة بالمؤسسات المنافسة، فسوف تشكل خطرا دائما على المؤسسة.

ب. البيئة الخارجية للمؤسسة

وتتمثل في مختلف العوامل الموجودة خارج المؤسسة والتي يمكن أن تؤثر سلبا عليها، أو تشكل أخطارا مختلفة على المؤسسة، وعادة ما تجمع في العناصر التالية :البيئة الاقتصادية والاجتماعية، البيئة السياسية والقانونية، البيئة التنافسية، البيئة الثقافية، البيئة التكنولوجية.

الشكل رقم2 – 2 مصادر مخاطر العمل البنكي.

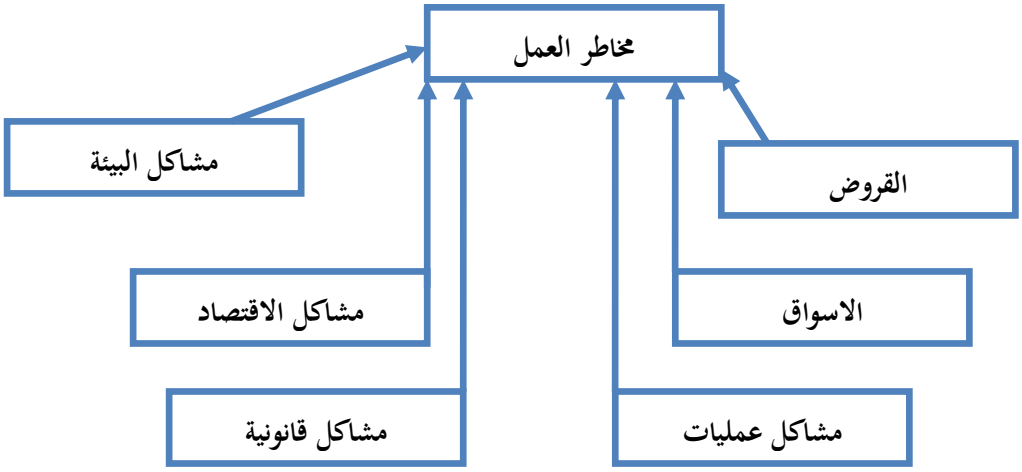

المصدر: سمية خلاف، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، دراسة حالة وكالة BADR-324**ام البواقي، مذكرة ماستر كلية علوم اقتصادية ،شعبة تسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة أم البواقي سنة 2014 ص25

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن مصادر المخاطر البنكية قد تكون في البيئة الخارجية للبنك، مثلما هو الحال بالنسبة للأسواق، أي السوق التي تمارس فيها البنوك أنشطتها المختلفة، وكذا مشاكل الاقتصاد الكلي نلاحظ من خلال هذا الشكل أن مصادر المخاطر البنكية قد تكون في البيئة الخارجية للبنك، مثلما هو الحال بالنسبة للأسواق، أي السوق التي تمارس فيها البنوك أنشطتها المختلفة، وكذا مشاكل الاقتصاد الكلي .

[1] سمية خلاف –مرجع سابق ص25

ج. <u>البنك كمصدر للمخاطر</u>

د. في الوقت الذي يمكن فيه أن يتعرض البنك لمخاطر متنوعة نابعة من محيطه خلال ممارسة نشاطه، فإنه في الوقت ذاته يمكنه أن يكون مصدرا لمخاطر يؤثر بها على أنشطة المتعاملين الآخرين المتواجدين في نفس البيئة .هذه الفكرة يمكن تجسيدها في الشكل الموالي[1]

<u>الشكل رقم2_3 البنك كمصدر للمخاطر</u>

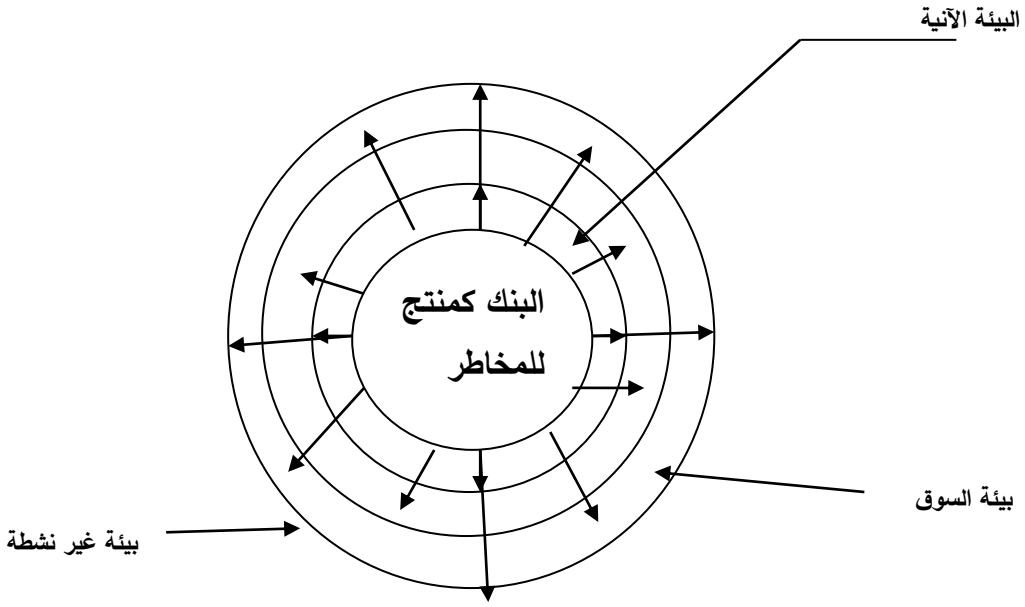

المصدر: برتال،2011، ص:66

من خلال الشكل نلاحظ أنه في البيئة الآنية قد تتسبب مثلا خسارة بنك ما إلى تشكيل مخاطر على البنوك الأخرى أو المؤسسات الأخرى، كون البنك هو أحد أهم المتعاملين الاقتصاديين، وعليه فإن حالته المالية مثلا ستؤثر حتما على كل ما له علاقة مباشرة مع هذا البنك .أما فيما يخص علاقة البنك بالبيئة السوقية، فإنه يحتمل أن يشكل البنك مخاطر على كل الناشطين في ذات السوق، فالوزن الذي يمثله البنك يجعل من هذا الأخير قادرا على التأثير في السوق عن طريق تصرفاته مثل ابتكار منتجات جديدة .بينما تتأثر البيئة غير المباشرة أو العامة من حيث التوسع الجغرافي للبنك وما له من تأثيرات على البيئة العامة من حيث استقطاب الأيدي العاملة، أو التأثير على الأوضاع الاقتصادية كالتضخم مثلا .ما نستخلصه من خلال ما سبق، هو أن هناك عدة مصادر لمخاطر البنكية، وعليه، فإن النتيجة هي أن المخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية ليست واحدة، بل متعددة، مما يعني أنها ستكون مختلفة فيما بينها من عدة نواح، كالأولوية التي تمثلها للبنك مثلا، أو جسامة الخطر الذي يمكن أن تتسبب فيه، وبالتالي التكلفة التي سيتوجب دفعها لقاء تغطية الخسائر المنجرة عن التغطية، أي على النتيجة الإجمالية للبنك .

[1] سمية خلاف –مرجع سابق ص26

المطلب الثاني: مفهوم ومبادئ ادارة المخاطر البنكية.

تختلف إدارة المخاطر المصرفية من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة المجال التي تنشط فيه كما أن معرفة المخاطر وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح أي بنك وازدهاره وتحقيق أهدافه حيث يهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة، حيث أصبح لزاما على البنوك أن تضع إجراءات لتحديد المخاطر وتقييمها ومحاولة التقليل منها حيث أن عدم إدارتها بالشكل الصحيح قد يؤدي إلى فشل في تحقيق أهداف البنك.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر

أ. مفهوم إدارة المخاطر:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بإدارة المخاطر إلا أن هناك وجهة نظر واحدة تظهر في جميع التعريفات المطروحة فهي تتعلق أساسا بالمخاطر، وعليه يمكن تقديم تعاريف لإدارة المخاطر كالتالي:

«جميع القرارات التي يمكن إن تؤثر على القيمة السوقية للبنك، أو هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى ادني حد والمحافظة على متطلبات السيولة والأمان، كما تم تعريفها بأنها العملية التي من خلالها يتم تعريف المخاطر تحديدها وقياسها ومراقبتها»[1]

كما عرف معهد المدققين الداخليين ((IIA) إدارة المخاطر على أنها "هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف "[2]كما عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بما يلي :" هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمنا ما يلي :

- فهم المخاطر.
- أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة .
- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمصرف.
- أن العائد المتوقع يتناسب معد درجة الخطر.
- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- ان القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم .

[1] بو علي دليلة، **إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وا إدارة مخاطر، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ،2014-2015 ص48 .

[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق ص ص96،97 .

- أن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.[1]

وتعرف أيضا على أنها "**:**عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة آو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[2]."

هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[3]

ومن التعاريف السابق يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إدارة المخاطر لا تعني تجنب المخاطر فقط، فنشاطاتها ينبغي أن تتضمن أصول المساهمين وحماية عوائدهم.
- المفهوم الحقيقي لإدارة المخاطر هو تنفيذ معايير الأمان في المؤسسات أو الشركات في حالة الطوارئ أو في حالة خسارة مواردها.
- إدارة المخاطر عملية مستمرة ومتواصلة يتم فيها تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة بصفة منتظمة.
- يمكن تحليل ومتابعة المخاطر في مجال مسؤوليات مدراء المصالح والفروع باستخدام أدوات وطرق مناسبة على مستوى الشركة.
- إدارة المخاطر هي عملية قياس أو تحديد أو تقييم الخطر الذي تتعرض له المؤسسة أو يمكن أن تتعرض له المؤسسة في المستقبل ومن ثم تطوير الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معه.4

إذن يمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها، قياسها وتقيمها وكذا إعداد خطط لتجنبها أو التقليل منها والسيطرة عليها، من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك.

---

[1] شادي صالح البجيرمي، مرجع سابق ص26

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ص51

[3] د.أسامة عزمي سلام, د.شقيري نوري موسى،.**إدارة المخاطر والتامين**, دار حامد للنشر والتوزيع ط 1 ،عمان ،الأردن، 2007 ص55

[4] عبدلي لطيفة ، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة ماجيستر،تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات ،جامعة آبي بكر بلقايد –تلمسان .2012/2011 ص28 .

تانيا :مبادئ إدارة المخاطر البنكية

إن نجاح عملية إدارة المخاطر في أي بنك تستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساس التي تحدد بدقة خطة العمل والمهام المنوطة بها قصد الوصول الى تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

- ان يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة لمتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
- تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- وضع نظام محدد لقباس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها لمعرفة وتحديد الاسقف الاحترازية للائتمان والسيولة .
- تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارات كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.
- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكـــــــل بنك الذي يعده المساهمين المسؤولين عن أعمال البنك وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء .
- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسة لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات .
- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة.

[1]محمودي مليك، ملاك سلوى، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية،دراسة حالة مجموعة من الوكالات البنكية الناشطة بولاية المسيلة**،مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،المجلد 11 العدد02 المسيلة 2018 ، ص251.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية ادارة المخاطر البنكية.

أولا : الأهداف إدارة المخاطر البنكية

إن الهدف الرئيسي للمؤسسة هو تعظكم القيمة السوقية وللوصول إلى هذا الهدف بجب أن تسعى المؤسسة لخفض تكلفة الخطر، وذلك عن طريق تقدير تكلفة العناصر على العمليات التشغيلية في المؤسسة وعند اتخاذ قرارات إدارة المخاطر.

ولإدارة المخاطر العديد من الأهداف العامة يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ. **الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر**

في أي مؤسسة هناك العديد من الأهداف لإدارة المخاطر التي تسبق تحقق الخسائر، وأهم هذه الأهداف:[1]

- **الاقتصاد:** ويعني ذلك أن المؤسسة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصاديه وهذا تتضمن تحليل لمصروفات برامج الآمان، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر، بمعنى تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن.
- **تخفيض القلق :** معنى أن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلق وخوف كبير لمدير المخاطر، مثلا في قضية سوء المنتجات يمكن أن تسبب خوف كبير وعلى مدير المخاطر أن يحاول تخفيض هذا القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة، وهذا الهدف يصعب تحقيقه من الناحية العملية فهو معقد.
- **مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة :** ويعني أن المؤسسة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المؤسسة بتوفير وسائل الأمان لحماية العاملين من المخاطر.

ب. **الأهداف التي تلي تحقق الخسائر:**

بعد تحقق الخسائر فإن إدارة المخاطر تواجهها مجموعة من الصعوبات تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل في:[2]

- **البقاء والاستمرارية:** إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف المؤسسة بل ضمان أن هذه الأهداف لن تمنعها الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة، ويعني هذا أن الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف إلى أدنى حد أو الإسهام في ربح المؤسسة، بل الحفاظ على بقاء المؤسسة، ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفعالية التشغيلية للمؤسسة أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المؤسسة للأهداف الأخرى.

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان 2009ص، ص50،52

[2] عبد اللي لطيفة، مرجع سابق، ص.58

- **استقرار العوائد:** تساهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للمؤسسة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة الى أقل مستوى، وهو هدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمؤسسة سوف يكون أقل عندما تكون العوائد مستقرة.
- **استقرار العوائد:** تساهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للمؤسسة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة الى أقل مستوى، وهو هدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمؤسسة سوف يكون أقل عندما تكون العوائد مستقرة.
- **الاستمرار في النمو:** المؤسسة يمكنها الاستمرار في النمو من خلال تطوير المنتجات الجديدة والأسواق أو عن طريق الاستحواذ والاندماج، ويمكن ضمان النمو المستمر للمؤسسة من خلال ضمان مصادر توريد احتياجاتها في حالة تعرضها للحادث.[1]
- **المسؤولية الاجتماعية:** ويمكن القيام بالالتزامات الاجتماعية واثبات الانتماء عن طريق تخفيض أثر هذه الخسائر على الأفراد الآخرين والمجتمع، حيث أن الخسائر الجسيمة يكون لها آثارا عكسية على العاملين والمستهلكين والموردين والدائنين ودافعي الضرائب والمجتمع ككل بصفة عامة.[2]

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر البنكية

إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة، وآخرها الأزمة المالية العالمية مما أدى بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية إلى البحث عن أساليب جديدة ، وهذا للوصول الى إدارة مخاطر ذات هيكلة جديدة، لذاك فان أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال:[3]

- المساعدة في تشكيل رؤيا مستقبلية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خط وسياسة العمل.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تقييم المخاطر والتحوط لها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- ان عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة او البنك.
- ان العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- ان تخصيص راس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو،مرجع سابق ص52

[2] مرجع نفسه ص52.53

[3] صلاح حسن، **الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الأعمال** الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2011 ، ص 284

- ان القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

المطلب الرابع: مراحل وأساليب إدارة المخاطر البنكية

إن معرفة المخاطر البنكية وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك، ونظرا لأن المخاطر التي تلاحق النشاط البنكي كثيرة ومتنوعة، ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطر، والعمل على التحكم فيها أو التخفيف منها.

أولا :مراحل إدارة المخاطر البنكية

تتم إدارة المخاطر البنكية وفق عدة خطوات والتي تعتبر عبارة عن وظائف إدارة المخاطر، وتتمثل في:[1]

- **تحديد المخاطر:** من اجل تحديد المخاطر لابد أولا من تعريفها، فكل منتج او خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطـــــر الاقراض، السبولة، سعر الفائدة والمخاطر التشغيلية، ان تحديد المخاطر يجب ان يكون عملية مستمرة ويجب فهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.
- **قياس المخاطر:** بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط، تكون الخطوة التالية هي قياس هذه المخاطر حيث إن كل نوع من هذه المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، ومدته واحتمالية الحدوث لهذه المخـــاطر، ان القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة الى إدارة الخاطر.
- **ضبط المخاطر:**بعد تحديد وقباس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر حيث هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهنية وذلك على الأقل لتجنب نتائجها العكسية، وهـــي تجنب او وضـــع حـــدود علـــى بعض النشاطات وتقليل المخاطر أو إلغاء أثر المخاطر.
- **مراقبة المخاطر:** على البنوك ان تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر علـــــــى تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفـــس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، على سبيل المثال لو توقف عميل عن الدفع فهذا يجب ان يظهره نظام المعلومات، وبالتالي فان نظام المعلومات الذي يعكس التغيير في سعر الفائدة كي يعوض البنك عن فقدان العائد من هذا القرض له أهمية كبيرة بالنسبة للبنك.

[1] إبراهيم الكراسنة ، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** ، صندوق النقد العربي، معهد السياساتالاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006، ص، ص 42،43 .

الشكل رقم (2_04): **مراحل إدارة المخاطر البنكية**

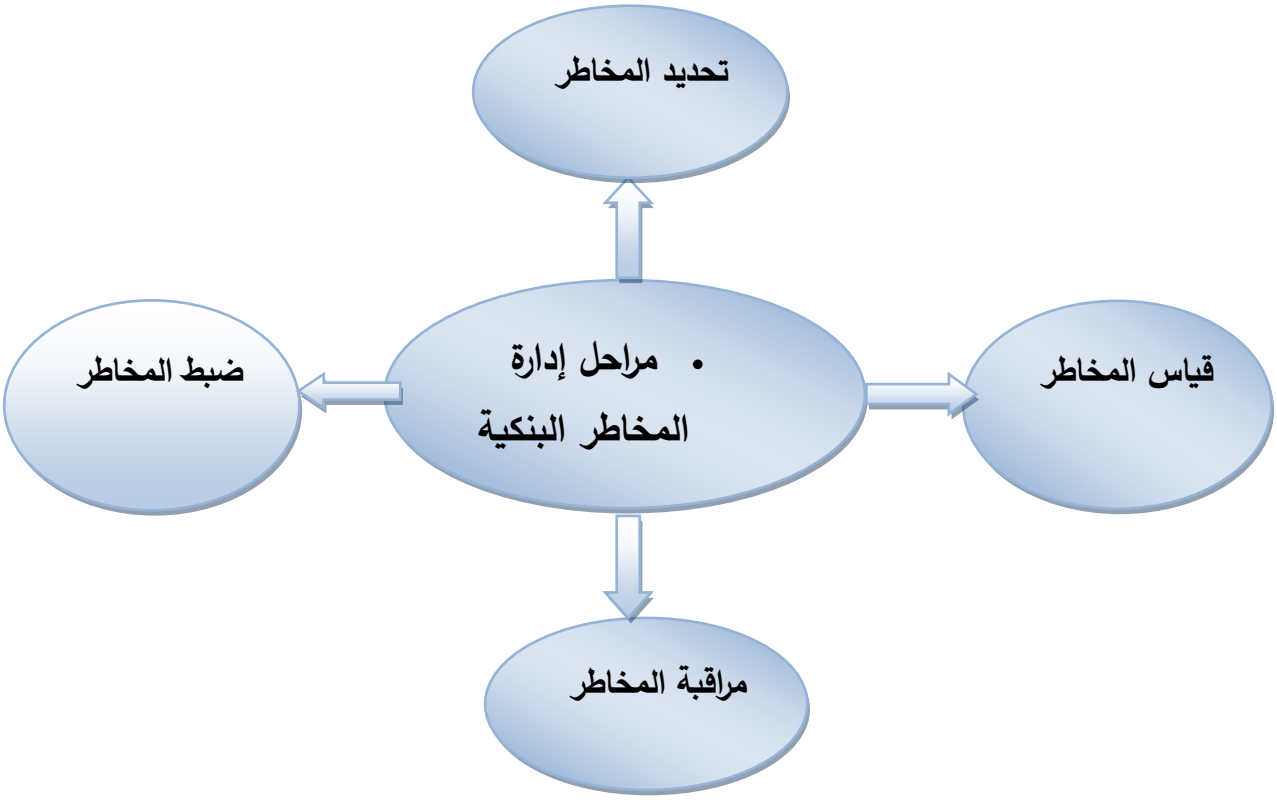

المصدر: إعداد الطالبيين اعتمادا على المعطيات السابقة

ثانيا: اساليب إدارة المخاطر البنكية

هي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك، من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، وبالتالي فان إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها أو التقليل من آثارها إلى دنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك ولأعماله.

أ. **تجنب المخاطر:** ويكون عن طريق عملية الرقابة فمثلا يقوم البنك بوضع حد لبعض النشاطات التي تشكل خطرا، أي عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطرة ، كأن يقوم البنك بتجنب مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض مرتفعة لمخاطر او تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل.

ب. **تقليل المخاطر:** تقوم البنوك بتقليل المخاطر من خلال: رصد سلوك القروض من اجل استخراج علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع قبل حدوثها، تقوم أيضا بتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصممها لذلك الغرض.

ج. **تحويل المخاطر:** أي نقل الخطر من طرف إلى آخر ويتم ذلك مثلا عن طريق اتفاق قانوني او عن طريق عقد تأميني، وقد أصبح من الممكن الآن من خلال عقود المشتقات نقل المخاطر من

البنوك أو غيرهـــا إلى جهات أو مؤسسات أخرى ترغب في تحملها ، وكافة عقود المشتقات أما بغرض التحوط أو بغرض المضاربة ، والمتحوطون هم الذين يقومون بنقل لمخاطر للغير، بينما المضاربون هم الذين يقومون بقبـول تحمل هذه المخاطر، وهذه العملية تتم بمقابل ثمن فهناك تكلفة للمتاجرة في المشتقات والتحوط ضد المخاطر ينبغي أخذها في الحسبان مقارنة بالمخاطر المتحوط ضدها.

د. **اقتسام المخاطر:** يعد اقتسام المخاطر حالة خاصة لتحويل المخاطر وعندما يتم اقتسام المخاطر يتم تحويل الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ويتم اقتسام المخاطر بعدة طرق بواسطة الأفراد والمنظمات ومن الأمثلة البارزة على إحدى الطرق التي يتم بها اقتسام المخاطر نجد المؤسسة، فمن خلالها يتم استثمار عدد كبير من الأشخاص، حيث يتحمل كل واحد منهم جزءا صغير فقط من مخاطر فشل المشروع، ويعد التامين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطر من خلال الاقتسام، حيث أن إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطر بواسطة أفراد المجموعة.[1]

الشكل (2_5)أساليب إدارة المخاطر البنكي

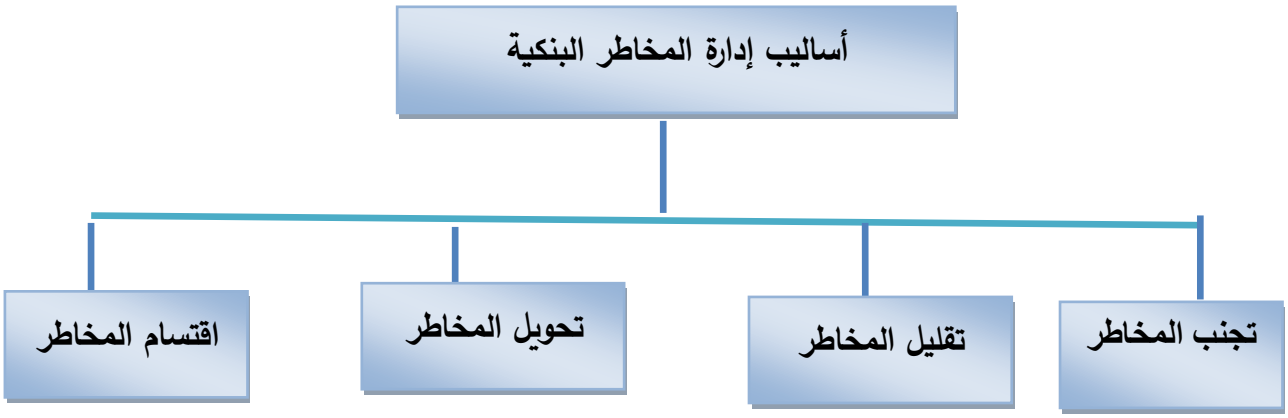

المصدر :بن جودي هجيره، ادارة المخاطر في البنوك التجارية وفق بازل3، مذكرة ماستر، فرع مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2019،2020ص2

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص35

المبحث الثاني :إدارة المخاطر التشغيلية

تتعرض كافة البنوك حاليا لما نطلق عليه مصطلح " مخاطر العمليات، مخاطر التشغيل، ففي الوقت الذي يدرك فيه معظم البنكيين الاثار المحتملة التي قد تترتب على المخاطر المالية ، مثل التذبذب في معدل أسعار الفائدة وتقلبات اسعار الصرف وغيرها نجد انهم يواجهون صعوبة بالغة في فهم وإدراك، ما تنطوي عليه مخاطر العمليات حيث انها خلافا للمخاطر المالية تمثل مخاطر خاصة بالدرجة الأولى بمعنى أنلها نتيجتين ، خسارة أو لا خسارة هذا بالإضافة إلى أنه في الوقت الذي يمكن أن تحقق فيه المخاطر المالية بعض الأرباح المالية نجد انه لا سبيـــل لتحقيق هذا في حالة وجود المخاطر التشغيلية، كما تعتبر هذه الأخيرة قائمة على العنصر البشـــري بصورة مطلقة.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر التشغيلية

هي مخاطر العمليات تشتمل على المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمصارف بسبب عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم. وتشتمل مخاطر العمليات على مخاطر الاحتيال المالي، التزوير، تزييف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الالكترونية والمخاطر المهنية، وتوجد عدة مفاهيم للمخاطر التشغيلية:

- هي احتمالية الخسارة التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة فشل أو عدم كفاءة أداء العمليات الداخلية أو الأنظمة الداخلية الرابطة لإدارات البنك ، أو أي أحداث خارجية تتعلق بالنشاط الاقتصادي بشكل عام والسياسات المالية والتوسع في استخدام التكنولوجيا.[1]
- هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية للبنك أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب الأحداث الخارجية ومن أهم المخاطر التشغيلية المصرفية ضعف الرقابة الداخلية وكذا ضعف رقابة الإدارة العليا للأنشطة التشغيلية وهذا يسبب خسارة مالية نتيجة للأخطاء أو التظليل أو التأخير في تنفيذ القرارات، وتنشا هذه المخاطر عن أخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملائمة الإجراءات والضوابط.[2]
- في حين هناك من عرف المخاطر التشغيلية بأنها: "المخاطر الناتجة عن العمليات اليومية للمؤسسة، وتحدث نتيجة وجود ثغرات في نظام الرقابة أو نتيجة لعطل في نظام التشغيل[3]".
- الخسائر الناتجة عن عدم التكيف أو عن ضعف في الإجراءات، والخسائر التي تعزى إلى تقصير العمال أو إلى وهن الأنظمة الداخلية، أو تلك الناجمة عن الأحداث الخارجية، وفي مضمون التوجيه

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**الإصلاح المصرفي وفق مقررات بازل3**، الطبعة الأولى،الدار الجامعية، الإسكندرية،2013، ص3

2 دريد كامل الشبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2015 عمان،ص،172

[3] نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص199

الأوروبي حول كفاية الأموال الخاصة للبنك[1]يشمل هذا التعريف المخاطر لتشغيلية أيضا المخاطر القانونية مع استثناء مخاطر الإستراتيجية والشهرة (السمعة).

ومن خـــلال ما سبق يمكن تعريف المخاطر التشغيلية أنها مخاطر التعرض للخسائر الناتجة بسبب فشل أنظمة التشغيل الداخلية للبنك أو عدم كفاءة العنصر البشري، أو بسبب أحداث خارجية تتعلق بالنشاط الاقتصادي بشكل عام.

المطلب الثاني: أسباب ظهور المخاطر التشغيلية وأنواعها

أولا :أسباب ظهور المخاطر التشغيلية

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور المخاطر التشغيلية سنوجزها فيما يلي[2] :

أ. إذا لم يتم التحكم بالشكل الملائم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي ، فمن الممكن أن يحول ذلك مخاطر أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات إلى مخاطر أعطال في نظام الكمبيوتر ، وخصوصا مع تزايد الاعتماد على الأنظمة المتكاملة على المستوى الدولي.

ب. ينطوي النمو في التجارة الالكترونية على مخاطر محتملة مازالت أبعادها غير معروفة تماما (على سبيل المثال، عمليات الاحتيال الخارجية وموضوعات امن نظم الكمبيوتر).

ج. عمليات الاندماج الكبرى، وإعادة النظر في عمليات الدمج والتحالف تشكل اختبارا لقـدرة الأنظمة الجديدة أو الأنظمة المتكاملة حديثا على الاستمرار.

د. الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى وكذلك المشاركة أنظمة المقاصة، والتسويات يفرض ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي.

تنشأ هذه المخاطر من الخطأ والغش البشري في العمليات والإجراءات والتكنولوجيا والنظم، وهي من المخاطر الأكثر أهمية التي تواجه البنوك بسبب الفرص المتنوعة للخسائر التي تحدث وواقع أن الخسائر قد تكون كبيرة عند حدوثها[3]يمكن أن تتعرض البنوك إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت أنظمة الصيرفة الالكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك على النحو التالي:[4]

- عدم التامين الكافي للنظم بحيث يمكن اختراق نظم حاسبات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها، وسواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.

[1]Comité de Bâle sur contrôle bancaire, «Saines pratiques pour gestion et la surveillance du risque opérationnel», BRI, Bâle, février 2003

[2]أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 03 ديسمبر ،2015ص119.

[3]كارين هورشر، **أساسيات إدارة المخاطر المالية**، مكتبة الحرية للنشر ولتوزيع القاهرة ، ،2008ص57

[4]همام جهاد، **إدارة العمليات المصرفية، الطبعة** الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ،2016ص 138

- عدم ملائمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة، والتي تنشأ من عدم كفاءة النظم لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشكلة وصيانة النظم، خاصة إذا ما زاد الاعتماد على جهات خارج البنك لتقديم الدعم الفني في مجال البنية الأساسية للتكنولوجيا.
- إساءة الاستخدام من قبل العملاء ويحدث ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التامين الوقائية أو القيام بعمليات غسيل أموال باستخدام بياناتهم الشخصية أو عدم إتباعهم إجراءات التامين الواجبة.
- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الالكترونية.[1]هي ناجمة عن خطا منفذ، وعجز نظام المعلومات وكل ما يتعلق بالنظام الآلي للإدارة والتسيير وينقسم إلى: [2]

✓ مخاطر قلة خبرة موظفي البنك: إن قلة خبرة موظفي البنك قد تقضي إلى أخطاء في هذا المجال الحساس، فقلة خبرة الموظفين في الاستفسار عن العميل وسمعته المالية وكذا في مجال إجراء التحليلات اللازمة للقوائم الماليـــــة للعميل ستؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة القروض الهالكة حتى ولو اخذ البنك الضمانات اللازمة، وبالتالي ينبغي على إدارة البنك توجيه هؤلاء الموظفين وتنمية ومهاراتهم من خلال عقد الدورات التدريبية المتعلقة بزيادة معارفهم وتحسين مهاراتهم.

✓ مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة: إن عدم وجود موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة لدى المقترضين يمكن أن تؤدي إلى الاستغلال الأمثل الكفء للأموال المقترضة، فالبنك عند الاستفسار عن طالب القرض فانـــه يطلب من العميل تزويده بقائمة تشمل أسماء موظفيه الرئيسيين مع نبذة عن السيرة الذاتية لكل موظف منهم، ومما لاشك فيه إن من حق البنك أن يتساءل عن مصير الأموال التي يقترضها إلى العملاء، هل هي في أيدي أمينة أم لا؟

ثانيا :أنواع المخاطر التشغيلية

أكـــدت لجنة بازل أن المخاطـــر التشغيلية تعبير له عدة معاني في الصناعة البنكية، لذلك يتوجب علـــى البنوك ولأغـــراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التـــي تنطوي على خسائر كبيرة، وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات (2003) والمعدة من قبل لجنة بازل:[3]

أ. **تنفيذ وإدارة العمليات:** هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات البنك اليومية والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، وإخفاق في تنفيذ المعاملات

[1] عبد السلام لفته سعيد، **إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013 ، ص 128

[2] خالد احمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ،2019ص 65

3 نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل** ،3المؤتمر العلمي السنوي الخامس، الأردن، جويلية، ،2007، ص14

وإدارة العمليات، ومثال ذألك : الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمـــال أو إتلاف أصول العملاء.

ب. **العنصر البشري:** الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الافعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات او التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أ وسياسة الشركة من قبل المسئولين أو الموظفتين وكذلك الخسائر الناشئة، عن العلاقة مع العملاء، المساهمين الجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الامثلة عليها: عمليات الاحتيال الداخلي منقبل موظفين، (كالاختلاس، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي) وعمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والآمان الوظيفي.

ج. **الأنظمة الآلية والاتصالات:** الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الانظمة بسبب البنية التحتية وشملت تكنولوجيا المعلومات، أو عدم الانظمة، وأي عطل أو خلل في الانظمة، انهيار أنظمة الكمبيوتر الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

د. **الاحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:** الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة البنك في مواصلة العمل وتشمل: الاحتيال الخارجي (كالسرقة والسطو المسلح، تزييف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية ، والحرائق والفيضانات...إلخ.

شكل رقم2_06 أنواع المخاطر التشغيلية

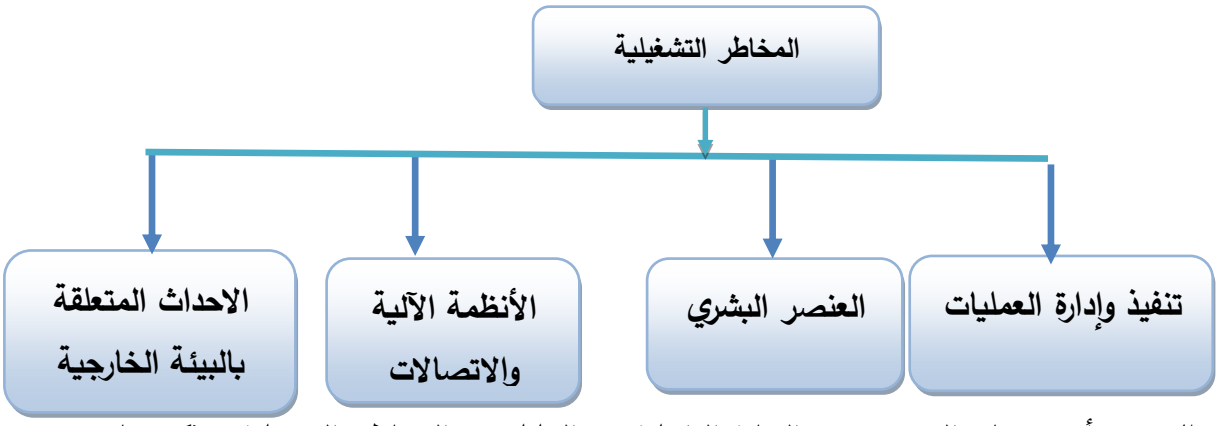

المصدر:أميـرة تـاج الديــن، دور الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر التشغيلية، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة ام البواقي2015-2016 ص53 .

على ضوء ما سبق يمكن إيجاز خصائص المخاطر التشغيلية في النقاط التالية:[1]

- **الخطر التشغيلي منتشر في كل مكان** :وهذا يعني أن كل نشاطات المؤسسة تكتنفها مخاطر تشغيلية فضلا عن المخاطر الأخرى المتصلة بنشاط المؤسسة.
- **الخطر التشغيلي مستتر**:وهو خطر غير ظاهر ولا يمكن ملاحظته مباشرة، فالخسائر الكبيرة أو حالات الإفلاس المسجلة هي في أغلب الأحيان عبارة عن تركيبة مشتركة بين مختلف المخاطر في المؤسسة.
- **الخطر التشغيلي داخلي**:بمعنى أنه يحدث داخل المؤسسة في ظروف خاصة وبيئة خاصة.
- **الخطر التشغيلي لا يمكن تجنبه**:فبعدما كان ينظر للخسائر الناتجة عن عجز أو قصور في نظام الرقابة، على أنها خسائر غير مقبولة لأنه يمكن تفاديها والتحكم فيها، أصبحت مؤخرا خسائر لا مفر منها بل يجب التعايش معها والتكيف معها من خلال إخضاعها للقياس ووضع حد لها.

المطلب الثالث: مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر التشغيلية

في ظل تعقد عمليات التشغيل، والمنافسة الشديدة تتطلب المزيد من الجهود لمواجهة ارتفاع المخاطر المحتملة ووضع لإجراءات اللازمة للسيطرة على الآثار المتوقعة والعمل على تسييرها بأسلوب علمي، كما يمثــل التسيير السليم للمخاطر البنكية بصفة عامة، وتسيير مخاطر التشغيل بصفة خاصة أهـــم التحديات التي تواجهها البنوك حيث يعتبر التسيير السليم للمخاطر البنكية، ومنها مخاطر التشغيل شرط ضروري ضمــن شروط أخرى لضمان السير الحسن للمؤسسة.

أولا :مفهوم إدارة المخاطر التشغيلية

تعرف إدارة المخاطر التشغيلية على أنها:"عملية التحكم في احتمالية حدوث حدث معاكس وتأثيرها لسلبـــي المحتمل"[1]وتعتبر إدارة المخاطر التشغيلية، أداة لصنع القرار للمساعدة في التحديد النظامي للمخاطر

[1] نجار حياة ، مرجع سابق ص.20

التشغيلية والمنافع وتحديد أفضل المسارات للعمل ضمن وضع معين، فإدارة المخاطر التشغيلية تعمل على تحسين أداء المؤسسة وجعل فرص النجاح أكبر قدر ممكن وتقليل الخسارة أو الفشل، وهذا يعني العمل على دراسة وموازنة المخاطر مقابل الفوائد التي يمكن الحصول عليها في حالة معينة ، وبعد ذلك اختيار المسار الأكثر فاعلية للعمل، أي أن جوهر إدارة الخطـر التشغيلي يدور حول القيمة والمحافظة عليها.[2]وقد عرفت إدارة الخطر التشغيلي بأنها عمليـة تفاعلية تتضمن خطوات محددة، وعندما تكون هذه الخطـوات منتظمة ومتسلسلة فإنها تدعم عملية اتخاذ القرار من خلال الكشف عن الأخطاء عن أسباب الأخطار وأثارها .[3]
وإدارة المخاطر التشغيلية تشمل ثلاث وسائل متصلة هي:[4]

أ. **الرقابة الداخلية** :وتتضمن وسائل المؤسسة لمراقبة المخاطر قبل وبعد العمليات.

ب. **المراجعة الداخلية**:وهي فحص نظامي للعمليات للتأكد من أن الإجراءات والسياسات التي تم إرساؤها متبعة.

ج. **المراجعة الخارجية** :أي تقييم خارجي.

ثانيا :مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية

تقوم الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية على الأسس التالية:[5]

أ. **خلق بيئة ملائمة لإدارة مخاطر التشغيل :** وهذا من خلال معرفة وتحديد الملامح الأساسية لمخاطر التشغيل كصنف مختلف عن المخاطـر المالية ، وضرورة إدارتها وفق مبادئ تحدد كيفية تقييمها والتقليل منها والتحكم فيها ، وهذا يتطلب من مجلس إدارة البنك تحديد دقيق للمسؤوليات ونطاق الإشراف والمتابعة ، كما أن الإدارة التنفيذية العليا مسؤولـة عن تطوير السياسات والعمليات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل في كل خدمات ، منتجات ، نشاطات عمليات وأنظمة البنك.

ب. **إدارة مخاطر التشغيل : تحديدها ، التقليل منها والتحكم فيها:** إن البنك ملزم بتحديد وتقييم مخاطر التشغيل الموجودة في كل المنتجات والنشاطات والعمليات والأنظمـة كما يجب عليه سن التدابير الملائمة لإرساء ، رقابة منتظمة على بنية مخاطر التشغيل والتعرض المـادي للخسائر ، وإعداد التقارير الدورية اللازمة والتي على ضوئها تبنى السياسات والعمليات والإجراءات الملائمة من أجل التخفيف من مخاطر التشغيل المادية ، وتوفير الدعم الاحتياطي من أجل ضمان إتمام عمليـات التشغيل بشكل مناسب وفعال وتقليل الخسائر في حالات تعطل العمل.

---

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **دورة تدريبيةبعنوان إدارة المخاطر التشغيلية**، CGAP،2003 ، ص12

[2] محفوظ حمدان الصواف، **إطار نظري لإدارة الخطر التشغيلي في المنظمات الصناعية**، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس،2012، ص08

[3] المرجع نفسه، ص08

[4] مجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مرجع سابق، ص08

[5] نجار حياة، مرجع سابق، ص201

ج. **تفعيل دور السلطات الرقابية والإشرافية:** يجب على السلطة الرقابية أن تطلب من المؤسسة إعداد واعتماد إطار فعال لتحديد ، تقييم ، رصد و ضبط المخاطر التشغيلية بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك ، كمـــا يجب علـى المراقبين أن يقوموا بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دوريـــة للإستراتيجيـــات السياسات والخطوات ، والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية ، وكذا التأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير ، وأن تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن اطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث في البنك[1] .

د. **تفعيل دور الإفصاح:** على البنك أن يقوم بالإفصاح الكافي حتى يتمكن المتعاملين من القيام بتقييم المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها وجودة إدارتها ، ويجب أن يتناسب مستوى الإفصاح مع مستوى وحجم المخاطر ومع درجة تطور وتعقيد عمليات وأنشطة البنك.[2]

المطلب الرابع :مراحل إدارة المخاطر التشغيلية

أولا: مراحل إدارة المخاطر التشغيلية:

يمكن وصف إدارة المخاطر التشغيلية باعتبارها دورة تتألف من الخطوات التالية:3

أ. **تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية:** Risk Identification and Assessment : من خلال تحديد مصادر المخاطر يتمكن البنك من اتخاذ التدابير الوقائية تحت شعار "الوقاية خير من العلاج" ، وخلال مرحلة تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية على البنك النظر في عدة عوامل لإنشاء ملف المخاطر.

ب. **التقييم الذاتي (جرد الخطر):** RiskInventory)Self-Assessment : حيث تهدف عمليات التقييم الذاتي إلى رفع مستوى الوعي للمخاطر التشغيلية ِ والى خلق جرد منظم كنقطة انطلاق لمزيد من عمليات إدارة المخاطر ، فضلا عن إدخال تحسينات عملية نحو أداء أفضل ، وتبعـــا للأغراض المحددة للتقييم الذاتي إلا أنه من الممكن أن يكون له توجهات ومناهج مختلفة.

ج. **قواعد بيانات الخسائر الداخلية:** تعد بيانات الخسائر الداخلية المكون الرئيسي في بناء نظام دقيق يمكن الاعتماد عليه لقياس المخاطر التشغيلية، ولأغراض احتساب متطلبات رأس المال يتعين على البنوك تعريف الحد الأدنى للخسائر التي يجب الإقرار عنها وتضمينها في قاعدة بياناتها ،مع الأخذ في الاعتبار خصائص فئات المخاطر.

[1] أحلام بوعبدلي ، ثريا سعيد، مرجع سابق، ص123

[2] نفس المرجع ص123

[3]أحلام بوعبدلي ، ثريا سعيد، مرجع سابق، ص121

د. **قواعد بيانات الخسائر الخارجية:** يقوم البنك بالاستعانة بمصادر خارجية للبيانات لاستكمال بيانات الخسائر الداخلية المستخدمة في عملية إدارة المخاطر التشغيلية ، وبصفة عامة فإن استخدام البيانات الخارجية هو أسلوب مقبول تماما لسد الثغرات الموجودة في قاعدة البيانات الداخلية.

هـ. **تحليل العمليات التجاريةBusiness ProcessAnalysis:** في إطار إدارة المخاطر التشغيلية يستخدم تحليل عمليات الأعمال لربط العمليات والمخاطر والتحكم في تحليل المخاطر.و قد يكون لها أيضا غرض ضمان عملية التوجيه الأمثل للمخاطر فالتعريف بالعمليات التجارية عبر كافة الوحدات التنظيمية شرط أساسي لتخصيص بيانات الخسارة للعمليات و تحديد المخطر للعمليات التجارية.

و. **تحليل السيناريو Scenario Analysis:**يجب على البنك الاستعانة بمتخصصين لوضع السيناريوهات المتصلة بالبيانات الخارجية و ذلك لتقييم مدى تعرض البنك لأحداث ذات الخطورة العالية، ويعتمد هذا الأسلوب على المديرين ذوي الخبرة و كذا خبراء إدارة المخاطر لإيجاد تفسير مقبول لأسباب الخسائر الشديدة.

ز. **مؤشرات المخاطر:(Key Risk Indicators (KRIs**: توفر مؤشرات المخاطر الرئيسية معلومات عن مخاطر الخسائر المحتملة في المستقبل حيث تجعل من الممكن تحديد المناطق مرتفعة المخاطر في وقت مبكر لاتخاذ التدابير المناسبة ويمكن تعريف عتبـــات المحفزات لمؤشرات المخاطر الرئيسية و التي تسمح للبيانات أن تكون في اتجاه يسمح لها بأن تكون بمثابة مؤشرات في نظم الإنذار المبكر.

ح. **علاج المخاطر Treatment Risk:** بعد التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن أربع مجموعات رئيسية هي : نقل المخاطر ، تجنب المخاطر ، تقليص المخاطر، قبول المخاطر.

ط. **مراقبة المخاطرRisk Control:** إن رصد دورة المخاطر بأكملها من شأنه المساهمة في فعالية المراقبة خاصة في تحديد نقاط الضعف وتحسين التدابير المتخذة فمن جهة يجب أن تكون هناك مراقبة مستمرة للعمليات التجارية وتنفذ من جميع العاملين في إطار مهامهم، ومن جهة أخرى ينبغي أن يتم الفصل في عملية التفتيش بين كيانات داخلية وخارجية.

المبحث الثالث: المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ومساهمة التدقيق الداخلي في الحد منها

لقد ألزم فتح القطاع المصرفي الجزائري أمام البنوك الخاصة، المؤسسات المصرفية الجزائرية إلى تطوير الخدمات المقدمة لزبائنها ، والاستفادة من المزايا التكنولوجية في هذا المجال، من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية.

رغم أن البنوك الجزائرية تعد حديثة العهد بالمعاملات المصرفية الإلكترونية ، إلا أن عولمة المنافسة وازدياد حاجات الزبائن جعلاها ملزمة بتطوير خدماتها من جهة ، وتحسين الأساليب الرقابية للحد من المخاطر المتأتية على هذا التطوير من جهة أخرى ، ويفترض أن يكون التدقيق من أهم الوسائل المستخدمة في هذا الإطار.

المطلب الأول : مفهوم ومراحل العمل بتكنولوجيا المعلومات في البنوك

أولا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال انها هي مجموعة الوسائل المستخدمة لإنتاج واستغلال وتوزيع المعلومات بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها المكتوب ،المسموع والمرئي ، فلقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال اليوم تشكل قواعد العمل التي قامت عليها المؤسسات في الماضي ،فلا يوجد جانب من جوانب عمل المؤسسة لم يتأثر بتكنولوجيا المعلومات والاتصال[1].

حسب التعريف الدولي *منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فان تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي تلك النشاطات الاقتصادية التي تساهم في جعل المعلومات مرئية ثم معالجتها، تخزينها ونقلها بطرق الكترونية.هي مجموعة من الأدوات التي تساعدنا في استقبال المعلومة ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وطباعتها ونقلها بشكل الكتروني سواء كانت بشكل نص أو صوت أو فيديو وذلك باستخدام الحاسوب[2].

من خلال هذه التعاريف يمكن التوصل إلى تعريف شامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها : مختلف التقنيات المتطورة والاكتشافات التي تتعامل مع شتى أنواع المعلومات من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها في الوقت المناسب وهذا بتطور تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات الحديثة.

ثانيا : مراحل العمل بتكنولوجيا المعلومات في البنوك

أ- **مراحل التطور التكنولوجي في العمل المصرفي**

حصل في العمل المصرفي بين عام 1950وعام 1970ثلاثة أطوار مهمة بإدخال المحترفين إلى العمل المصرفي في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى في عام1914ومن ثم دخول ثقافة التسويق والبيع (Marketing & Sales،) ومن ثم مرحلة تنامي دور التكنولوجيا المتقدمة . لقد مر استخدام التكنولوجيا من قبل المصارف بست مراحل وهي:

- **مرحلة الدخول:** وهي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال المصارف بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية الخلفيةBack Office Operations) حيث بدا الأخصائيون في شؤون

[1] زرزار العياشي ، **استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية ودورها في دعم الميزة التنافسية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2016ص30.

[2]قادة دليلة، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 3 2011/2010ص 89.

التكنولوجـــيا يدخلون إلـــــى المصارف لإيجاد الحلول التكنولوجية لمشاكل الأعمال المصرفية الخلفية، مثل مشكلات التأخير في إعداد التقارير المالية، والتقارير المحاسبية ولم يكن هناك تدخل مباشر من قبل الإدارات الوسطى والعليا التنفيذية سواء في الحلول المقترحة أو في كلفتها، فكان المهم هو حل المشاكل المتعلقة بالعمل المصرفي.[1]

- **مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجياTechnology Awareness :**وهي المرحلة التي بدأت بتعميم الوعي بالتكنولوجيا على كافة العاملين بالمصرف من خلال برامج تدريب تغلب عليها التقنية على حساب المعرفة بالأعمال وكانت مرحلة تحضير أوسع لدخول التكنولوجيا.
- **مرحلة دخول الاتصالات :** والتوفير الفوري لخدمات العملاء (،Online Real Time)وتميزت هذه المرحلة بالتكاليف العالية، حيث بدا اهتمام الإدارات العليا بالتكنولوجيا.
- **مرحلة ضبط أو السيطرة على التكاليفCost Contro:** وهي مرحلة ضبط الاستثمار في التكنولوجيا وعمدت هذه الإدارات إلى الاستعانة بأخصائيين واستشاريين في شؤون التكنولوجيا لمساعدتهم في ضبط التكاليف.
- **مرحلة اعتبار التكنولوجيا أصلا كباقي أصول المص** (، Asset Like any Other)وبالتالي يجب أن يجني هذا الأصل مردودا كباقي الأصول، وهنا ابتدأت مرحلة إدارة التكنولوجياTechnology.(Management)
- **مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملا ضمن أعمال المصرف:** وهي المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الاستراتيجية للتكنولوجيا، والتي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي، وتحسين الضبط على الصعيد العملي وتسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي.[2]

ثالثا–مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البنوك:

يؤدي استخدام التكنولوجيا في المجال المصرفي إلى تحقيق العديد من المزايا من أهمها:

- تحقيق ميزة تنافسية للبنك في السوق المصرفي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة مما يجعل الخدمات أكثر جاذبية للعملاء.
- تحرير العمل المصرفي من الروتين والأعباء الإدارية مما يخفف الضغط على موظفي البنك ويساعدهم على الاهتمام بجودة الخدمة.
- يؤدي تطبيق التكنولوجيا في العمليات المصرفية إلى تقليل التكاليف وزيادة ربحية البنك، وفي هذا السياق يتم تخفيض تكاليف التشغيل التي يتحملها البنك لإجراء بعض المعاملات المصرفية دون الحاجـــة للانتقال إلى البنك.

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الالكترونية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ،2008،ص، ص25،26

[2] عبد الهادي مسعودي، **الأعمال المصرفية الإلكترونية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ،2016ص18.

- تساعد التكنولوجيا المتقدمة البنك في تسويق وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة لم تكن معروفة من قبل كأجهزة الصراف الآلي والبنوك الالكترونية.
- يتمكن البنك من تنويع خدماته وتوسيع قطاعات العملاء التي يتعامل معها.
- يؤدي تطبيق التكنولوجيا في المجال المصرفي إلى تحديث وعصرنه نظم الإدارة
- تعمل التكنولوجيا على تحسين العلاقات بين العميل والبنك.

استفادت البنوك من هذه التكنولوجيا في تطوير وتوسيع الخدمات التي تقدمها، وفي زيادة انتشار الخدمات المصرفية وفي زيادة فاعلية وكفاءة العمل المصرفي، كما يتميز القطاع المصرفي بسرعة تبنيه للتطورات التكنولوجية المتلاحقة والاستفادة منها خاصة في استحداث الكثير من الخدمات الجديدة، فقد ساعدت التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الاجهزة والبرمجيات والاتصالات البنوك على اعادة هندسة عملياتها الادارية وتنويع خدماتها المصرفية كتقديمها من خلال الانترنت.[1]

رابعا: مخاطر استخدام لتكنولوجيا المعلومات

هناك العديد من المخاطر المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات يمكن حصرها فيمايلي:[2]

- **التدليس والسرقة:**يتيح الاطلاع على المعلومات والأنظمة فرصا للتلاعب بالبيانات، وتحقيق أو إخفاء خسائر مالية كبيرة علاوة على أنه بالإمكان سرقة المعلومات، حتى بدون نقلها ماديا أو إدراك سرقتها، الامر الذي يؤدي إلى فقدان مزايا تنافسية، ويمكن ارتكاب مثل هده الاعمال غير المصرح بها، سوآءا من قبل أفراد يمتلكون او لا يمتلكون حقوق مشروعة للاطلاع على السجلات أو المعلومات.
- **الاخطاء:** بالرغم من أن أخطاء تحدث غالبا أثناء الإدخال اليدوي للبيانات أو عند تطوير أو تعديل برامج الحاسب الآلي إلا أنها يمكن أن تظهر في أي من مراحل دورة نظام المعلومات، مما يتطلب ضرورة العناية بإجراءات التدقيق والضبط.
- **التوقف أو الفشل:**إن مكونات النظام المحاسبي الإلكتروني معرضة للتوقف أو الفشل، وبدون وضع ترتيبات كافية لمواجهة مثل هده الحالات فإن دلك من شأنه أن يؤدي إلى صعوبات تشغيلية خطيرة او خسائر مالية بالغة.
- **إعطاء معلومات خاطئة:**تنشأ مثل هــده المشكلات في الأنظمة التي لم يتم تصميمها على نحو سليم (عدم التوافق بين السجلات والدفاتر المحاسبية والنظام الالكتروني المراد استخدامه)،أو لـــــم يتم

[1]بن صالح كريمة، طلحي فاطمة الزهراء، **أثر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية الكفاءات البشرية بالبنوك الجزائرية**، دراسة ميدانية بالبنوك العمومية بمدينة قالمة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد رقم ، 5العدد / 2اوت ،2019جامعة بشار، ص269.

[2]البنك المركزي الكويتي، **تعليمات للبنوك بشأن الرقابة الداخلية**، الجزء الثالث الخاص بأنظمة الرقابة الداخلية ،1995،ص ص16،17

تطويرها بالشكل المناسب وقد تصبح هده المشكلات واضحة على الفور، ولكنها أيضا قد تمر دون أ يتم اكتشافها لفترة تتمكن خلالها تلك المشكلات من إتلاف المعلومات المفترض فيها الدقة والسلامة .

المطلب الثاني: المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات

بالرغم من المزايا المتعددة التي تحصل عليها البنوك من استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة التشغيلية إلا أن دلك لا يخلوا من وجود مخاطر عديدة مما يفرض على البنك ضرورة السيطرة علـــــى تلك المخاطر، وضع الإجراءات المناسبة لمواجهتها وتخفيضها الى الحدود المقبولة فضلا عن تحمل الخسائر المادية الناجمة عن هده المخاطر.

أولا :تعريف المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات:

عرفت المخاطر في مجال أنظمة تكنولوجيا المعلومات من قبل المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا(NIST)ضمن (دليل إدارة المخاطر لأنظمة تكنولوجيا المعلومات) على أنها :"المخاطر هي دالة على احتمال وجود مصدر تهديد معين يمارس قابلية تأثير محتملة معينة، وما ينتج عن دلك من تأثير ضار على البنك.[1] كما عرفت مخاطر تكنولوجيا المعلومات بأنها "كل ما ينتج عنه وجود خطأ او خلل في تكنولوجيا المعلومات تؤدي الى تأثير سلبي على أعمال البنك".[2]

أن استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات وتشغيل البيانات الكترونيا قد غير الطريقة التي يدير بـها البنك أعماله وشجعت الكفاءة التشغيلية وساعدت في صنع القرار، وأوجدت بالمقابل تحديات وتهديدات كثيرة مما يستلزم على إدارة البنك تحديد هده المخاطر وتقييم أثارها ووضع الإجراءات المناسبة للسيطرة عليها وتخفيضها الى مستويات المقبولة، ويختلف نوع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات الموجودة في البنك بحسب درجة تعقيد استخدام التكنولوجيا فيها.[3]

ومما يسبق يمكن تعريف المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات بأنها: الآثار السلبية والأضرار المحتملة الوقوع في النشاط التشغيلي للبنك، والناجمة عن وجود تهديد يستغل نقاط ضعف موجودة في نظم تكنولوجيا المعلومات المنفذة للنشاط التشغيلي للبنك "[4]

ثانيا :مصادر المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات وأنواعها

[1]Stoneburner G. Goguen A. Feringa A. (2002) Risk Management Guide for Information Technology Systems National Institute of Standards and Technology Special Publication.

[2] حمودي ، جنان علي، **دور التدقيق الداخلي فدي ادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات**، مجلة التقني، هيئة التعليم التقني ،2016، المجلد 29، العدد 1،ص ص 61،92

[3] الجوهرة كريمة العقدة صالح ابو سردانة جمال، **أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي–دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق بالأردن**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد العاشر،العدد2،2010،ص ص14،32

[4]اسماعيل بدران، **دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في عينة من الشركات العراقية في محافظة البصرة**، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 14 العدد2019،55،ص 81

أ. **مصادر المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات:**

تعددت المصادر التي تسبب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك، لكـــون المخاطر تتصف بالديناميكية والتغيير المستمر مع استمرار استخدام البنك لتكنولوجيا المعلومات بحيث يمكن تصنيفا لمخاطـــر التشغيلية كالتالي:

مصادر داخلية : ويقصد بها أن تكون المخاطر التشغيلية المعلومات ناتجة عن مسبب من داخل البنك.

مصادر خارجية: ويقد بها أن تكون المخاطر ناتجة عن مسبب خارج البنك.

مصادر البنى التحتية: ويقصد بها أن تكون المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ناجمة عن مكونات تكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها البنك في عمليات التشغيل الالكتروني.

مصادر عالية التكرار منخفضة الأثر: ويقصد بها المخاطر التي تتكرر حدوثها لكنها دات تأثير وخسائر مالية منخفضة وضئيلة.

مصادر منخفضة التكرار عالية الآثار: ويقصد بها الاحداث ذات التأثير والخسائر المالية الكبيرة ولكن احتمال وقوعها منخفض.

مصادر غير معتمدة: ويقصد بها الأحداث والأفعال التي يقصد وتعمد من قبل العاملين بهدف الضرر والتخريب.

مصادر غير معتمدة: ويقصد بها الاحداث والأفعال التي تحدث نتيجة اخطاء غير مقصودة من قبل العاملين.

مصادر عمليات الإدخال : المخاطر التي تنتج عن عمليات ادخال البيانات الى الحاسوب والأنظمة الالكترونية.

مصادر عمليات التشغيل او المعالجة : ويقصد بها المخاطر التي تنتج عن عمليات معالجة وتشغيل البيانات التي تم ادخالها الى الحاسوب والنظم الالكترونية .

مصادر عمليات الإخراج : وهي المخاطر التي تنتج عن عمليات الحصول على مخرجات التشغيل الالكتروني وإيصالها الى مستخدميها. [1]

مما سبق يتضح ان أغلب المصادر تشير الى ان العنصر البشري هو المسبب الرئيسي للمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات .

ب. **أنواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات:** من أهم انواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات نذكر:

- مخاطر فشل الانظمة والحاسبات والمكونات المادية.
- مخاطر الفيروسات والشفرات الضارة.
- مخاطر الطبيعة وخطط الطوارئ الموضوعة.

[1] اسماعيل بدران، مرجع سابق، ص 82

- مخاطر التيار الكهربائي.
- مخاطر سرقة الحاسبات والبيانات والمعلومات .
- مخاطر فقدان المعلومات والبيانات وتلاعب بها.
- مخاطر الافعال المقصودة من الموظفين والافعال غير مقصودة.
- مخاطر الوصول غير المرخص ومخاطر القرصنة، تهكير.
- مخاطر تبادل الادوار بين الموظفين .
- مخاطر التقادم للحاسبات والانظمة والملفات .
- مخاطر الادخال والتشغيل والاخراج.
- مخاطر عدم كفاية اجراءات الرقابة .
- مخاطر كلمات المرور.
- مخاطر الاحتيال.[1]

المطلب الثالث : علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر التشغيلية

إن إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسة تعتبر تحديا كبيرا يواجهه المدقق الداخلي، ويحتم عليه مساعدة الإدارة على وضع سياسات وإستراتيجيات فعالة لإدارة مخاطرها التشغيلية من جهة، والمساهمة في وضع وتنفيذ ومتابعة الأحكام والمعايير الصادرة في هذا الشأن من جهة أخرى، وتظهر مستويات العلاقة فيمايلي:[2]

أولا: علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال مراحل العمل

أ. **مرحلة تخطيط عملية التدقيق:** يجب أن يراعي عند التخطط لعملية التدقيق الداخلي تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات والأنشطة التي تتعرض لمخاطر تشغيلية عالية، بناءا على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، على أن يتم خلال هذه المرحلة إجراء تقييم لأنشطة التدقيق الداخلي من منظور المخاطر، ومدى مشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم هذه المخاطر.

ب. مرحلة التنفيذ: يجب خلال هذه المرحلة التركيز على اختيار ما إذا كانت إدارة البنك والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر التشغيلية أو الحد منها، لذا يوصى المدقق الداخلي خلال هذه المرحلة بزيادة فعالية أنشطة الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها بالتنسيق المباشر بين المدقق الداخلي ومدير المخاطر بالبنك.

[1] اسماعيل بدران ،مرجع سابق ،ص ص82،83

[2] عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية**، مجلة المحاسبةو المراجعة ،جامعة بني سويف ، مصر، ص ص 58،59

ج. **مرحلة أوراق العمل:** تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق الداخلي أثناء تنفيذه لعملية التدقيق، بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بالإضافة الى ذلك يمكن تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين أو الحقائق المذكورة في الاستنتاجات.[1]

د. **مرحلة إعداد التقرير:** يجب أن يتضمن تقرير المدقق النتائج التي تم التوصل إليها بشأن المخاطر التشغيلية والتوصيات اللازمة لتجنبها أو الحد منها، على أن يتم رفع هذا التقرير للجنة التدقيق ومجلس الإدارة والتي بدورها تصدر تعليماتها لإدارة المخاطر للأخذ بتوصيات المدقق الداخلي ومتابعة تنفيذها.[2]

هـ. 5-**مرحلة المتابعة:** خلال هذه المرحلة يجب متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين كل من وحدة الداخلي ووحدة إدارة المخاطر بالبنك، بهدف السيطرة على مخاطرها التشغيلية وإدارتها، بالطريقة التي تقلل من احتمالات تعرضها للخسائر ومنه يتضح أن العلاقة بين التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر التشغيلية هي علاقة وطيدة فالتدقيق الداخلي يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف البنوك من أجل تقوية وتحسين الطرق التي تدير بها مخاطره.

ثانيا : علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال مهام المدقق الداخلي

حدد معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) الإجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للمدقق الداخلي أن يمارسها في عملية إدارة المخاطر التشغيلية، والإجراءات التي يجب أن لا يمارسها وليست من اختصاصه في هده العملية والتي تؤثر على موضوعيته واستقلاليته في تقديم خدمات للبنك.[3]

أ. **الدور الجوهري والعام لنشاط المدقق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية**

- تقديم تأكيد للبنك حول فاعلية وكفاءة إدارة المخاطر التشغيلية ؛
- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر التشغيلية يتم بشكل صحيح.
- تقييم عملية إدارة المخاطر التشغيلية.
- تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية.

ب. **الدور الوظيفي لنشاط المدقق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر**

- تقديم المساعدة للإدارة في تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية .

[1] بغدود راضية، صبايحي نوال، مرجع سابق ص12

[2] عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق ،ص59

[3] شادي صالح البجيرمي، مرجع سابق صص84،85

- تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر التشغيلية .
- ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر التشغيلية ؛
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها .
- المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره .
- تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر التشغيلية.
- تطوير استراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

ج. الدور المرفوض للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر

- تحديد المخاطر الجوهرية.
- تنفيذ عمليات إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرة.
- اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر.
- تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة.

د. تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر

فمعهد المدققين الداخليين أكد على أن إدارة البنك هي المسؤولة، عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر كتحملها أو تجنبها، وينحصر دور المدقق الداخلي في تقديم النصح للإدارة ويبين تأييـده أواعتراضه لقرارات الإدارة المتعلقة بعملية إدارة المخاطر، وليس ممارسة عملها واتخاذ القرارات بالنيابة .

ثالثا: علاقة التدقيق الداخلي بالمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات:

لكي تتأكد إدارة البنك من مدى كفاية وسلامة وصحة الإجراءات المستخدمة لتقليل المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والسيطرة عليها فغنها تحتاج الى وجود جهة داخلية تقدم هدا التأكيد وتطمأن الادارة بهذا الغرض ويمثل التدقيق الداخلي الجهة الداخلية المناسبة لتقديم التأكيد استنادا الى المفهوم الحديث لتدقيق الداخلي .

إن التدقيق الداخلي يقوم بتحديد الأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية واقتراح التوصيات وطرق وإجراءات تخفيضها ويقوم برفع تقارير الى الإدارة العليا لتقوم بدورها باتخاذ تدابير المعالجة الملائمة في السيطرة على هده المخاطر وتخفيضها الى الحدود المقبولة.

تم تحديد الاجراءات الرئيسية المنظمة التي يمكن أن يتبعها التدقيق الداخلي تجاه المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات بما يلي :[1]

[1] دحدوح، حسين احمد ،مراد، درويش فيصل ، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية في سوريا ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية** ،المجلد 36، العدد 5،2014،ص ص 392،369

- **تحديد المخاطر:** تعد عملية تحديد المخاطر من أولى الخطوات التي يتبعها المدقق الداخلي في التعامل مع المخاطر ويقد بتحديد المخاطر التعرف على الثغرات ونقاط ضعف الموجودة في انظمـــــة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة والتي يكون لها أثر سلبي على تحقيق أهدا البنك واستمرار نشاطه، ويقوم المدقق الداخلي باستخدام اساليب منظمة لتحديد المخاطر وهي:
- إجراءات مسح شامل للمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات المؤثرة بنشاط البنك وعلى تحقيق أهدافها وهد المسح يساهم في توفير إنذار مبكر للتعامل مع المخاطر وإعطاء الادارة الوقت الكافي لوضع سياسة الرد المناسبة في مواجهتها.
- –إجراءات المقابلات وعمل الاستفسارات مع الموظفين العاملين على أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- –عقد الندوات والمناقشات مع المختصين بتكنولوجيا المعلومات.
- –إعداد سجل للمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات وتحديثه بصفة دورية.
- – تصنيف المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات حسب المصدر المسبب لها.

–**تقييم المخاطر:** يقصد بتقييم المخاطر قياس العلاقة بين الدرجة المعيارية لاحتمالية وقوع المخاطر والدرجة المعيارية للأثر المتوقع لها وتحليلها وترتيبها بحسب الاولويات لتحديد مستويات خطورتها واحتمالية حدوثها.

–**الاستجابة للمخاطر** :يقصد بها وضع إجراءات وقائية ملائمة وتقديم الحلول للتعامل مع المخاطـــــر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات لسيطرة عليها والعمل على تخفيضها وإعطاء الاولوية للتعامل معها على وفق الترتيب تصنيف هده المخاطر لتقييم واختيار اسلوب التعامل معها في ضوء احتمالية الحدوث والأثر المرتبط بها .

_**التقرير عن المخاطر:** بعد قيام المدقق الداخلي باختيار كفاية اجراءات نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بأنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة وتحديد وتقيم المخاطر التشغيلية لهده الانظمة والتعرف على الاثار السلبية وتم اقتراح الاجراءات الوقائية المناسبة لسيطرة على هده الاثار وتخفيض انعكاساتها على نتائج البنك وأهدافها كما يقوم المدقق الداخلي بتقديم تقارير مفصلة عن هده المخاطر وبالوقت المناسب .

المطلب الثالث : مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية

إن الغاية من إدارة المخاطر التشغيلية هي تخفيف احتمالات حدوث الخسائر، ولتحقيق ذلك لا بد من إجراء عدد من الخطوات الأساسية تبدأ بتحديد جميع المجالات، والأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر التشغيلية بالبنك، وبعد التعرف عليها تبدأ عملية تقييمها ثم تأتي مرحلة التعامل مع المخاطـــر وكيفية الاستجابة لها والمدقق الداخلي هو العنصر الفعال في إدارة المخاطر، حيث يستطيع الوصول إلى العديد من البيانات والمعلومات من شأنها تقليل المخاطر بنسبة كبيرة.

أولا- مساهمة التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر التشغيلية

يعتبر تحديد المخاطر الخطوة الأولى والأساسية في عملية إدارة المخاطر وتعد الأهم لأن عدم تحديد أحد الظروف أو الأحداث السلبية المتوقعة يعني عدم تحديد المخاطر الناتجة عنها، وبالتالي عند حدوثها لنتستطيع إدارة البنك الاستجابة لها والتعامل معها بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

وتحديد المخاطر يعني التعرف على الأحداث التي لها أثر سلبي على إنجاز وتحقيق أهداف واستراتيجيات وخطط البنك، وتتم هذه العملية من قبل الإدارة التي غالبا ما تعين فريق عمل للقيام بذلك والذي يجب عليه أن يكون على معرفة بالأنشطة المختلفة للبنك من جهة، ومعرفة بالبيئة الخارجية من جهة أخرى بالإضافة إلى الفهم السليم لأهداف واستراتيجيات البنك.

ويجب أن تتم عملية تحديد المخاطر باستخدام أساليب وأدوات مناسبة ومنهجية تضمن بأن جميع الأنشطة والمجالات المعرضة للمخاطر التشغيلية قد تم تحديدها، ومن الأساليب المستخدمة لتحدد المخاطر مايلي:[1]

أ. **التحديد المعتمد على الأهداف:**

أي حدث يؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهداف البنك يعتبر خطر.

ب. **التحديد المعتمد على التصنيف**

وهو عبارة عن تصنيف جميع المصادر المحتملة للمخاطر ، ويمكن تصنيف هذه المصادر أو الأنشطة الرئيسية أو العوامل التي تنتج عنها المخاطر كمايلي:

- **إستراتيجية:** تهتم بالأهداف الإستراتيجية طويلة الأمد للبنك، تتأثر بعدة أحداث ممكن أن ينتج حدوث تغير فيها إلى حدوث المخاطر مثل الأحداث السياسية، التغيرات القانونية والتشريعية، الظروف الطبيعية والكوارث.
- **تشغيلية:** ترتبط بالعمليات اليومية لأنشطة البنك خلال ممارستها الأعمال المختلفة، ينتج عنها أحداث مثل تلاعب الموظفين، الأخطاء البشرية.
- **مالية** :ترتبط العمليات المالية للبنك، وتتأثر بظروف السوق كالتغير في أسعار السلع.
- **معلوماتية:** ترتبط بمصادر المعرفة داخل البنك، وتتأثر بمخاطر مثل المنافسة التكنولوجية، وسوء استخدام الملكية الفكرية.

ج. **تحديد المخاطر بناءا على التقييم الذاتي**

وهو أسلوب يعتمد على قيام كل نشاط أو قسم داخل البنك بفحص ومراجعة طبيعة أعماله والاحداث التي والأحداث التي تؤثر عليه، ومن ثم تحديد المخاطر التشغيلية المحتمل حدوثها والمرتبطة بشكل مباشر

[1] شادي صالح البجيرمي ، مرجع سابق، ص ص 86،89

بهذا النشاط، ويعتبر من الأساليب الفعالة كونه يجعل كل فرد أساهم بشكل فعال في عملية تحديد المخاطر التشغيلية.

د. العصف الذهني

هو تقنية مفيدة تستخدم في تحديد مجموعة واسعة من المخاطر بشكل أولي ومبدئي، وخاصة في المشاريع الكبيرة أو الجديدة، ويقصد بالعصف الذهني الآراء والأفكار التي تستنبط من خبرات ومهارات فريق عمل المخاطر، والهدف منه تبادل الأفكار لتغطية جميع المخاطر المحتملة بدون استثناء وبدون إصدار أحكام حول أهميتها في المراحل الأولية لتحديد المخاطر.

هـ. قوائم المخاطر السابقة

هي قوائم موجودة مسبقا تضم مختلف المخاطر الهامة والشائعة في البنك، وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والسرعة في تحديد المخاطر التشغيلية، وتستخدم لتخفيف الجهود والضغوط على فريق العمل المسؤول عن عملية إدارة المخاطر التشغيلية، وتكون مفيدة في تحديد مخاطر الأنشطة الروتينية والتي تتكرر بشكل دوري ومنتظم.

ثانيا :مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر التشغيلية

يلعب التدقيق الداخلي دورا أساسيا في عملية تقييم المخاطر التشغيلية من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر التشغيلية واحتمال حدوثها، احتساب التقييم والتأكد من صحته، لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر التشغيلية تم بالشكل الصحيح.[1]
حيث يتم وضع ترتيب أولي للمخاطر حسب الآثار والخسائر المحتملة الوقوع وتتم عملية التقييم وفق الخطوات التالية:[2]

أ. **قياس أو تقدير الخطر:**وتعتمد عملية قياس الخطر على بعدين أساسيين هما:
- تقدير درجة تأثير الخطر على أنشطة وأعمال البنك.
- تقدير درجة احتمال حدوث هذا الخطر.

ب. **توثيق نتائج تقييم المخاطر:** تعتمد هذه الخطوة على تسجيل نتائج تقييم المخاطر التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة، لمساعدة إدارة البنك في ترتيب المخاطر حسب درجة أهميتها وخطورتها على أعمال البنك، وتمكينها من معالجتها حسب الأولوية ودرجة الأهمية.

ج. **التحديث المستمر لعملية تقييم المخاطر:** يجب أن تكون عملية التقييم بصفة دورية ومستمرة وذلك لمساعدة إدارة البنك، في مواجهة الحالات لطارئة في الوقت المناسب ، كحدوث ارتفاع في درجة

[1] حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق ،ص380

[2] عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق، ص ص64،63

تأثير أو درجة احتمال حدوث الخطر أو كلاهما معا ،يؤدي الى معالجة مخاطر كانت مقيمة على أنها مخاطر منخفضة أو متوسطة فصارت مخاطر مرتفعة ،ويحتمل مجلس ولجنة التدقيق بالبنك مسؤولية الإشراف على عملية تقييم المخاطر، للتأكد من تحمل إدارة المخاطر مسؤوليتها الكاملة عن تقييم المخاطر ٍ وإدارتها بشكل عام. ويتمثل دور المدقق الداخلي في تفعيل عملية تقييم المخاطر بالبنك في:

- معرفة الأهداف التي تسعى إليها إدارة البنك من أداء عملية تقييم المخاطر .
- الاطلاع على السياسات والاستراتيجيات الموضوعة بشأن تنفيذ عملية تقييم المخاطر.
- تقديم المساعدة والنصائح لإدارة المخاطر في تنفيذ عملية التقييم، من خلال اقتراح الأساليب الملائمة للتقييم والقياس.
- تقديم التوصيات اللازمة لإدارة المخاطر بالبنك، فيما يتعلق بنتائج التقييم التي تم التوصل إليها من خلال ترتيبها وعرضها بأسلوب يساعد الإدارة في اتخاذ الإجراء الملائم في الوقت المناسب؛
- تقديم خدمات تأكيدية لمجلس إدارة المؤسسة ولجنة التدفيق تفيد بأن عملية تقييم المخاطر نفذت بشكل صحيح، وباستخدام طرق مناسبة.

ثالثا :مساهمة التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر التشغيلية

ويأتي دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر التشغيلية، حيث نجد أن للتدقيق الداخلي دور الاستشاري للإدارة من خلال تقديم النصح والمساعدة، حول اعتماد الخيار الأمثل للتعامل مع المخاطر التشغيلية والاستجابة لها في الوقت المناسب وتوصيل التقارير إلى لجنة التدقيق حول الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة تلك المخاطر[1].

تتمثل عملية الاستجابة للمخاطر في التعامل مع المخاطر بعد أن تم تحديدها وتقييمها ، ويتطلب ذلك تحديد الاختيار اللازم اعتماده من قبل الإدارة لمعالجة هذه المخاطر من خلال تخفيف درجة تأثيره ودرجة احتمال حدوثه إلى أدنى درجة ممكنة.ويمكن تحديد اختيارات الاستجابة للمخاطر ضمن الحالات التالية:[2]

1- **قبول المخاطر:** تقوم الإدارة باختيار هذا الخيار في حالة المخاطر التشغيلية المحدودة والقليلة التأثير، أو عندما تكون تكلفة المعالجة أكبر من حجم الخسائر المتوقع حدوثها في حالة وقوع الخطر، ويجب عند اعتماد هذا الخيار إجراء المراجعة المستمرة للمخاطر في حال حدوث ظروف طارئة أدت إلى زيادة درجة تأثيرها مما قد يتطلب معالجتها بطريقة أخرى .

[1] حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل، مرجع سابق، ص380

[2] شادي صالح البجيرمي، مرجع سابق، ص91

2- تقليص المخاطر: يتم التعامل مع عدد كبير من المخاطر المختلفة بهذه الطريقة ، حيث تقوم إدارة البنك بتطبيق نظام رقابة فعال تحاول من خلاله التخفيف من درجة حدوث الخطر ودرجة تأثيره إلى الحد المقبول من قبل البنك أو من خلال التحوط لهذه المخاطر أو التغطية باستخدام المشتقات المالية.

تجنب المخاطر: الاختيار الأخير المتوفر لإدارة البنك وهو تجنب المخاطر من خلال تجنب الظروف أو الأحداث التي يمكن أن تسبب هذه المخاطر ، فبعض المخاطر لا يمكن للبنك أن يتحملها كالدخول في مشاريع من الممكن أن يترتب عليها في المستقبل مساءلة قانونية بحيث تكون حجم الخسائر الممكن وقوعها أكبر من الإيرادت المتوقعة ، لكن هذا الخيار ممكن أن يحرم البنك من عوائد المشاريع التي تم تجنبه. و بناءا على ما سبق يمكن القول أن مساهمة التدقيق الداخلي تتواجد ضمن مختلف خطوات إدارة المخاطر التشغيلية ، حيث يعمل على مساعدة الإدارة على اكتشاف ، معرفة وفهم المخاطر التشغيلية المحتملة التي تواجهها البنك ، ثم يعمل على التأكد من أن تقدير حجم المخاطر التشغيلية واحتمال حدوثها يعكس الواقع حتى تستطيع الإدارة التعامل مع هذه المخاطر بالشكل الصحيح ، ليساعد على تقديم المشورة فيما يخص الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه المخاطر، وأيضا يعمل على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ومدى فعالية القرارات المتخذة في المراحل السابقة ، وأخيرا يركز على ضمان كفاءة وفعالية نظام التقارير ، حتى يتم توصيل المعلومات اللازمة حول عملية إدارة المخاطر التشغيلية في الوقت المناسب إلى الإدارة. وعليه يمكن توضيح دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال الشكل التالي:

الشكل :2_7 دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

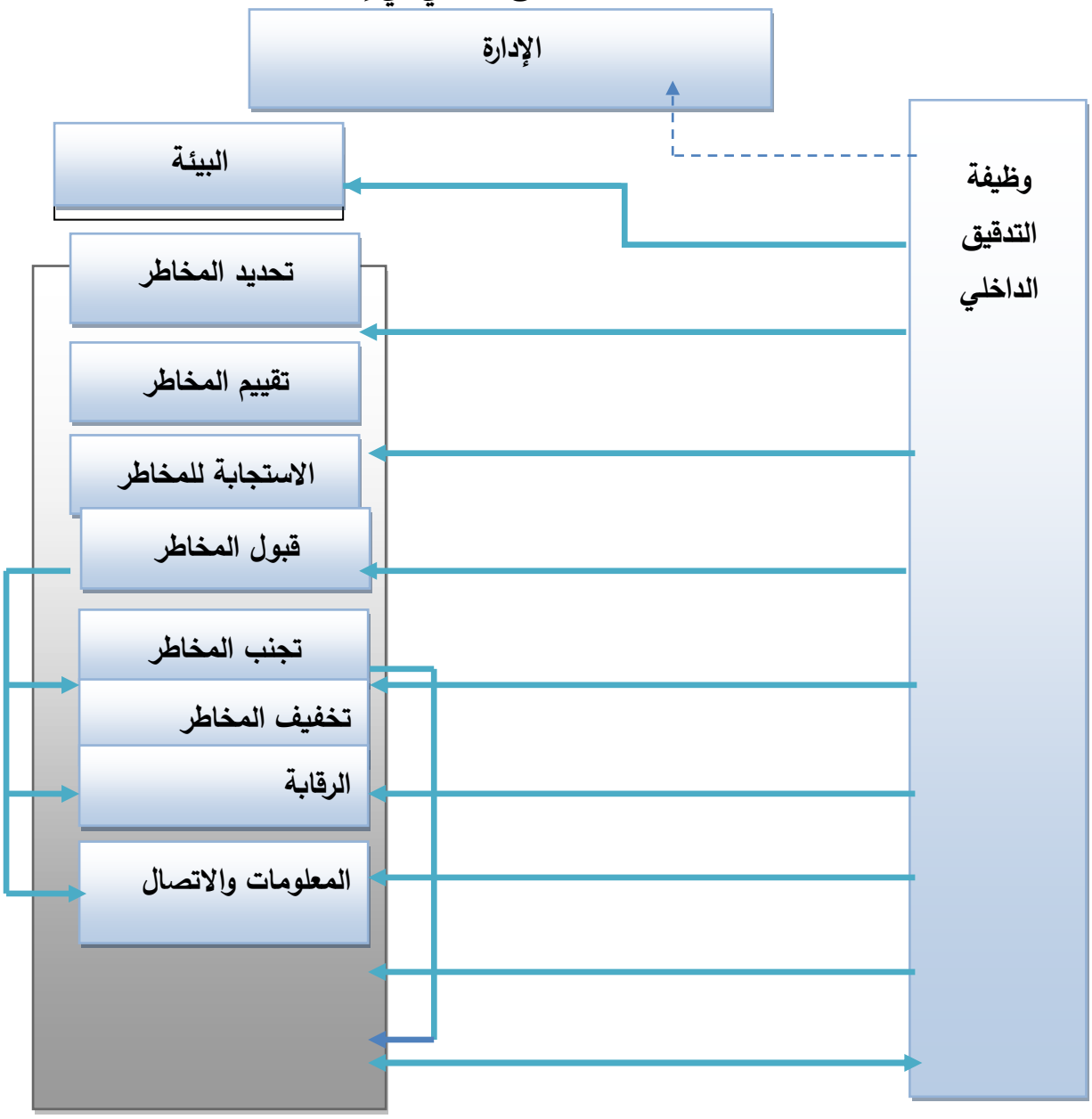

المصدر :شادي صالح البجيرمي ، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة دمشق ،2011ص38

خلاصة الفصل :

نستنتج مما أن للتدقيق الداخلي دورا فعالا في إدارة المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك ، فوظيفة التدقيق هي تقديم المشـــــــورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر، وذلك يتطلب التنسيق بين إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي ،فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر التشغيلية وتحديدها لإدارة التدقيق الداخلي أن تعتمد على مخرجات وتقارير إدارة المخاطر لتركيز جهود التدقيق نحو أنشطة البنوك الأكثر خطورة .

فالتدقيق الداخلي يؤدي دورا مهما في مساعدة البنك في السيطرة على المخاطر التشغيليـــــة لتكنولوجيا المعلومات والعمل على تخفيضها من خلال إجراءات تحديد وتقييم المخاطر واقتراح أساليب الرقابة والمعالجة المناسبة الى الإدارة على خدمات المدقق الداخلي التأكيدية والاستشارية كنشاط مستقل داخل البنك .

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بولاية ميلة

تمهيد:

بعد انتهائنا من الجانب النظري للبحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة سنحاول في هدا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع واستعمال وسائل البحث العلمي لجمع البيانات والمتمثلة في الاستبانة.

ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتصميم استبان يخص موظفي البنوك في ولاية ميلة وهدا لنتمكن من الحكم على دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ودلك من خلال ثلاث أبعاد رئيسية تتضمنها استبانه وهي:

- قدرة المدقق الداخلي على التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية.
- مساهمة المدقق الداخلي في تسير المخاطر في البنك.
- مدى مساهمة المدقق الداخلي في إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة

نستعرض من خلال هدا المبحث أهم الخطوات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها خلال توضيح منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة ومختلف الأدوات الإحصائية المستعملة.

المطلب الاول: منهجية الدارسة

يعتبر تحديد منهج الدراسة من الخطوات الأساسية في إجراء أي دراسة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد حجم مجتمع الدراسة وطبيعته، للتمكن من تحديد عينة الدراسة التي تمثله وإخضاعها للدراسة التطبيقية

أولا: منهج الدراسة:

باعتبار أن هذه الدراسة هي دراسة ميدانية والتي تم تطبيقها في البنوك، وبناءا على الدراسات السابقة استوجب اعتماد منهج دراسة حالة من أجل انجازها وذلك بجمع البيانات وتحليلها ومن ثم اختبار الفرضيات، هذا لأنه يعتبر المنهج الأفضل والأنسب لهذا النوع من الدراسات، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف متغيرات الدراسة كميا ونوعيا، حيث يعتبر هذا المنهج هو أحسن منهج لهذا النوع من الدراسات

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي بنوك ولاية ميلة، وتم توزيع 100 استمارة تم استرجاع 74 منها 59 صالحة للدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): الاحصائيات الخاصة بالاستبانة.

البيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الصالحة للدراسة
	100	**74**	**59**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

ثالثا : مجالات الدراسة

من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة تم تحديد أهم خطوات ومجالات الدراسة:

أ. **الإطار المكاني:** تمت الدراسة الميدانية في البنوك العاملة في ولاية ميلة في مختلف دوائرها ، على غرار الرواشد ، فرجيوة ، ميلة ، والقرارم

ب. **المجال الزمني:** 11ماي 2022الى غاية 19ماي2022

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات واختبار مقاييس الدراسة

تتطلب كل طبيعة دراسة أدوات خاصة لجمع البيانات حولها، وحسب طبيعة الموضوع فان الاستبانة هي أكثر الأدوات الملائمة، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبارها.

أولا : الأدوات المستخدمة في الدراسة:

الاستمارة: قمنا بتصميم استمارة الاستبيان بناء على فرضيات الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار الدراسات السابقة حيث تم تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة أجزاء كما في التالي، وتم إعدادها وفقا للمراحل التالية:

- **الجزء الأول:** يضم البيانات الشخصية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة والتي تشمل على: الجنس ، الفئة العمرية ، الشهادة ، الوظيفية ، سنوات الخبرة، واسم البنك.
- **الجزء الثاني:** يحتوي على 11 عبارة ويخص: قدرة المدقق الخال على التعرف على المخاطر التشغيلية في البنوك.
- **الجزء الثالث:** ويتمثل في مساهمة المدقق الداخلي في تسير المخاطر في البنكويشمل 8 عبارات.
- **الجزء الرابع** : ويتمثل في مدى مساهمة المدقق الداخلي في اجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ويشمل 8 عبارات.

ثانيا: اختبار مقياس الدراسة:

تم استخدامات معيار ليكارث الثلاثي، بإعطاء ثلاثة بدائل للإجابة حيث الدرجة"3"تعني اوفق والدرجة "1"تعني لااوافق.

وقمنا بحساب المدى على النحو التالي :

3-1=2، حيث تمثل 03 عدد الفئات ويحسب طول الفئة على النحو التالي :

طول الفئة =المدى /عدد الفئات

0.66=3/2

والجدول الموالي يمثل التوزيع لمقياس لكارث:

الجدول رقم (3-2): المتوسطات المرجحة لمقياس ليكارت الثلاثي

المتوسطات المرجحة	الاتجاه الموافق	الاستجابة
من 1 إلى 1.66	ضعيفة	غير موافق بشدة
من 1.67 إلى 2.33	متوسطة	محايد

من 2.34 إلى 3	قوية	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين: http://statistic-think.blogspot.com/2019/02/blog-post.html

المطلب الثالث :الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج الحزمـــة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistique package force social sciences ، وسوف يتم الاستعانة ببعض الادوات الاحصائية التالية :

- **التكرارات والنسب المئوية:** للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة المستهدفة.
- **المتوسط الحسابي المرجح:** وذلك لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل فقرة أو بعد.
- **معامل الثبات ألفا كرونباخ:** للتأكد من ثبات أداة الاستبيان ، حيث يأخذ هذا المعامل قيمته بني الصفر والواحد، وكلما اقترب من الواحد فهذا يعين ثباتا أكبر للأداة.
- **اختبار** T-test للعينة الواحدة : لاختبار صحة الفرضيات ،وتكون الفقرة إيجابية بمعنى موظفون موافقون على محتواها إدا كانت قيمتها المحسوبة تفوق قيمتها الجد ولية عند مستوى الدالة أقل من 0.05.
- **دراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات:** لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض درجة إجابة عينة الدراسة حول الأسئلة.

المطلب الرابع : صدق وثبات الاستبانة:

بهد اختبار الصدق والثبات تم الاعتماد على اختبار الصدق الظاهري وإجراء اختبار الثبات كالتالي:

أ. **الصدق الظاهري:**تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على محكمين تألفت من عضوين من هيئة التدريس في كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، مختصين في المجال، وإسنادا الى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون وأجريت التعديلات التي اتفق عليها محكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض العبارات وحذف وإضافة البعض منها.

ب. **صدق وثبات الاستبيان** : يتم التأكد من ثبات الاستبيان بحساب معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل وللمحاور والأبعاد المكونة له، وقد كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (3-3) معامل آلفا كرونباخ لأداة الدراسة

المحور	عدد العبارات	قيمة آلفا كرونباخ
المحور الأول: **قدرة المدقق الداخلي على التعرف على انواع المخاطر التشغيلية**	**11**	**0.868**
المحور الثاني: **مساهمة المدقق الداخلي في تسير المخاطر في البنك**	**8**	**0.795**
المحور الثالث: **مدى مساهمة المدقق الداخلي في اجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات**	**9**	**0.821**
الاستبيان	**28**	**0.825**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال هذا الجدول يتضح بأن قيمة ألفا كرونباخ تفوق 60٪ في مختلف الأبعاد والمحاور وبهذا يمكن القول بأن الاستبيان محل الدراسة تتمتع بالثبات وصالحة للدراسة.

المبحث الثاني : التحليل الإحصائي لأداة الدراسة واختبار الفرضيات

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى وصف مفردات عينة الدراسة، وذلك بالإشارة إلى الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، تحليل مدى إدراك عينة الدراسة لكل محور من محاور الدراسة، وتقديم تفسيرات إحصائية واقتصادية.

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمتغيرات الديمغرافية

للتعرف على الخصائص الشخصية لعينة الدراسة تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي وهذا كالتالي:

أولا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:سنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	**37**	**٪62.7**
أنثى	**22**	**٪37.3**
المجموع	**59**	**٪100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

والشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الشكل رقم (3-1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

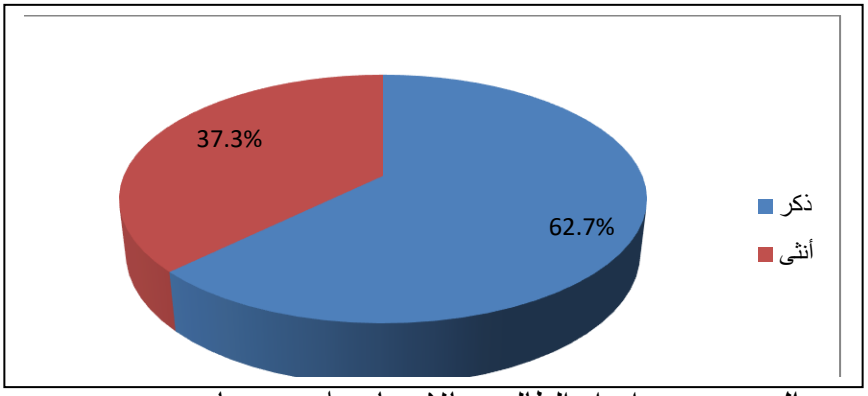

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم 04 والشكل رقم يتضح أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث إذ تقدر بـ 62.7٪ في مقابل37.7 ٪ بالنسبة للذكور.

ثانيا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:من خلال الجدول رقم 3-5 يتم توضيح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

الجدول رقم (3-5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 20-30 سنة	9	٪15.3
من 31-40 سنة	22	٪37.7
من 41- 50 سنة	21	٪35.6
أكبر من 50 سنة	7	٪11.9
المجموع	59	٪100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

والشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:

الشكل رقم (3-2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

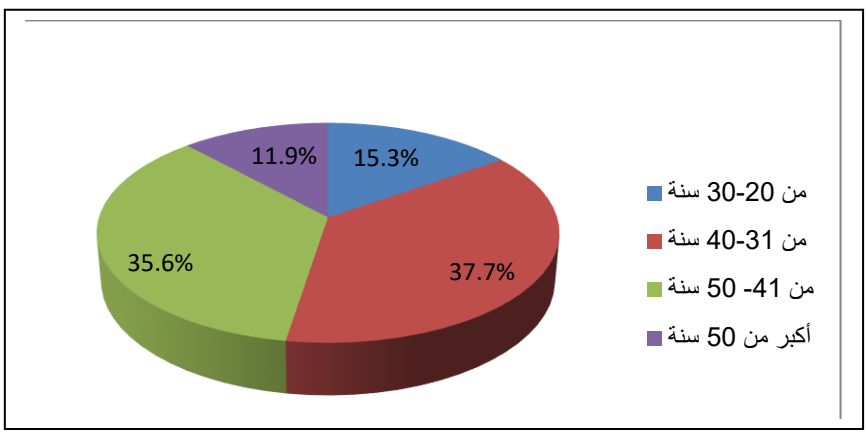

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق يتبين أن أكبر فئة في عملاء البنوك محل الدراسة هي الفئة العمرية بين 31-40 سنة بما نسبته 37.7٪، تليها الفئة العمرية المحصورة بين 41 - 50 سنة بنسبة 35.6٪ تليها الفئة الأولى من 20 إلى 30 سنة بنسبة 15.3٪، وأضعف فئة هي الفئة اكبر من 50 سنة بنسبة 11.9٪، وتدل نتائج التحليل الإحصائي على أن فئة الشباب والكهول هم العينة الأكثر تمثيلا لعينة الدراسة.

ثالثا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي: يبين الجدول الموالي توزيع أفراد العينة المدروسة حسب المستوى الدراسي.

الجدول رقم(3-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	28	٪47.5
جامعي	24	40.7٪
دكتوراه	3	٪5.1
أخرى	4	٪6.8
المجموع	59	٪100

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

والشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي:

الشكل رقم(3-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

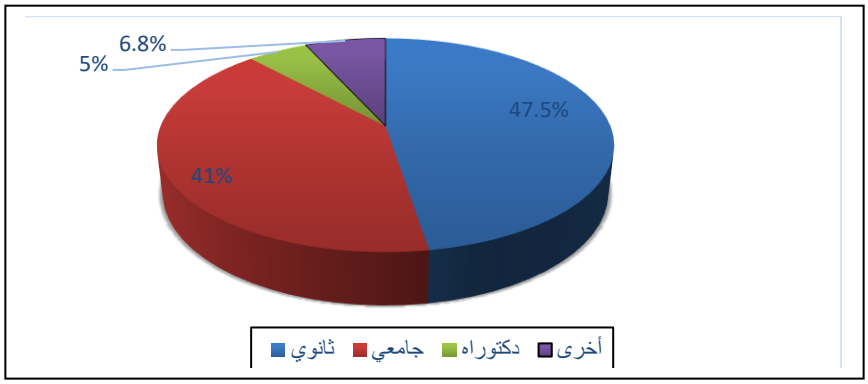

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتبين بأن أكثر من 47.5٪ من عينة الدراسة يحوزون على شهادة الثانوي تليهاالفئة المتحصلة على الشهادة الجامعية بنسبة 40.7% وبعدها فئة شهادة أخرى والتي بنسبة 6.8% وفي المرتبة الأخيرة شهادة الدراسات العليا بنسبة 1.4٪، وتعكس النتائج المستوى العلمي الجيد لأفراد عينة الدراسة.

رابعا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة: من خلال هذا العنصر سيتم إظهار توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة.

الجدول رقم(3-7) :توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
إطار	30	٪50.8
موظف عادي	26	٪44.1
تقني	1	٪1.7
أخرى	2	٪3.4
المجموع	59	٪100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

والشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة:

الشكل رقم(3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

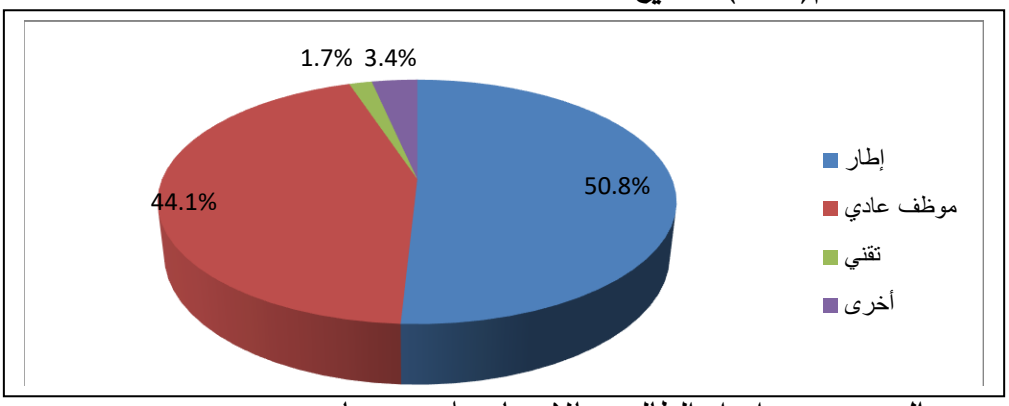

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن اكبر نسبة كانت لفئة الإطارات بما نسبته 50.8٪، ثم تليها الفئة الخاصة بالموظفين العاديين بنسبة 44.1٪، ثم فئة الوظائف الأخرى بنسبة 3.4٪، وآخر فئة هي التقنيين بنسبة 1.7%.

خامسا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة: من خلال هذا العنصر سيتم توضيح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	2	٪3.4
من 6 إلى 10 سنوات	13	٪22
من 11 إلى 15 سنة	31	٪52.5
من 16 إلى 20 سنة	6	٪10.2
أكثر من 20 سنة	7	٪11.9

المجموع	59	٪100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

والشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

الشكل رقم(3-5): **توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة**

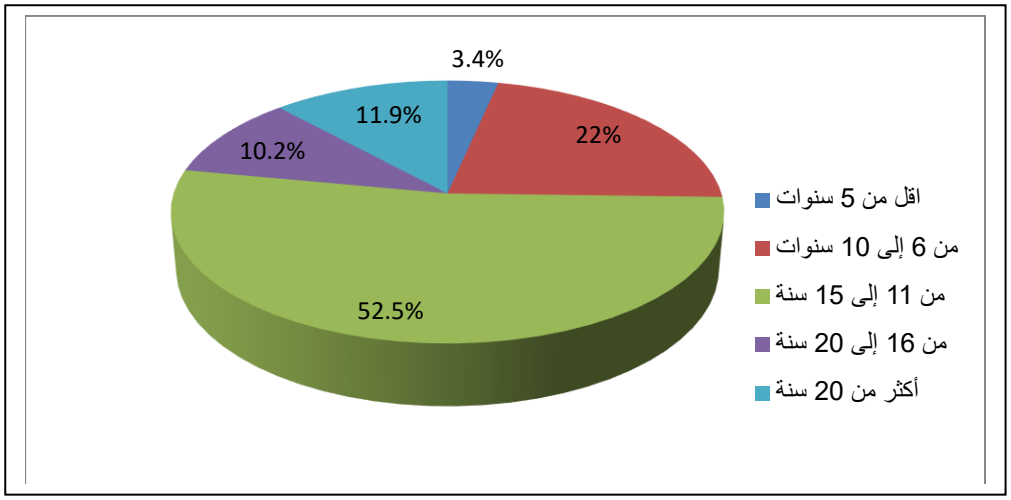

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم(3-8) والشكل رقم (3-5)والذي يعكس توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة يتضح أن الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم بين 11 و15 سنة قد حازوا على أكبر نسبة وهي 52.5٪، ثم فئة من 6 إلى 10 سنوات بنسبة 22%، تليهم فئة أكثر من 20 سنة بنسبة 11.9%، ثم فئة من 11 إلى 15 سنوات بنسبة 10.2%وفي الأخير فئة الأقل من 5 سنوات بنسبة 3.4٪.

سادسا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير اسم البنك: من خلال هذا العنصر سيتم توضيح توزيع عينة الدراسة حسب متغير اسم البنك وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم: (3-9) توزيع عينة الدراسة حسب متغير اسم البنك

اسم البنك	التكرار	النسبة المئوية
BADR	21	٪35.6
BNA	4	٪6.8
CPA	13	٪22
Cnep	11	٪18.6
Bdl	10	٪16.9
المجموع	59	٪100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

والشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير اسم البنك:

الشكل رقم(3-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير اسم البنك

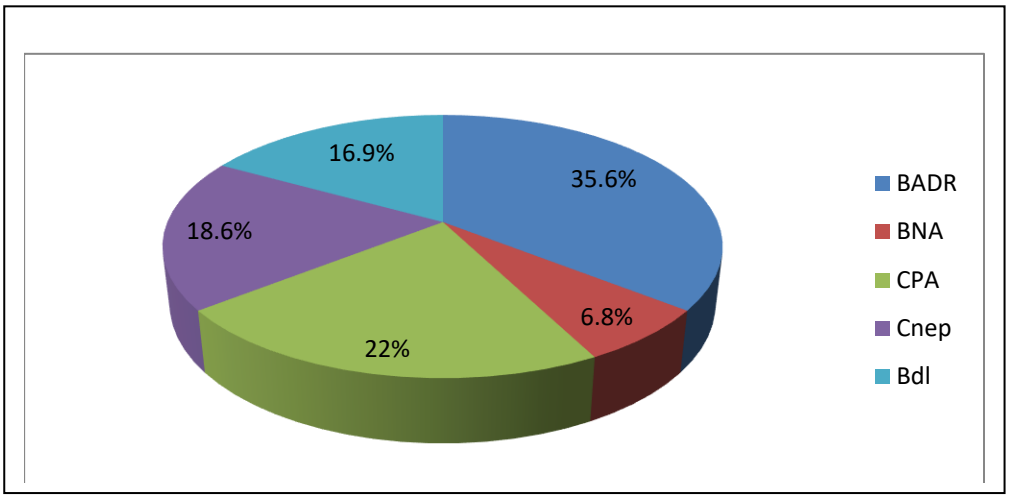

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

يلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن أغلبية عينة الدراسة ينتمون لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 35.6٪، وهذا راجع لكبر حجم البنك من جهة وعدد الموظفين الكبير من جهة أخرى بالإضافة إلى تعدد الفروع، يليه كل من بن القرض الشعبي الوطن بنسبة 22٪، ثم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة18.6٪، ثم بنك التنمية المحلية بنسبة 16.9٪، وفي الأخير البنك الوطني الجزائري بأقل بنسبة والتي قدرت بـ 6.8٪.

سابعا- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مجال الدورات: من خلال هذا العنصر سيتم توضيح توزيع عينة الدراسة حسب متغير اسم البنك وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-10):توزيع عينة الدراسة حسب متغير مجال الدورات

مجال الدورة	التكرار	النسبة المئوية
محاسبية	10	٪8.5
تدقيق	34	٪28.8
تكنولوجيا الحاسوب	28	٪23.7
إدارة التدقيق	30	٪25.4
أخرى	16	٪13.6
المجموع	118	٪100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

والشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مجال الدورات:

الشكل رقم(3-7): **توزيع عينة الدراسة حسب متغير مجال الدورات**

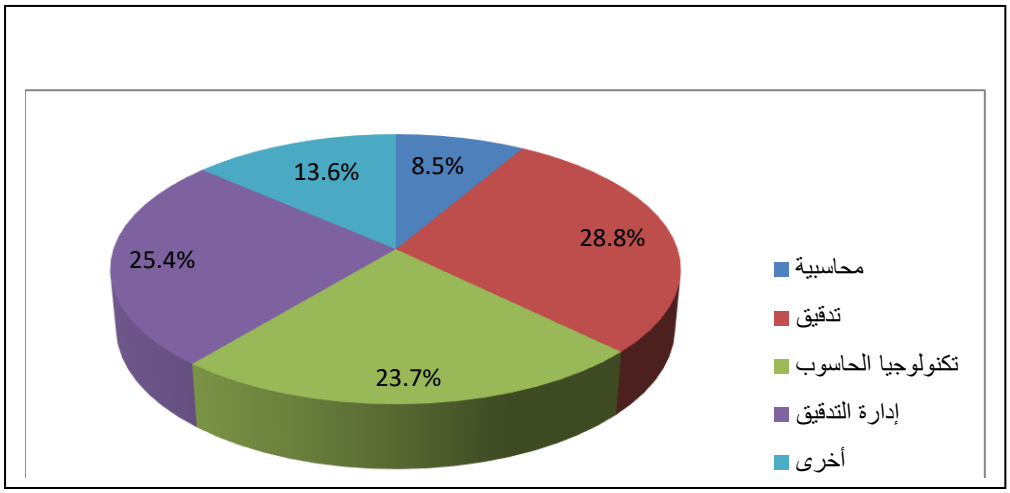

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أفراد عينة الدراسة قد قاموا بإجراء العديد من الدورات التكوينية في العديد من المجلات حيث قدر عدد الدورات الإجمالي ب 118 دورة، إذ أنه في بعض الحالات يجري الموظف الواحد أكثر من دورة بما يتناسب وطبيعة مهنته مختلف التغيرات الحاصلة في المجال، ومن بين هذه الدورات دورة التدقيق حيث أجرى هذه الأخيرة 28.8٪، وهي النسبة الأكبر، تليها الفئة التي أجرت دورات تكوينية في إدارة التدقيق بنسبة 25.4٪، ففئة الموظفين الذين أجرو دورات في مجال تكنولوجيا الحاسوب بنسبة 23.7٪، ثم فئة الأفراد الذين أجرو دورات في مجالات أخرى بنسبة 13.6٪، وفي الأخير دورات المحاسبة والتي تم إجراؤها بنسبة 8.5٪.

المطلب الثاني: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة وتحليل العلاقات الارتباطية

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل النتائج الإحصائية لتحليل مدى إدراك عينة الدراسة ومعرفتهم بمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى معرفة نوع العلاقة ومدى وجودها لديهم.

أولا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بإجابات أفراد المجتمع الخاصة بمحور التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات بمدينة ميلة

يشمل هذا العنصر تحليل عبارات المحور الأول متمثلا دور التدقيق الداخلي التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية، والجدول الموالي يبين اتجاهات إجابات أفراد العينة المدروسة حول هذا المحور، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-11): اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات

الرقم	العبارة	متوسط الإجابة	أهمية العبارة	الترتيب
1	يقوم البنك بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	2.55	عالية	7
2	توجد قاعدة بيانات تتضمن الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة الخروقات في تسديد الالتزامات المالية	2.61	عالية	4
3	يعتمد المدقق الداخلي على معلومات من داخل البنك في تحديد حجم مخاطر التشغيل	2.64	عالية	3
4	هناك معلومات خارجية تساعد المدقق الداخلي في تحديد المخاطر	2.59	عالية	5
5	يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر (الحد الأدنى)	2.69	عالية	2
6	يلتزم المدقق الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية	2.71	عالية	1
7	مشاركة موظفي البنك في دورات تكوينية حول استخدام وسائل	2.57	عالية	6

	التكنولوجية الجديدة			
8	استخدام المدقق الداخلي لتقنيات الحديثة يساعده في استكشاف مخاطر التشغيل	2.64	عالية	3
9	مشاركة المدقق الداخلي في دوارت تدريبية يساعد على التفطن للمخاطر الناجمة استعمال تكنولوجيا الحديثة.وطرق التعامل معها.	2.64	عالية	3
10	يحاول المدقق الداخلي إعداد قوائم تتضمن حصر لمخاطر التشغيلية الناتجة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساعده من التأكد مدى تعرفه على المخاطر المتوقعة في المستقبل	2.61	عالية	4
11	هناك ردود أفعال ايجابية لدى وحدات البنك حول ملاحظات المدقق الداخلي عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وحداتها.	2.54	عالية	8
التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية		2.62	عالية	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق يتضح بأن متوسطات الإجابة لأفراد العينة حول محور **دور التدقيق الداخليالتعرف على أنواع المخاطر التشغيلية قوية** حيث قدر متوسط الإجابات لهذا البعد ب: 2.62 من 5، وهو يقع ضمن الفئة الثالثة لمقياس ليكارث الثلاثي حيث تعكس قوة العبارات أيضا أين حازت كل العبارات على قيمة عالية لأهمية العبارة.

بتحليل الجدول السابق يلاحظ بأن مختلف العبارات قد حازت على أهمية مرتفعة، حيث فاقت المتوسطات الحسابية لهذا المحور 2.40، وقد حازت العبارة رقم 6 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.71، وبهذا تؤكد أن المدققين الداخليين في البنوك محل الدراسة يلتزمون بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية،مقارنة بباقي العبارات، ثم العبارة رقم 5 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 2.69، وهذا

ما يؤكد أنه يتم التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر (الحد الأدنى) من طرف المدققين الداخليين في البنوك محل الدراسة.

احتلت كل من العبارة رقم 3، 8 و9 على الترتيب الثالث بمتوسط حسابي متساوي والذي قدر بـ 2.64، والتي تعكس درجة قبول قوية لمضمون هذه العبارات، كما أنها تؤكد قيام المدققين الداخليين في مختلف الدورات الخاصة بتطوير مستواهم بالإضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في انجاز الأعمال.

بالنسبة للمرتبة الرابعة فقد احتلت كل من العبارة 2 والعبارة 10 هذه المرتبة بنفس المتوسط الحسابي والذي قدر بـ 2.61 وبهذا فهي تعكس الموافقة العالية لعينة الدراسة حول مضمون العبارتين، حيث أكدت قيمة المتوسط بأنه توجد لدى البنوك محل الدراسة قاعدة بيانات تتضمن الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة الخروقات في تسديد الالتزامات المالية، كما أن المدققين الداخليين يقومون بإعداد قوائم تتضمن حصر لمخاطر التشغيلية الناتجة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساعدهم من التأكد مدى تعرفه على المخاطر المتوقعة في المستقبل.

بالنسبة للمرتبة 5، 6، 7و8 فقد رتبت بها كل من العبارة 4، 7، 1 و11 بالمتوسطات الحسابية التالية: 2.59، 2.57، 2.55 وأخيرا 2.54 على التوالي، وقد عكست أيضا استجابة عالية لأفراد عينة الدراسة حول مضمون العبارات وبهذا فهي تؤكد أن كل البنك يقوم بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ، كما أن للبنوك محل الدراسة ردود أفعال ايجابية حول ملاحظات المدقق الداخلي عن المخاطر التشغيلية.

ومن خلال النتائج السابقة توصلنا إلى أن التدقيق الداخلي يساهم في معرفة مخاطر التشغيلية في بنوك ولاية ميلة.

ثانيا- تحليل عبارات المحور الثاني/ تسير المخاطر في البنك

الجدول رقم(3-12): اتجاهات إجابات أفراد العينة للمحور الأول تسير المخاطر في البنك

العبارات		المتوسط الحسابي	قيمة العبارة	الترتيب
1	يقوم القسم التدقيق الداخلي بإعداد الخطة التدقيق السنوية وفقا للمخاطر المدروسة	2.67	عالية	1
2	يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات المحتملة المتعلقة بنشاط البنك	2.52	عالية	4

3	إدراك المدقق الداخلي للأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة يساعد في تحسين دقة وشفافية تقاريره المرفوعة عن المخاطر التشغيلية	2.54	عالية	3
4	التطوير المستمر لنظم المعلومات البنك يساعد المدقق الداخلي على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب	2.62	عالية	2
5	هناك دور للمدقق الداخلي في تحديد احتمالات حدوث مخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	2.37	عالية	7
6	يوجد اتصال مباشر بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع المخاطر التشغيل	2.38	عالية	6
7	يستطيع المدقق الداخلي إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل إدارة البنك جزء من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات الناتجة عن سوء استعمالها من قبل الموظفين.	2.45	عالية	5
8	يتنبأ البنك بمخاطر أي خدمة جديدة ينوي القيام بها لوضع إجراءات رقابية كفيلة للحد منها	2.52	عالية	4
تسير المخاطر في البنك		2.57	عالية	

المصدر: من إعداد الطالبيين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق يتضح بأن متوسطات الإجابة لأفراد العينة حول بعد **تسير المخاطر في البنك**قوية حيث قدر متوسط الإجابات لهدا البعد ب: 4.02، حيث تعكس قوة العبارات أيضا، أين حازت كل العبارات على قيمة عالية لأهمية العبارة، ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر كما يلي:

جاءت العبارة رقم (1) في المرتبة 1 بمتوسط حسابي يقدر ب2.67 وهذا يعني أن هذه العبارة لها درجة قبول جيد من قبل عينة الدراسة، وبهذا فهي تعكس قيام قسم التدقيق الداخلي في البنوك محل الدراسة بإعداد الخطة التدقيق السنوية وفقا للمخاطر المدروسة

جاءت العبارة رقم(4) في المرتبة 2 بمتوسط حسابي يقدر ب 2.62 والتي تشير للدرجة العالية من موافقة عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة والتي تنص: "التطوير المستمر لنظم المعلومات البنك يساعد المدقق الداخلي على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب"، (3) كما احتلت العبارة

3 والتي تنص: "إدراك المدقق الداخلي للأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة يساعد في تحسين دقة وشفافية تقاريره المرفوعة عن المخاطر التشغيلية"المرتبة3 بمتوسط حسابي يقدر ب2.54
وهو ما يعكس درجة قبول مرتفعة لمضمون هذه العبارة من قبل عينة الدراسة.

حازت باقي العبارات على موافقة جيدة من قبل عينة الدراسة، وهذا ما انعكس من خلال قيم متوسطاتها الحسابية والتي قدرت بـ: 2.52، 2.52، 2.45، 2.52، 2.37 بترتيب العبارات على التوالي: العبارة رقم 2، العبارة رقم 8، العبارة رقم 7، وأخيرا العبارة رقم 6، وهذا ما يعكس قبول جيد لأفراد عينة الدراسة حول تنبؤ البنوك محل الدراسة بمخاطر أي خدمة جديدة ينوي القيام بها لوضع إجراءات رقابية كفيلة للحد منها ، بالإضافة إلى استطاعة المدققين الداخليين إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل إدارة البنك جزء من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات الناتجة عن سوء استعمالها من قبل الموظفين ، وهذا من خلال وجود درجة جيدة من الاتصال المباشر بين المدققين الداخليين ومجلس الإدارة مما يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع المخاطر التشغيل.

مما سبق عرضه من نتائج وتحليل نتوصل إلى أن عينة الدراسة قد أجمعوا على أن التدقيق الداخلي له دور في تسير المخاطر في البنك.

ثالثا- تحليل عبارات المحور الثالث/ إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات

الجدول رقم(3-13): اتجاهات إجابات أفراد العينة للمحور الثالث – إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات-

	العبارات	المتوسط الحسابي	قيمة العبارة	الترتيب
1	تتم تنمية القدرات المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهاراتهم و قدراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر	2.52	عالية	6
2	يقوم كل قسم في البنك بتوثيق وكتابة كل خطأ وإبلاغ المدقق الداخلي لتحديد أهميته.	2.67	عالية	1
3	يتم إعداد ميزانية لمواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	2.57	عالية	5
4	هناك تأثيرات سلبية ناتجة عن الخروقات المالية.	2.61	عالية	3
5	يطلب البنك ضمانات من العملاء لتقليص حجم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا	2.64	عالية	2

	المعلومات			
6	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والتي تمكنه من اصدرا توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف.	2.42	عالية	8
7	يقوم المدقق الداخلي بإجراء مقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات لاختيار أفضل البدائل .	2.59	عالية	4
8	لدى المصرف خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير محسوبة	2.50	عالية	7
9	يقوم المصرف بالتامين على نشاطاته لدى شركات التامين كوسيلة لتقاسم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	2.40	عالية	9
إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات		2.55	عالية	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق يتضح بأن متوسطات الإجابة لأفراد العينة حول بعد إجراءات مخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات حيث قدر متوسط الإجابات لهدا البعد ب: 2.55، العبارات أيضا أين حازت كل العبارات على قيمة عالية لأهمية العبارة حيث:

جاءت العبارة رقم (2) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر ب 2.67وهذا يعني أن هذه العبارة لها درجة موافقة عالية مما يعكس قيام كل قسم في البنوك محل الدراسة بتوثيق وكتابة كل خطأ وإبلاغ المدقق الداخلي لتحديد أهميته، ثم العبارة رقم (5) التي تنصفي المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر ب 2.64 وهذا يعني أن هذه العبارة لها درجة موافقة عالية وذا ما يؤكد قيام البنوك محل الدراسة بطلب ضمانات من العملاء لتقليص حجم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات، تليها العبارة رقم(4) والتي حازت على موافية مرتفعة بمتوسط حسابي يقدر ب2.61 وهي ما تعكس أن هناك تأثيرات سلبية ناتجة عن الخروقات المالية في البنوك محل الدراسة.

جاءت العبارة رقم (7) والتي تنص: "يقوم المدقق الداخلي بإجراء مقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات لاختيار أفضل البدائل " في المرتبة

(4) بمتوسط حسابي يقدر ب 2.59وهذا يعني أن هذه العبارة لها درجة موافقة عالية حول مضمونها؛ تليها العبارة رقم في المرتبة 5 العبارة رقم (3) بمستوى موافقة عالية بمتوسط حسابي يقدر والتي تؤكد أنه يتم إعداد ميزانية لمواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات لدى عينة الدراسة.

بالنسبة لباقي العبارات فقد رتبت كالتالي : العبارة 1 في المترتبة 6 ، العبارة 8 في المرتبة 7، العبارة 6 في المرتبة 8، وأخيرا العبارة 9 في المرتبة 9، بالمتوسطات الحسابية التالية على التوالي: 2.52، 2.50، 2.42، 2.40، ويلاحظ بأن كل العبارات قد حازت على درجة موافقة عالية، وهذا ما يؤكد أن تنمية القدرات المدققين الداخليين تعزز مهاراتهم و قدراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر لدى البنوك محل الدراسة، كما أن المدققين الداخليين في البنوك محل الدراسة يتابعون تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والتي تمكنهم من اصدرا توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف.

مما سبق عرضه من نتائج وتحليل نتوصل إلى أن عينة الدراسة قد أجمعوا على أن التدقيق الداخلي له دور في تنفيذ إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.

المطلب الثالث: تحليل واختبار الفرضيات

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية واثبات صحتها يستوجب علينا اختبار الفرضيات الفرعية والجزئية ، وذلك بالاستعانة بالأساليب الإحصائية وهذا كالتالي:

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

أ. **فرضية العدم H0**: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي والتعرف على المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ببنوك ولاية ميلة عند مستوى دلالة 0.05

ب. **الفرضية البديلة H1**: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي والتعرف على المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ببنوك ولاية ميلة عند مستوى دلالة 0.05.

من أجل اختبار الفرضية الأولى والتي تسعى لقياس دور المدقق الداخلي في التعرف على المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ببنوك ولاية ميلة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول والتي قدر عددها ب 11 عبارة، وإجراء اختبار T-test وهذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم**(3-14): اختبار T-test لمحور دور التدقيق في التعرف على المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات**

المتغير	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول	10.939	58	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال مختلف هذه الاختبارات لاحظنا حسب الجدول رقم **(3-14)** أن المتوسط الحسابي لمتغير دور المدقق الداخلي التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية إذ قدر بـ:2.62 باعتماد مقياس ليكارث الثلاثي ، كما أن قيمة T-TEST بلغت : 10.939 بمستوى معنوية 0.000، وهو ما يعكس أهمية عالية له، وهذا ما يعني أن عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التدقيق الداخلي يساهم في التعرف على مختلف أنواع المخاطر التشغيلية ، ويعزى ذلك إلى أن موظفي البنوك محل الدراسة يقومون بمختلف الإجراءات من أجل تحديد هذا النوع من المخاطر ، وتجميع المعلومات واستخدماها خاصة من قبل المدققين الداخلين ومن ثم تقديم تقارير لاستخدامها من قبل المهتمين بها، بالإضافة إلى إجراء الدورات التكوينية اللازمة لتحسين فعالية عملية التدقيق وتحسين مستواه مما يرفع من مستوى القدرة على إدارة المخاطر التشغيلية.

من خلال ما تم عرضه يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بأن للتدقيق الداخلي يؤثر في التعرف على المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في بنوك ولاية ملية ، ورفض فرضية العدم التي مفادها أن التدقيق الداخلي لا يؤثر في التعرف على المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في بنوك ولاية ميلة.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

أ. **فرضية العدم H0**: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وتسيير المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ببنوك ولاية ميلة عند مستوى دلالة 0.05

ب. **الفرضية البديلة H1**: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وتسيير المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ببنوك ولاية ميلة عند مستوى دلالة 0.05

من أجل اختبار الفرضية الثانية والتي تسعى لقياس دور التدقيق الداخلي في تسيير المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك بميلة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول والتي قدر عددها ب 8 عبارات، وإجراء اختبار T-test و هذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-15): اختبار T-test لمحور دور التدقيق في تسيير المخاطر التشغيلية

المتغير	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الثاني	7.346	58	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS22

من خلال مختلف هذه الاختبارات لاحظنا حسب الجدول رقم **(3-15)** أن المتوسط الحسابي لمتغير تسيير المخاطر التشغيلية إذ قدر بـ:2.57 باعتماد مقياس ليكارث الثلاثي ، كما أن قيمة T-TEST بلغت : 7.346 بمستوى معنوية 0.000 ، وهو ما يعكس أهمية عالية له ، مما يؤكد أن للتدقيق الداخلي دور مهم في تسيير المخاطر التشغيلية في البنوك محل الدراسة ، حيث أكد أفراد عينة الدراسة بأن المدققين الداخليين

يقومون بإعداد خطة تفيد عملية تحديد مخاطر التشغيل التكنولوجية وتسييرها ، بالإضافة إلى الاتصال المستمر بينهم وبين الإدارة التابعين لها مما يساهم في تصحيح والتقليل من المخاطر في الوقت اللازم ، بالإضافة إلى التنبؤ بمخاطر الخدمات الجديدة مما يساهم في زيادة فعالية الحد من المخاطر التشغيلية.

من خلال ما تم عرضه يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بأن للتدقيق الداخلي يؤثر في تسيير المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في بنوك ولاية ملية ورفض فرضية العدم التي تنص بأن التدقيق الداخلي لا يؤثر في تسيير المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في بنوك ولاية ميلة

ثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

أ. **فرضية العدم H0:** لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وتجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ببنوك ولاية ميلة عند مستوى دلالة 0.05

ب. **الفرضية البديلة H1:** توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وتجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ببنوك ولاية ميلة عند مستوى دلالة 0.05

من أجل اختبار الفرضية الثالثة والتي تسعى لقياس دور التدقيق فيتجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات البنوك بميلة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول والتي قدر عددها ب 8 عبارة، وإجراء اختبار T-testو هذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-16): اختبار T-test لمحور دور التدقيق في تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات

المتغير	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الثالث	9.338	58	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS22

من خلال مختلف هذه الاختبارات لاحظنا حسب الجدول **رقم(3-16)**أن المتوسط الحسابي لمحور دور التدقيق في تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلوماتمرتفع إذ قدر بـ:2.55 باعتماد مقياس ليكارث الثلاثي ، كما أن قيمة T-TEST بلغت : 9.338 بمستوى معنوية 0.000 ، وهو ما يعكس أهمية عالية له، مما يؤكد أن للتدقيق الداخلي دور مهم في تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك محل الدراسة ، وذلك بفضل التحسين المستمر وتنمية قدرات المدققين في القدرة على تحديد وقياس المخاطر ، بالإضافة إلى تمكين مختلف الموظفين وخاصة المدققين الداخليين في مجال تكنولوجيا المعلومات بإجراء دورات تدريبية وتعليمية ، بالإضافة إلى تخصيص ميزانيات خاصة بهذا الجانب، بالإضافة إلى العديد من

الإجراءات كتأمين النشاطات ذات الطبيعة التكنولوجية وتحديد مخاطر وعوائد مختلف البدائل والمفاضلة بينهم.

من خلال ما تم عرضه يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بأن للتدقيق الداخلي يؤثر في تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في بنوك ولاية ملية، ورفض فرضية العدم والتي تنص على التدقيق الداخلي لا يؤثر في تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في بنوك ولاية ميلة

من خلال عرض مختلف النتائج وتحليل الفرضيات الجزئية يمكن القول بأن للتدقيق الداخلي دور مهم في إدارة مخاطر التشغيل لتكنولوجيا المعلومات في البنوك تحت الدراسة وهذا من خلال دوره في التعرف على هذه المخاطر، تسييرها ووضع آليات لتجنبه

خلاصة الفصل:

يعتبر هدا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه

ميدانيا ومن خلال هذا الفصل تم عرض مختلف الخطوات المنهجية لإجراء الدراسة التطبيقية حيث تم الإشارة إلى أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبانة والتي قسمت إلى ثلاثة محاور رئيسيه حيث تم توزيعها على مختلف البنوك بولاية ميلة، وقد قدر عدد الاستبيانات الصالحة 59 استبانة أخضعت للتحليل الإحصائي تم التوصل من خلالها:

_ ان المدققون الداخليون على مستوى بنوك ولاية ميلة يساهمون في التعرف على المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات .

_ يشارك المدققين الداخلين في تسيير المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات .

_ يلعب المدقق الداخلي دور استشاري في مساهمة من الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات .

خاتمة عامة

الخاتمة:

تقوم البنوك بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها فهي تسعى للحفاظ عليها لذلك
اعطت أهمية كبيرة للتدقيق الداخلي ،فأدى استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع في البنوك إلى خلق تحديات جديدة للمدقق الداخلي، كازدياد حدوث الاختلاسات والاستخدام غير مشروع لهده الأنظمة وضرورة توفر إجراءات جديدة لحماية الاجهزة والبرامج ،ولهذا فكل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وظيفتان مهمتان للبنك ومتكاملتان وللحكم على أن التدقيق الداخلي يساهم في تخفيض المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك ،قمنا بإجراء دراسة على عينة من ولاية ميلة ،وهدا من خلال توزيع استمارات احتوت على مجموعة من الاسئلة، تمكننا من الإجابة على اشكالية الدراسة وسنعرض فيما يلي مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية التي توصلنا إليها وبعض الاقتراحات :

النتائج النظرية:

- ان مفهوم التدقيق الداخلي يهدف الى حماية النقديات والأصول واكتشاف الاخطاء وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع النواحي الادارية والفنية التي تساهم في تحقيق أهداف البنك.
- التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية وظيفتان متكاملتان من وظائف المؤسسة المصرفية.
- يساهم التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك من خلال ما يقدمه التدقيق الداخلي من تقارير دورية ترفع إلى الإدارة تتضمن تحديد وتقييم هده المخاطر
- تساهم خطط وإجراءات المدقق الداخلي المبنية وفق المعرفة بأنواع ومصادر المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات بمساعدة إدارة البنك في مواجهة هده المخاطر من خلال تحديد نقاط الضعف والثغرات الامنية الموجودة في انظمة الرقابة الداخلية على استخدام الانظمة الإلكترونية ويتم دلك من خلال تقارير التدقيق الدورية التي ترفع إلى الإدارة.

نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال التحليل الإحصائي لأداة الدراسة تم التوصل إلى:

- أغلبية الفئة المدروسة هم من فئة الذكور، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة عمل الذكور الذي يستم بضرورة تحمل المسؤولية المالية والضغوطات مما يستقطبب الذكور أكثر من الإناث.
- غالبية عينة الدراسة هم شبابا وكهول اذ تفوق نسبتهم 65٪، وهو مؤشر جيد لمؤشر درجة العطاء في العمل ، بالإضافة إلى قدرتها على مواكبة مختلف التطورات.

– غالبية المبحوثين يتمتعون بالخبرة العالية حيث تم التوصل الى أن الافراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات قدرا ب 3.4٪ في حين أن باقي المبحوثين لهم خبرة جيدة مما يبد من كفاءة العمل.

– أغلبية عينة الدراسة قاموا بإجراء دورات تكوينية في العديد من المجالات إذ تم إجراء أكثر من 118 دورة في العديد من المجالات أهمها التدقيق وإدارة التدقيق بالإضافة إلى تكنولوجيا الحاسوب مما يزيد من كفاءة الموظفين في القيام بأعمالهم.

– المستوى العلمي لعينة الدراسة جيد حيث أن أغلبهم هم من فئة الجامعيين.

– يساهم التدقيق في التعرف على مخاطر التشغيل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في البنوك محل الدراسة ، وهذا من خلال مختلف المهام التي يقوم بها المدققين ، بالإضافة إلى التقارير المالية التي يقوم بإعدادها ، حيث أكدت الدراسة أن للتقارير المالية التي يقدمها المدققون الداخليون دور مهم في التعرف على المخاطر.

– توصلت الدراسة إلى أن استخدام الوسائل التكنولوجية على غرار البرامج وغيرها يفيد المدققون في التعرف على المخاطر التشغيلية في الوقت المناسب.

– تم التوصل أيضا إلى أن تحديد مخاطر التشغيل لتكنولوجيا المعلومات تتطلب معلومات داخلية ومعلومات خارج البنك من أجل التعرف الدقيق وفي الوقت المناسب

– توصلت الدراسة إلى أن للتدقيق الداخلي دور مهم من حيث تسيير مخاطر التشغيل لتكنولوجيا المعلومات ، حيث يتم بناء خطة تسيير المخاطر بناء على مختلف التقارير المقدمة من قبل المدقق الداخلي؛

– أن التواصل المباشر بين المدقق الداخلي للبنك ومجلس الإدارة يساهم مساهمة ايجابية في تسيير المخاطر التشغيلية ، حيث يضمن الاستمرارية من جهة وتبادل المعلومات من جهة أخرى؛

– أن البنوك محل الدراسة تضع خططا لتسيير مخاطر التشغيل لتكنولوجيا المعلومات ، بحيث تتنبأ بمخاطر الخدمات وخاصة الجديدة ومن ثم وضع مختلف الإجراءات الرقابية للتقليل منها؛

– توصلت الدراسة أيضا إلى أن التدقيق الداخلي في بنوك ولاية ميلة يساهم في تجنب مخاطر التشغيل لتكنولوجيا المعلومات ، وذلك من خلال تحديدها وتسييرها ومحاولة التقليل منها؛

– أغلبية البنوك المدروسة تقوم بتخصيص ميزانيات مالية خاصة بمواجهة مخاطر التشغيل لتكنولوجيا المعلومات،

– توصلت الدراسة أيضا أنه من بين أهم الأساليب المستخدمة في تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات، هي تأمين الخدمات ذات التكنولوجيا من جهة وطلب ضمانات من الزبائن؛

– توصلت الدراسة أيضا إلى أن المتابعة المستمرة لمختلف العمليات ذات التكنولوجيا من قبل المدقق تساهم في تجنب مخاطر التشغيل لتكنولوجيا المعلومات في البنوك محل الدراسة ، وذلك بتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب أو بأقل التكاليف.

التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة بدل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات وتفعيل الرقابة الداخلية.
- العمل على زيادة كفاءة الموظفين من خلال القيام بدوارات تدربيه لمواكبة التكنولوجيا الحديثة.
- لابد من زيادة الدورات التدريبية او ورش العمل لكوادر التدقيق الداخلي في مجال مواجهة المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات وكيفية التعامل معها والعمل على تخفيضها.
- ضرورة ان تقوم البنوك بتوثيق إجراءات استخدام انظمة تكنولوجيا المعلومات من خلال وضع دليل مكتوب لإجراءات الاستخدام وكيفية التعامل مع مخاطر استخدامها بالإضافة الى اعداد سجل المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والعمل على تحديثه بين فترات دورية.

افاق الدراسة :

وفي الأخير يمكن اعتبار هذه الدراسة انطلاقا لدراسات وبحوث أخرى سواء في مجال التدقيق الداخلي أو إدارة المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ،لذا نقترح المواضيع التالية :

- التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات .
- المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات وعلاقته بالمخاطر الأخرى .
- تدقيق العمليات الالكترونية والرقمية .
- التدقيق باستخدام برامج الكترونية .
- تدقيق الأنظمة المعلوماتية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد أنور، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية**، الدار الجامعية، بيروت، ، 1993
2. أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ، 2000 م 1420 هـ،
3. أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2009 ،
4. ارتيز الفين، **المراجعة مدخل متكامل، ترجمة :محمد عبد القادر الديسي**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2002
5. اسامة عزمي سلام ،شقيري نور موسى ،ادارة الخطر والتامين ،دار الحامد 2007
6. إيهاب نظمي ابراهيم ،**التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطوير ،ط1 ،مكتبة المجتمع العربي** ،عمان،2009
7. خالد احمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019،
8. خالد الخطيب ، خليل الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ،2009
9. خالد امين عبد الله، **المراجعة والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن1998.
10. خالد راغب الخطيب، **التامين من الناحية المحاسبية والتدقيقية** ،دار الكنوز ،عمان ،2000.
11. د.أسامة عزمي سلام،د.شقيري نوري موسى. إدارة المخاطر والتامين،دار حامد للنشر والتوزيع ط 1 ،عمان ،الأردن،2007
12. دريد كامل الشبيب ، **إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان،2015
13. زاهرة توفيق سواد ، مراجعة الحسابات والتدقيق ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن 2009،
14. زرزار العياشي، **استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية ودورها في دعم الميزة التنافسية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2016.

15. صلاح حسن **الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الأعمال** الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2011.
16. طارق عبد العال – **إدارة المخاطر (افراد، شركات، بنوك)، ،كلية التجارة** ،جامعة عين الشمس اسكندرية 2007
17. عبد السلام لفته سعيد– إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013.
18. عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي وفق مقررات بازل** 3، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية،2013
19. عبد الهادي مسعودي، **الأعمال المصرفية الإلكترونية،** دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ،2016.
20. عطا الله أحمد سويلم الحسبان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان 2009
21. عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو ، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان2009.
22. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر"الناحية النظرية"**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006 م 1426 هـ
23. القبطان محمود السيد، قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها، دار النصر للطباعة وللنشر، القاهرة،2006
24. كارين هورشر ، **أساسيات إدارة المخاطر المالية**، مكتبة الحرية للنشر ولتوزيع القاهرة ، ،2008.
25. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي**، المكتب الجامعي الحديث ،جامعة الإسكندرية، 2007.
26. محمد بوتين، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006
27. مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع،2010
28. مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2014 م1435هـ
29. ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الالكترونية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2008.

30. الهادي تميمي، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، ط عمان 2006
31. همام جهاد ، **إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان2016.
32. يوسف محمود جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،الطبعة الأولى مؤسسة الوراق عمان 2000

ب-الرسائل والأطروحات، ومذكرات :

1. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير جامعة غزة، 2016فلسطين
2. أميرة تاج الدين-**دور الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر التشغيلية** ، مذكرة ماستر، تخصص، مالية تأمينات وتسيير المخاطر-جامعة ام البواقي2015-2016 .
3. أمينة مالك،" **التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية**"، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر ،2014/2013 .
4. إيهاب ديب مصطفى رضوان،" **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**"، "مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية ،غزة 2012.
5. بن جودي هجيره ،**ادارة المخاطر في البنوك التجارية وفق بازل3** ، مذكرة ماستر، فرع مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة 2020،2019.
6. بو علي دليلة ، **إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وا دارة مخاطر، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ،2014-2015.
7. تومي إبراهيم: "**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2007/2008.
8. حناش حبيبة ،**واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبي والمالي وأثره في التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية بقطب المحروقات بسكيكدة** أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر3 2016-2017.
9. زبير عياش ،**تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،حالة ام البواقي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ،جامعة ام البواقي ،الجزائر 2012/2011.

10. زبير عياش، **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لماجستير في العلوم الاقتصادية ، أم البواقي،2007 .

11. سايح نوال ،**مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر** ،اطروحة دكتوراه ،تخصص مالية ومحاسبة وتدقيق ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، 2015.

12. سمية خلاف ،**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية** ،**دراسة حالة وكالة BADR-324 ام البواقي** ،مذكرة ماستر كلية علوم اقتصادية ،شعبة تسيير ،تخصص مالية تأمينات وتسيير مخاطر ، جامعة أم البواقي سنة 2014.

13. شادي صالح البجيرمي ، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر** ،مذكرة ماجستير في المحاسبة ،جامعة دمشق،2012.

14. عبد لي لطيفة ، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتهSCISسعيدة** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات ،جامعة تلمسان،2011/2012.

15. قادة دليلة، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 3 2011/2010.

16. كمال محمد السعيد كمال النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"**، مذكرة ماجستير ،كلية التجارة ، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ،2009.

17. لطفي شعبان ،**المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسير المؤسسة، دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك** ، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2004.

18. لقايد حفيظة، **مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير الكفاءة والتأهيل دراسة ميدانية بمؤسسة تربية الدواجن بمستغانم**-مذكرة ماستر، جامعة مستغانم 2015.

19. محمد باسو ،**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي** ،**دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**،**ورقلة** ،مذكرة ماستر ،كلية علوم اقتصادية ،شعبة علوم التجارية ،تخصص دراسات المحاسبية والجبائية المعمقة ،سنة 2013.

20. نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

21. يوسف سعيد يوسف المدلل، "دور **وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**"، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007.

ت- المداخلات والمقالات والمجلات:

1. اسماعيل بدران، **دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في عينة من الشركات العراقية في محافظة البصرة**، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد المجلد 14 العدد55،2019

2. الجوهرة كريمة العقدة صالح ابو سردانة جمال، **أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي-دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق بالأردن**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية ،المجلد العاشر، العدد2،2010

3. إبراهيم الكراسنة ، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس ،2006

4. أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 03 ديسمبر ،2015.

5. إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعملية التأكيد الاخرى والخدمات ،الاتحاد الدولي المحاسبين- الطبعة ج 1، 2010

6. بديسي فهيمة، **التدقيق الداخلي ودوره في انجاح مسار تطبيق الحوكمة، ملتقى وطني حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ظل المستجدات العالمية** ، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة ،الجزائر ،12/11أكتوبر 2010.

7. بغدود راضية وصبايحي نوال، "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**،" مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول "إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول االعالم 2007

8. بن صالح كريمة، طلحي فاطمة الزهراء، **اثر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية الكفاءات البشرية بالبنوك الجزائرية**، دراسة ميدانية بالبنوك العمومية بمدينة قالمة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد رقم ، 5العدد / 2اوت ،2019جامعة بشار.

9. بوعشة مبارك :**إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 27،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،جوان 2007.

10. حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سوريا** ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد2014.5.

11. حمودي ، جنان علي، **دور التدقيق الداخلي فدي ادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات**، مجلة التقني، هيئة التعليم التقني ،2016، المجلد 29، العدد 1.

12. دحدوح ، حسين احمد ،مراد ، درويش فيصل ، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية في سوريا** ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،المجلد 36، العدد 2014،5.

13. رزيق كمال ، كورتل فريد، **تسير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية –حالة البنوك الجزائرية** مداخلة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادراة المخاطر واقتصاد المعرفة ،الاردن ،16-17افريل.

14. زهرة حسن عليوي، فاطمة صالح مهدي، **تكامل دور التدقيق الداخلي والخارجي لإنجاح أسلوب التقدير الذاتي في الهيئة العامة للضرائب**، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17،العدد 62،2011 العراق،

15. صالح ميود خلاط وآخرون، **بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق**، المنشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، طرابلس، ،2007ص.

16. طارق عبد الله خان، حبيب أحمد ،تعريب :عثمان بابكر أحمد ،رضا سعد الله :**إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية والإسلامية** ،ورقة مناسبات رقم-5- جدة المملكة العربية السعودية ،2003.

17. عبد الناصر محمد سيد درويش ، **دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية** ، مجلة المحاسبة. والمراجعة ، جامعة بني سويف ، مصر.

18. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية، CGAP، 2003،.

19. محفوظ حمدان الصواف، **إطار نظري لإدارة الخطر التشغيلي في المنظمات الصناعية** ، المؤتمر العلمي الدولي ، عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، جامعة الجنان ، طرابلس ، ،2012.

20. محمودي مليك، ملاك سلوى، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية ،دراسة حالة مجموعة من الوكالات البنكية الناشطة بولاية المسيلة** :مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،المجلد 11 العدد02 المسيلة 2018.

21. نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل** ،3المؤتمر العلمي السنوي الخامس، الأردن، جويلية، ،2007.

22. نور الدين مزياني ، "**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية**"، مجلة علمية محكمة ، قسم 1 العلوم القانونية والاقتصادية ،العدد 13ديسمبر ،2012 ،المجلد 7.

ثانيا: المـــراجع باللغــة الأجنبية :

1. Comité de Bâle sur contrôle bancaire, «Saines pratiques pour gestion et la surveillance du risque opérationnel», BRI, Bâle, février 2003.
2. Jacques Renard, théorie et pratique de l'audite interne, Eds d'organisation, 3éme edition
3. Lionnel Collins et Gérard Valin, Audit et cotrol interne- aspet financiers, Opérationnel et stratégiques, 4 éme édition, Dalloz, paris, 1996.
4. Stoneburner G. Goguen A. Feringa A. (2002) Risk Management Guide for Information Technology Systems National Institute of Standards and Technology Special Pu

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01

استمارةالاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحفيظ بوالصوف *ميلة*

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

استبيان

هذا الاستبياناستكمالا لمذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية تخصصاقتصاد نقدي وبنكي بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية . خلال 2022-

من إعداد الطالبين : بلور حورية-صيفون هاشم

ونحيطكم علما أن الاستبيان لغرض علمي بحت،لذا أرجو من سيادتكم التكرم بإبداء أرائكم على الأفكار أدناه و ذلك بوضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تتوافق مع اختياركم و ذلك بعد قراءة كل الأفكار في كل جزء لأنها عبارة عن أفكار متسلسلة و مترابطة.

لكم مني جزيل الشكر على تعاونكم .

الاستبانة :يتكون من الاربعة صفحات

المعلومات الشخصية

الجنس : ذكر : ☐ أنثى : ☐

الفئة العمرية :

مابين 20 و 30 سنة: ☐

مابين 31 و 40 سنة: ☐

مابين 41 و 50: أكبر من 5: ☐

المستوى الدراسي :

ثانوي: ☐ جامعي: دكتوراه: ☐ اخرى : ☐

الوضيفة الحالية :

إطار موظف ☐ تقني: ☐ أخرى : ☐ ☐

سنوات الخبرة :

اقل من 05 سنوات: ☐

6 الى 10سنوات ☐

11الى 15سنة ☐

16الى 20سنة ☐

اكثر من 20سنة ☐

عددالدورات التدريبية :

.....

مجال الدورات:

محاسبة: التدقيق ☐ كنولوجيا الحاسوب: ☐

إدارة التدقيق ☐ أخرى: ☐

دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية .

الرقم	البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
اولا	قدرة المدقق الداخلي على التعرف على انواع المخاطر التشغيلية			
1	يقوم البنك بدراسات حول تحديد انواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات			
2	توجد قاعدة بيانات تتضمن الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة الخروقات في تسديد الالتزامات المالية			
3	يعتمد المدقق الداخلي على معلومات من داخل البنك في تحديد حجم مخاطر التشغيل			
4	هناك معلومات خارجية تساعد المدقق الداخلي في تحديد المخاطر			
5	يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر (الحد الأدنى)			
6	يلتزم المدقق الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية			
7	مشاركة موظفي البنك في دوارت تكونية حول استخدام وسائل التكنولوجية الجديدة			
8	استخدام المدقق الداخلي لتقنيات الحديثة يساعده في استكشاف مخاطر التشغيل			
9	مشاركة المدقق الداخلي في دوارت تدريبية يساعده على التفطن للمخاطر الناجمة استعمال تكنولوجيا الحديثةوطرق التعامل معها.			
10	يحاول المدقق الداخلي اعداد قوائم تتضمن حصر لمخاطر التشغيلية الناتجة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساعده من التأكد مدى تعرفه على المخاطر المتوقعة في المستقبل			
11	هناك ردود افعال ايجابية لدى وحدات البنك حول ملاحظات المدقق الداخلي عن المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها وحداتها.			

دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية .

الرقم	البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
ثانيا	مساهمة المدقق الداخلي في تسير المخاطر في البنك			
1	يقوم القسم التدقيق الداخلي بإعداد الخطة التدقيق السنوية وفقا للمخاطر المدروسة			
2	يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات المحتملة المتعلقة بنشاط البنك			
3	إدراك المدقق الداخلي للانشطة الاشرافية لمجلس الادارة يساعد في تحسين دقة وشفافية تقاريره المرفوعة عن المخاطر التشغيلية			
4	التطوير المستمر لنظم المعلومات البنك يساعد المدقق الداخلي على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب			
5	هناك دور للمدقق الداخلي في تحديد احتمالات حدوث مخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات			
6	يوجد اتصال مباشر بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع المخاطر التشغيل			
7	يستطيع المدقق الداخلي اصدار توصيات للادارة بضرورة تحمل ادارة البنك جزء من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات الناتجة عن سوء استعمالها من قبل الموظفين.			
8	يتنبأ البنك بمخاطر اي خدمة جديدة ينوي القيام بها لوضع اجراءات رقابية كفيلة للحد منها			

دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية .

الرقم	البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
ثالثا	مدى مساهمة المدقق الداخلي في اجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات			
1.	تتم تنمية القدرات المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهاراتهم و قدراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر			
2	يقوم كل قسم في البنك بتوثيق وكتابة كل خطأ وإبلاغ المدقق الداخلي لتحديد اهميته.			
3	يتم اعداد ميزانية لمواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات			
4	هناك تاثيرات سلبية ناتجة عن الخروقات المالية.			
5	يطلب البنك ضمانات من العملاء لتقليص حجم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات			
6	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والتي تمكنه من اصدرا توصيات بتبني اجراءات رقابية مصححة لأي انحراف.			
7	يقوم المدقق الداخلي باجراء مقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل من بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات لاختيار افضل البدائل .			
8	لدى المصرف خطة طوارئ لمواجهة اي مخاطر غير محسوبة			
9	يقوم المصرف بالتامين على نشاطاته لدى شركات التامين كوسيلة لتقاسم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات			

جزاكم الله خيرا لتعاونكم معنا

-

الملحق رقم 02

قائمة بأسماء الأستاذة المحكمين

الاسم	الجامعة
أ. بولدياب مراد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف
أ. قاجة أمينة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف

النتائج بعد استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

ملحق رقم03:

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دكر	37	62,7	62,7	62,7
	انثى	22	37,3	37,3	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	**بين 20-30 سنة**	**9**	**15,3**	**15,3**	**15,3**
	بين 31- 40 سنة	22	37,3	37,3	52,5
	من 41-50 سنة	21	35,6	35,6	88,1
	اكبرمن 50 سنة	7	11,9	11,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	**اقلمن5سنوات**	**2**	**3,4**	**3,4**	**3,4**
	6-10سنوات	**13**	**22,0**	**22,0**	**25,4**
	11-15سنة	**31**	**52,5**	**52,5**	**78,0**
	16-26سنة	**6**	**10,2**	**10,2**	**88,1**
	اكثرمن 20 سنة	**7**	**11,9**	**11,9**	**100,0**
	Total	**59**	**100,0**	**100,0**	

المستوى الدراسي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	28	47,5	47,5	47,5
	جامعي	24	40,7	40,7	88,1
	دكتوراه	3	5,1	5,1	93,2
	اخرى	4	6,8	6,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

مجالات الدورات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	5	8,5	8,5	8,5
	تدقيق	17	28,8	28,8	37,3
	تكنولوجياالحاسوب	14	23,7	23,7	61,0
	ادارةالتدقيق	15	25,4	25,4	86,4
	اخرى	8	13,6	13,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

أسماء البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	cpa	13	22,0	22,0	22,0
	badr	21	35,6	35,6	57,6
	cnep	11	18,6	18,6	76,3
	bdll	10	16,9	16,9	93,2
	bna	4	6,8	6,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid	اطار	30	50,8	50,8	50,8
	موظفعادي	26	44,1	44,1	94,9
	تقني	1	1,7	1,7	96,6
	اخرى	2	3,4	3,4	100,0
Total		59	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
x1	59	1,00	3,00	2,5593	,72567
x2	59	1,00	3,00	2,6102	,64372
x3	59	1,00	3,00	2,6441	,60920
x4	59	1,00	3,00	2,5932	,67258
x5	59	1,00	3,00	2,6949	,62296
x6	59	1,00	3,00	2,7119	,61730
x7	59	1,00	3,00	2,5763	,74749
x8	59	1,00	3,00	2,6441	,63688
x9	59	1,00	3,00	2,6441	,68889
x10	59	1,00	3,00	2,6102	,61636
x11	59	1,00	3,00	2,5424	,70275
المحورالاول	59	1,00	3,00	2,6210	,43603
N valide (liste)	59				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
y1	59	1,00	3,00	2,6780	,65497
y2	59	1,00	3,00	2,5254	,65274
y3	59	1,00	3,00	2,5424	,65184
y4	59	1,00	3,00	2,6271	,64054
y5	59	1,00	3,00	2,3729	,80726
y6	59	1,00	3,00	2,3898	,74317
y7	59	1,00	3,00	2,4576	,70275
y8	59	1,00	3,00	2,5254	,75100
المحور الثاني	59	1,00	5,88	2,5784	,60480
N valide (liste)	59				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
z1	59	1,00	3,00	2,5254	,72768
z2	59	1,00	3,00	2,6780	,65497
z3	59	1,00	3,00	2,5763	,69984
z4	59	1,00	3,00	2,6102	,66997
z5	59	1,00	3,00	2,6441	,63688
z6	59	1,00	3,00	2,4237	,83467
z7	59	1,00	3,00	2,5932	,67258
z8	59	1,00	3,00	2,5085	,70400
z9	59	1,00	3,00	2,4068	,74553
المحور الثالث	59	1,00	3,00	2,5518	,45391
N valide (liste)	59				

2

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,825	28

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	59	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	59	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,868	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,795	8

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,821	9

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحورالاول	59	2,6210	,43603	,05677

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحورالاول	10,939	58	,000	,62096	,5073	,7346

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحورالثاني	59	2,5784	,60480	,07874

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحورالثاني	7,346	58	,000	,57839	,4208	,7360

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الثالث	59	2,5518	,45391	,05909

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
المحور الثالث	**9,338**	**58**	**,000**	**,55179**	**,4335**	**,6701**